دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينتفع به

مجموع آثار سماحة الشيخ

عبد الله بن محمد بن حميد

رحمه الله

١٣٢٩هـ - ١٤٠٢هـ

شرح متن الآجرومية

المجلد الثاني عشر

من أول المتن حتى باب التمييز

ثم أكمل نجله معالي الشيخ صالح بن حميد - حفظه الله - شرح المتن حتى نهايته



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذا الكتاب هو شرح فضيلة الشيخ العلامة: عبدالله بن محمد ابن حميد رحمه الله (١٤٠٢هـ) لمتن الأجرومية في علم النحو، والمتن لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم (المتوفى: ٧٢٣هـ)، وهذا الشرح عبارة عن مادة صوتية فُرِّغت لإخراجها في كتاب مقروء؛ خدمة لطلبة العلم، ولقد تطلب تحويل هذه المادة الصوتية إلى مادة مقروءة بعض الإجراءات:

١- مقابلة شرح الشيخ رحمه الله بأصل المتن.

٢- الاكتفاء بنقل شرح الشيخ ابن حميد رحمه الله، وحذف المناقشات والاستطرادات وأسئلة الطلاب؛ لورود مضمونها في كلام الشيخ بداية كل مجلس، كما لم نورد في هذا الكتاب شرح فضيلة الشيخ صالح العثيمين رحمه الله، الذي اقتبس وأدرج في

المادة الصوتية؛ ليتمم به شرح فضيلة الشيخ العلامة عبدالله ابن حميد رحمه الله للمتن في بعض المواضع التي سقط منها شرحه في ثنايا الشرح، وأكملنا ذلك السقط بشرح نجله معالي الشيخ صالح بن عبدالله ابن حميد حفظه الله.

٣- أتممنا شرح المتن من أول باب الاستثناء وحتى نهاية المتن، بشرح نجله معالي الشيخ صالح -حفظه الله- علمًا بأنّ آخر ما وصلنا من شرح العلامة رحمه الله إلى آخر باب التميز.

٤-الإحالة إلى المصادر التي نص عليها الشيخ رحمه الله وذلك مع ذكر رقم الصفحة والجزء في الحاشية.

٥- التعليق اليسير في بعض المواطن؛ لتوضيح الغامض أو لإكمال الناقص.

والله نسأل أن ينفع بهذا الشرح كل قارئ وسامع، وأن يجزي الشيخ رحمه الله وابنه -بارك الله في عمره- خير الجزاء ، وأن يضاعف لهما الأجر والمثوبة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال المؤلف -رحمه الله تعالى-:

أنواع الكلام، الكلام هو اللفظ المركب، المفيد بالوضع(م١).

(م١) **أولًا**: نعرف أن هذه المقدمة هي في النحو، والنحو هو من علوم العربية، وعلوم العربية يدخل فيها: النحو، والبلاغة، والإنشاء، والبديع، والبيان، إلى غير ذلك كلها اثنا عشر، داخلةً في مسمى علوم العربية، وهذا واحد منها، والنحو أولًا: هو علم صُنع بعد الصحابة ﷺ، وأول من كتبه: أبو الأسود الدؤلي، لكن العرب لا يعرفونه، لا يعرفون هذا النحو؛ لأنهم لا يفهمونه، مفطومون على الفصاحة والبلاغة، لا يخطئ ولا يقبل الرجل منهم أن ينصب المرفوع أو يخفض المنصوب أبدًا، لا يمكن أن يقول أحد منهم (نظرت إلى زيدًا)، ولا أن يقول أحد منهم (قام زيدًا)؛ لأنهم مجبولون ومفطومون على اللغة العربية.

وقد مر أعرابي بالأسواق، وإذا الناس يبيعون ويشترون، فسمع الناس يلْحنون فاستغرب! قال: الله أكبر، يلحنون ويربحون، يلحنون ويربحون(ت١)، يظن أن الربح متوقف على إقامة اللسان؛ فاستغرب أنهم يلحنون ويربحون، والعرب كانت مفطورة على الفصاحة والبلاغة والسلامة من اللحن، لكن لما كثرت الفتوحات ودخل المسلمون العراق؛ وفيها فارس والروم، دخلهم اللحن، خالطوهم واختل لسان العرب، فما كان من أبي الأسود لما سمع ابنته تقول: وهي تنظر إلى السماء يا أبتِ، (ما أحسنُ السماءِ)، قال: افتحي فاكِ، قولي: =

(ت١) **ينظر**: "معجم الأدباء" (١/ ٣).

= (ما أحسنَ السماءَ!)، إلا أنه أصابه القلق فذهب إلى أمير المؤمنين، فقال: يا أمير المؤمنين أدركِ الناس، قال: ويحك، قال: إن لغة العرب كادت أن تتلاشى، فأخبره، فوضع علي رضي الله عنه باب التعجب والبدل والنعت، ودفعه إلى أبي الأسود وقال: انح هذا النحو(ت١) ، يعني اسلك هذا المسلك، فسلكه أبو الأسود ، فأخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي ميمون الأقرن، وأخذ عن ميمون الأقرن عمرو بن العلا، وأخذ عن عمرو بن العلا الخليل وسيبويه، ثم افترق النحو إلى مذهبين: بصري وكوفي، فما زال الناس يكتبون ويؤلفون ما بين مطول ومختصر، وما بين شارح وما بين ماتن، وما بين مُحشي، فجزاهم الله خيرًا إلى وقتنا هذا، وهو أصل النحو.

والنحو له معنيان لغة واصطلاحًا، معناه في اللغة: الشبه والمثيل، تقول: (زيد نحو فلان)، يعني شبيهه ومثيله، ويطلق على الجهات (اجعله نحو القبلة)، يعني جهة القبلة، ويطلق ويراد به التقسيم، (قسمت الكلام إلى ثلاثة أنحاء)، يعني إلى ثلاثة أقسام إلى غير ذلك.

والنحو له حد وله فائدة، وثمرة تلحق بالشرط، أما حده: إذا سألناك، قلنا لك: أفدنا عن حد النحو، فبم تجيب؟

تقول حد النحو: علم بأصول يتوصل بها إلى معرفة أحوال أواخر الكلام إعرابًا وبناءً.

والمراد بقوله: «علم بأصول»، الأصول: هي العوامل، عوامل الجر مثلًا: (من وإلى وعن وعلى)، والنواصب للفعل، والجوازم للفعل مثلًا، كل هذه أصول: العطف والنعت، وإن كان تابعًا إلى ما قبله على ما يأتي، هذا ما نعني بالأصول.

وقوله: «يتوصل بها إلى معرفة أحوال أواخر الكلم»:

أي: إن هذه الأصول التي هي العوامل تتوصل بها إلى معرفة أحوال أواخر الكلام.

لم عبرنا بأحوال؟ لأن آخر الكلمة هو هو، إنما الذي يتغير حالها، مثلًا: (زيد) الدال موجودة، لكن تغيرت على حسب الأصول، فالدال موجودة إذًا، إنما يتغير حالها، فقولـك=

(ت١) ينظر: " نزهة الألباء" (ص ١٨).

= مثلًا: (جاء زيدٌ)، و(رأيت زيدًا)، (مررت بزيدٍ)، الذي تغير الحال، وإلا فالدال موجودة؛ ولهذا احترزنا وقلنا: نتوصل إلى معرفة أحوال أواخر الكلام.

وقوله: «الأواخر»، يخرج علم الصرف؛ لأن علم الصرف علم يتوصل به إلى معرفة أوائل وأواسط الكلمات، مثل: (فلس، فُليس، زيد، زُييد)؛ الذي تغير الأول والأوسط.

وبحثنا هذا خاصّ بتغيير حالة آخر الكلم، وهو علم بأصول، يتوصل بها إلى معرفة أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً، فالمعرب: هو ما تغير آخره بسبب العامل الداخل عليه: (جاء زيدٌ)، (رأيت زيدًا)، (مررت بزيدٍ)، (جاء عمرٌو)، (رأيت عمرًا)، (مررت بعمرٍو)، (جاءت هندٌ)،(رأيت هندًا)، (مررت بهندٍ)، (هذا مسجدٌ) ،(رأيت مسجدًا) ،(مررت بمسجدٍ)، بحسب العوامل الداخلة عليه.

المبني: هو الذي يلزم طريقة واحدة: (جاء هذا)،(رأيت هذا) ، (مررت بهذا) ، (جاء الذي قام)، (رأيت الذي قام)، (مررت بالذي قام)، لم يتغير، إنما تغير على حسب التقدير؛ و(جاء الذي عندك) اسم موصول في محل رفع، (رأيت الذي عندك) اسم موصول في محل نصب، (مررت بالذي عندك) اسم موصول في محل جر، وإلا هو ملازم لطريقة واحدة، إنما يتغير على حسب التقدير.

ثمرته وفائدته: صيانة اللسان عن الخطأ في كلام الله وكلام رسوله ﷺ وكلام أهل العلم، فمثلًا في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، (ابتلى) فعل ماض، (إبراهيمَ) مفعول، (ربُّه) فاعل.

فلو قلت: (وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّهُ)، اختل المعنى وصار خطأً كبيرًا؛ فلهذا يُصان لسانك عن الخطأ في مثل هذا وأمثاله كثير، كذلك أيضًا (أكل زيدٌ التمرةَ)، فلو عكست وقلت: (أكل زيدًا التمرةُ)، التمرة أكلت زيد! هذا خطأ كبير، أو قلت: (خرق الثوبَ المسمارُ)، المسمار الذي خرق، فلو عكست قلت: (خرق الثوبُ المسمارَ)، لحنت، هذا ثمرته، فلو سألتك ما ثمرة النحو؟ فقل: صيانة اللسان عن الخطأ في كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل العلم. =

= وأمر ثان: وهو استخراج المعاني؛ ولهذا يعدون أن من كان يدرك النحو ويفهم النحو جيدًا، يصير عنده فهم قوي، ومن لم يدرك النحو في فهمه برود أو بلادة؛ لأن النحو معانيه كلها دقيقة، فهو يساعد على قوة الفهم وقوة الذكاء.

حكمه في الشرع: فرض كفائي، إذا قام به البعض سقط عن الباقين، كغيره من باقي العلوم العلمية، هذا هو علم النحو.

وقوله: **"الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"**.

ابتدأ المصنف رحمه الله كتابه بالبسملة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز والسنة النبوية؛ وعملًا بالحديث: «كل كلام أو أمر ذي بال -أي ذي شأن يهتم به شرعًا- لا يفتح بذكر الله، فهو أبتر» أو قال «أقطع»(ت١).

وفي رواية: «لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم»(ت٢)، يعني: كل كلام لا يبدأ ببسم الله هو ناقص وإن تم حسًّا، فهو ناقص معنًى؛ ولهذا شُرعت التسمية في جميع أفعالك من أكل وشرب، ودخول المنزل والخروج، والتأليف والقراءة؛ لأن الغرض منها طلب الخير والبركة.

والباء هنا للاستعانة، (بسم الله) جارّ ومجرور متعلق بفعل محذوف، وهذا الفعل المحذوف يفسر على حسب ما جُعلت البسملة مبتدأً له، فمثلًا في بحثنا هذا (بسم الله) أي بسم الله أُؤلف، فلو كانت البسملة من أجل الأكل، (بسم الله) تكون جارّا ومجرورا متعلقا بفعل محذوف تقديره: (آكل)، أو يكون جارًّا ومجرورًا متعلقا بفعل محذوف تقديره: (أشرب) على حسب الفعل، تفسر الفعل على حسب ما جُعلت البسملة ابتداءً له، وقلنا: إن البسملة بدأ بها المصنف اقتداءً بالكتاب العزيز وعملًا بالحديث السابق، والمعنى أنه ناقص وإن تم حسًّا لكنه لم يتم معناه. =

(ت١) أخرجه أحمد في مسنده (ح: ٨٧١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(ت٢) أخرجه أبو داود في سننه (ح:٤٨١٩).

= وقوله: **"الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"**.

الكلام له معنيان: في اللغة والاصطلاح.

معنى الكلام في اللغة: هو كل ما تكلم به الإنسان قليلًا كان أو كثيرًا، مفيدًا أو غير مفيد، هذا يسمى كلامًا في اللغة، مثلًا: (عمرو)، ما لها معنى كلام في اللغة، لكنه ليس بكلام عند النحاة، كما أن الكلام عند النحاة غير الكلام عند الفقهاء، وغير الكلام عند المتكلمين، فالكلام عند الفقهاء ما أبطل الصلاة، وما ترك من كلمة، يعني ما ترك ما أبطل الصلاة وإن كان حرفًا واحدًا مثل: (ع ، و، ق) هذا كلام عند الفقهاء، وليس بكلام عند النحاة إلا إذا خاطبت شخصا بسؤاله (عِ لما أقول)، فهذا كلام تام؛ لأنه يشتمل على (عِ)، فعل أمر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: (أنت).

الكلام كما قلنا لك عند النحاة له معنيان: لغة واصطلاحًا.

في اللغة: ما تكلم به الإنسان قليلًا كان أو كثيرًا، مفيدًا أو غير مفيد، مستعملًا أو غير مستعمل.

أما معناه عند النحويين: هو ما جمع هذه القيود الأربعة، ولا يسمى كلامًا إلا إذا جمع هذه القيود الأربعة.

الكلام هو: اللفظ المركب المفيد بالوضع، هذه أربعة، فإذا اختل واحد منها لا يسمى كلامًا.

الأول: اللفظ.

الثاني: المركب.

الثالث: المفيد.

الرابع: بالوضع .

أولًا: **اللفظ**.

اللفظ أيضًا له معنيان في اللغة والاصطلاح.

معناه في اللغة: الطرق والرنين، تقول: أكلت التمرة ولفظت النواة. =

= ومعناه اصطلاحًا: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف وآخرها الياء، فهنا اللفظ يُخرج الإشارة، ويخرج الكتابة فهي لا تسمى كلامًا، واللفظ المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء.

المركب: هذا هو القيد الثاني، هو ما تركب من كلمتين فصاعدًا، سواء أفاد أو لا، إن أفاد سمي كلامًا، وإن لم يفد سمي مركبًا ولكنه لا يسمى كلامًا؛ لعدم إفادته لأن فيه تخلفا في المعنى، مثلًا: (زيد قائم)، هذا لفظ مركب مفيد بالوضع، أما إذا كان تركب من كلمتين فصاعدًا، قلنا: إن أفاد سمي كلامًا، وإذا لم يفد لا يسمى كلامًا، مثل إن قلنا: (إن جلس)، فإنه وإن كان مركبًا من كلمتين، لكن لا يسمى كلامًا؛ لأنه لم يفد، ومثل: (جلستَ)، (جلستُ)، هذا أيضًا لفظ مركب لكنه غير مفيد، ولا يسمى كلامًا في النحو، فإن وصل إلى ثلاث كلمات سُمِّي كلِمًا، فإن أفاد سمي كلمًا وكلامًا، وإن لم يفد صار كلِمًا فقط، نحو: إن قام زيدٌ؛ لعدم إفادته.

فإن قلت: (إن قام زيد قمتُ)، صار كلمًا وكلامًا: كَلِمًا؛ لوصوله لثلاث كلمات، وكَلَاما؛ لإفادته.

وقوله: (**الكلام هو اللفظ المركب المفيد**)، هذا هو القيد الثالث (المفيد) وله معنيان:

لغة واصطلاحًا، الإفادة: هو ما استفاده الإنسان من مال أو علم أو جاه أو غير ذلك، وفي اصطلاح النحاة المفيد: هو ما أفاد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها: (زيد قائم)، فقد استفدت قيام زيد، (إن قام عمرو قمتُ)، هذا كلام أيضًا، وما أفاد فائدة يحسن سكوت المتكلم بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر.

وقوله: **بالوضع**، هذا القيد الرابع، معنى الوضع: الوضع العربي، يُخرِج لغة الأعاجم، اللغة الإنجليزية أو اللغة الهندية، هذا لا يسمى كلامًا عند العرب، ولا بد أن يكون بالوضع العربي؛ ولهذا يقولون الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ أي بالوضع العربي يخرج غير الوضع العربي، كاللغة الأعجمية وما أشبه ذلك، فإنه لا يسمى كلامًا، فتحصَّل لنا من هذا فوائد: =

وأقسامه ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى(م١).

= **أولا**: عرفنا أسباب التأليف في النحو، وأول من ألف فيه، وهو أبو الأسود الدؤلي.

ثانيًا: عرفنا حد علم النحو.

ثالثًا: عرفنا القيود التي استنبطت لمعرفة الحد.

رابعًا: عرفنا ثمرة النحو وفائدته.

خامسًا: عرفنا معنى الكلام عند اللغويين، وعند الفقهاء، وعند النحاة.

سادسًا: عرفنا معنى اللفظ، وأن الإشارة وإن فهمت لا تسمى لفظًا، والكتابة لا تسمى لفظًا؛ لأن اللفظ عرفوه بقولهم: (الصوت)، وهذا ليس صوتًا، (المشتمل) أي المحتوي على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء.

وكل ما لم يكن بهذا المعنى لا يسمى لفظًا، والكلام ما تركب من كلمتين فصاعدًا، إن أفاد سمي كلامًا، وإذا لم يفد ووصل إلى ثلاث كلمات، سمي كلِمًا فقط.

سابعًا: والمفيد، عرفنا معناه عند النحاة أيضًا، وأن معناه: هو ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر.

ثامنًا: والوضع، عرفنا أنه بالوضع العربي يخرج ما عداه من اللغات المختلفة، فإنه لا يسمىٰ كلامًا عند النحويين. والله أعلم.

(م١) أي أقسام الكلام ثلاثة، لا رابع لها: **(اسم وفعل وحرف جاء لمعنى)**، والدليل على أن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها هو: الاستقراء والتتبع لكلام العرب، فإنك متى استقرأت وتتبعت كلام الأعراب، فلا يمكن أن تجد كلمة إلا أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، فكلام العرب منحصر في ثلاثة أقسام: اسم، كـ(زيد، مجلس، مسجد، أرض، سماء، نجم، قمر، شمس، كتاب، شجرة، جدار، إلى آخره)، أو فعل، نحو: (يضرب، يذهب، يلعب، يشرب، يأكل، يقرأ، يسافر، يقدم، يكتب، إلى غير ذلك)، أو حرف، نحو: (هل، من، بل) ، يعني (هل جئت)، (بل ضربت زيدًا)، (هل قدمت، إلى غير ذلك)، ما هناك غير هذا الكلام أبدًا، بعض النحاة جاء برابـع، =

= وهو اسم الفعل، يقول: إن اسم الفعل ليس هو اسم محض ولا فعل محض، فيكون رابعه، وعلى هذا أقسام الكلام أربعة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى واسم فعل، ولكن الصواب خلاف ذلك، فاسم الفعل داخل في الاسم ، وقد يعمل عمل الفعل كما يأتي، فليس هو قسم رابع، بل راجع إلى هذا.

أولها: الاسم، قدم المصنف هنا الاسم على الفعل، قال: **(وأقسامه ثلاثة: اسم)**، قد تقول: هل لتقديم الاسم على الفعل فائدة أو هو ترتيب عام؟

نقول: نعم، له فائدة وهي لأن الاسم أشرف الكلام، ولأنه يستغني بنفسه فلا يحتاج إلى الفعل ولا إلى الحرف، تقول: (زيدٌ قائمٌ)، هذا كلام مركب من اثنين لا يحتاج إلى شيء، (الله ربنا)، (محمد نبينا)، (الإسلام ديننا)، كل هذه جمل اسمية وكلام تام لم يحتج فيه إلى فعل ولا إلى حرف؛ بهذا صار الاسم أشرف من الفعل؛ لاستغنائه بنفسه، بخلاف الفعل فلا يمكن أن يصاغ كلام من الفعل إلا مقرونًا بالاسم.

البحث الأول: الاشتقاق.

الاسم مشتق من السمو، وهو الارتفاع، وهذا الاشتقاق يوضح لنا أنه أشرف من قسيميه: من الفعل ومن الحرف، وهذا هو رأي البصريين، يقولون: الاسم مشتق من السُّمو، وهو الارتفاع، دلالة على العلو والمكانة على قسيميه، وقيل: من السِّمة؛ أن الاسم مشتق من السِّمة، وهي العلامة، وهذا هو رأي الكوفيين.

البحث الثاني: حد الاسم.

الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان، يعني: أن الاسم يدل على المسمى، فكلمة (مسجد) فهمنا أنه موقع للعبادة، و(زيد) اسم شخص، هذا معنى (كلمة دلت على معنى في نفسها)، تدل على ذلك المسمى، نفس الاسم يدل على ذلك المسمى.

وقوله: (ولم تقترن بزمان)، يعني لم تقترن بزمان ماضٍ ولا حاضر ولا مستقبل، فإذا قلت: (زيد)، ما له دلالة على ماض ولا حاضر ولا على الاستقبال، إذن حد الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان. =

ثالثًا: حكمه.

نقول: حكمه الإعراب، والبناء طارئ عليه، نقول: إن الأصل في الاسم الإعراب، أي أنه معرب، لكن البناء طارئ، وهو خلاف الأصل، يوجد في الأسماء ما هو مبني، لكنه خلاف الأصل، والمبنيات من الأسماء -العلة فيها مشابهتها للحرف كما يأتي- هي: الضمائر، أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء الموصول، وأسماء الإشارة، إلا في حالة التثنية: (هذان، هاتان - اللذان، اللتان)، والحاصل: أن الأصل في الاسم الإعراب، والبناء طارئ عليه. ثم إن الإعراب يأتي على قسمين: منه ما هو ظاهر الإعراب، ومنه ما هو مقدر، كـ(الفتى والعصا، والقاضي والهادي) في بعض حالاته.

البحث الرابع: أقسامه.

ينقسم الاسم إلى ثلاثة أقسام:

- ظاهر. - مضمر. - ومبهم.

فالظاهر: كـ(زيد)، و(عمرو)، ومضمر: كـ(أنا)، و(أنت)، ومبهم كـ (هذا)، و(هذه)، و(هؤلاء).

البحث الخامس: علامته.

هو دخول حرف النداء: (يا رجل)، (يا زيد). أو دخول (أل) عليه: الشمس، والقمر، والرجل، و(أل) تختلف بأن تكون على حسب وضعها. أو التنوين على تنوعه -كما يأتي بيان أقسامه-: (رجلٌ)، (امرأةٌ)، (مؤمنةٌ)، كل كلمة منونة فهي اسم. وكل كلمة دخلت عليها (أل)، فهي اسم، وكل كلمة دخل عليها حرف نداء، فهي اسم. وكل كلمة دخل عليها حرف من حروف الجر، فهي اسم. وكل كلمة صح الإسناد إليها، فهي اسم: (كنتُ) التاء هنا اسم؛ لأنها أسندت إلى الفعل، (كنتُ، أردتُ، أتيتُ) الإسناد إليه، هذه علاماته.

= تحصل لنا من هذا: أن الاسم هو أشرفها وهو أعلاها؛ لكونه يستغني بنفسه لتركيب الكلام من الاسم دون حاجته إلى الفعل والحرف.

الثاني: الفعل.

لا يمكن أن تركب كلامًا من الفعل فقط؛ لأنه محتاج إلى الاسم، فلا تجد كلامًا مفيدًا مركبًا من فعل مجرد أو فعلين أو ثلاثة، إلا وهو محتاج إلى الاسم .

الفعل يتعلق بخمسة مباحث، مثل: الاسم.

البحث الأول: الاشتقاق.

فإذا قلت: (يقوم)، نفهم منه أن القيام حادث؛ لأنه مسبوق بعدم قيام، قلت: (فلان يقرأ) مثلًا، يقرأ: فعل مضارع ، كيف حدث يقرأ؟ نفهم من لفظة (يقرأ) أنها مسبوقة بعدم قراءة.

اشتقاقه من المصدر، المصدر هو الأصل، فإذا قلنا: (غرس) مشتق من الغرس، (خرج) مشتق من الخروج، فالمصدر الأصل، والفعل فرع عن المصدر، يقول الحريري في الملحة:

والمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأيُّ أَصلِ ۞ ومِنهُ يَا صَاحِ اشتِقَاقُ الفِعلِ(تـ١)

وكذلك يقول ابن مالك في الألفية:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ۞ مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَـ «أَمْنٍ» مِنْ «أَمِنْ»(تـ٢)

كأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ، أمن أمنًا.

البحث الثاني: حد الفعل.

كلمة دلت على معنى في نفسها، واقترنت بزمان، على أن هناك في الاسم لم تقترن بزمان، وهنا اقترنت بزمان. =

(تـ١) ينظر: "ملحة الإعراب" (ص٣٤).

(تـ٢) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٢٩).

= معنى (كلمة دلت على معنى في نفسها) في نحو: (ضرب)، فهمنا منه أمرين:

الأول: حصول الفعل (الضرب).

الثاني: اقترانه بزمان، أي أن الضرب انتهى حين أخبرتنا، أو (يضرب) حالًا أو مستقبلًا، أو للاستقبال المحض، (اضرب): فعل أمر، ومثل: (اكتب، اقرأ، اجلس)، فهذا للاستقبال.

فالحاصل: أن الفعل كلمة دلت على معنى في نفسها، واقترنت بزمان، وبعض النحاة يزيد (واقترنت بزمان وضعه)، يزيد قول (وضعه)، يريد أن يخرج اسم الفعل، إذا قلنا: (وضعه)، خرج اسم الفعل من ذلك، فإذا قلنا: اقترنت بزمان، ربما دخل علينا اسم الفعل.

البحث الثالث: حكمه.

الفعل حكمه البناء، والإعراب طارئ عليه، أي أن الأصل في الأفعال البناء: (ضربَ، اضربْ)، والإعراب طارئ عليهما، فالماضي والأمر مبنيان، أما المضارع مثل: (يضربُ)، فهذا معرب، يضربُ: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم؛ ولهذا نقول في المضارع: معرب وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ما لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه.

الذي يوجب بناءه: نون التوكيد، أو نون النسوة، مثل : اضربْنَ؟ ليسجننَّ، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، هذا بني لأجل اتصاله بنون النسوة (يرضعنَ)، و(ليسجننّ) بني لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

فإذا سلم المضارع من نون التوكيد، ونون النسوة الموجبة لبنائه، فيكون إذن يكون معربًا.

البحث الرابع في الفعل: الانقسام.

الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماضي، مضارع، أمر.

الماضي: ما دل على أمر مضى وانقضى، وإن شئت قل: ما دل على أمر وقع وانقطع: (ضرب، ذهب، نصر، جلس، أكل، قرأ)، شيء انتهى، هذا الماضي.

المضارع: وهو ما يدل على الحال أو الاستقبال: (يضرب الآن)، (يضرب غدًا). =

= الأمر: وهو ما تمحض للاستقبال، مثل: (اضرب).

البحث الخامس: علامته.

هي صحة دخول (قد) عليه، قد قامت الصلاة للمقاربة، ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، **قد قام زيد، قد ذهب عمرو.**

ومثلا: السين، ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الفتح: ١١]، ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦]، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢].

أو سوف: (سوف تعلمون)، (سوف أقوم)، (سوف أضرب عمرًا).

أو التاء، تاء التأنيث الساكنة: (هند ضربت أختها)، (ضربت) التاء هنا علامة التأنيث، وهي من علامات الفعل الماضي.

﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، **إلى غير ذلك.**

هذه الأبحاث كلها تتعلق بالفعل.

قوله: (وحرف جاء لمعنى)، قيد المصنف قول: جاء لمعنى؛ احترازًا من حروف المباني.

وحروف المباني هي (أ، ب، ت، ث،... إلى آخره) يعني ما ينبني منها الكلمة.

مثلًا: (زيد) ينبني من: (زاء، وياء، ودال).

(عمرو) ينبني من (عين، وميم، وراء)، المصنف لا يريد هذا؛ ولهذا قيده وقال: (حرف جاء لمعنى)، مثل: (هل) للاستفهام، (بل) للإضراب، و(ما) يعني ما نافية.

والحرف يتعلق بخمسة أبحاث مثل القسمين.

البحث الأول: الاشتقاق:

الحرف مشتق من التحرف وهو التطرف، يقال: لطرف اليد حرف اليد، ومن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، أي على طرف وجانب من الدين. =

= **البحث الثاني: حد الحرف.**

كلمة دلت على معنى في غيرها، ولم تقترن بزمان.

أي أن الحرف معناه ليس في نفسه، مثل: الفعل والاسم، بل معناه في غيره.

أي لا يفهم معناه إلا بما بعده، فإذا قلت: (هل) أداة استفهام، لا تفهم منها شيئًا حتى تقول: (هل جاءك زيد؟).

فهمنا من (هل) أن معناها بذكر ما بعدها، أو مثلًا: (هل صليت؟) فهمناها لما ذكرت ما بعدها، هذا معنى (كلمة دلت على معنى في غيرها).

البحث الثالث: حكمه البناء.

ولا يعرب منه شيء أبدًا، بل الحروف كلها مبنية، كما قال ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء(ت١)، ما يعرب منه شيء.

البحث الرابع: انقسامه:

ينقسم الحرف إلى ثلاثة أقسام:

قسم خاص بالأسماء، وقسم خاص بالأفعال، وقسم مشترك بينهما.

أما الخاصة بالأسماء فهي حروف الجر، لا تدخل إلا على الاسم نحو: (من الله)، (من زيد)، (خرجت من المسجد إلى البيت)، (من): حرف جر لا يدخل إلا على الاسم، فلا يصح أن تقول: (خرجت من أقوم، أو من قام)، (قام) فعل، (مِنْ) حرف جر، ولا يجوز دخول حروف الجر على الأفعال.

هذا قسم منها مختص بالأسماء، كحروف الجر، وياء النداء، ومثل: (أل)؛ لأن (أل) للتعريف.

وقسم مختص بالأفعال، مثل: (قد) نحو: (قد قام زيد)، (قد ذهب عمرو)، (قد يجيء خالد). =

(ت١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ١٠).

= فلا يصلح أن تقول: (قد زيد)، (قد عمرو)، بل هذا خاص بالأفعال.

وقسم مشترك بين الاسم والفعل، يعني من أقسام الحرف، مثل: (هل، وبل)، تقول: (هل زيد عندك؟)، (هل قام زيد؟)، (بل زيد عندك)، (بل قام زيد). تلخص من ذلك أن الحرف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم مختص بالأسماء: كحروف الجر، وياء النداء، وأل.

وقسم مختص بالأفعال: مثل : قد، والسين، وسوف، وتاء التأنيث.

وقسم مشترك بين الفعل والحرف: كـ(هل) ، و(بل)، وما أشبههما.

البحث الخامس: علامته.

هي خلوه من العلامات، ما دام ليس له علامة، وقسيماه كل له علامة، هو علامته عدم العلامات.

كما قال الحريري:

وَالحَـرْفُ مَـا لَيْـسَتْ لَـهُ عَلامَـةْ ✿ فَقِسْ عَلَـى قَـوْلِي تَكُـنْ عَلَّامَـةْ (ت-١)

من أمثلته: لو كان عندك ثلاثة أثواب: ثوب لزيد، والثاني لعمرو، والثالث لبكر.

ثوب زيد فيه سلك أخضر، وثوب عمرو فيه سلك أبيض، وثوب خالد ما فيه علامة، نقول: علامته خلوه من العلامات.

وهذا يعني أنَّ علامته عدمية.

تقول: هل العدم يكون علامة للوجود؟ مع أنَّ الحرف موجود، وتجعلون علامته عدمية؟ فهل يصلح أن يكون المعدوم دليلًا وعلامة على الموجود؟

الموجود لابد أن تكون علامته الموجود، فالعدم المحض، ما يكون علامة. =

(ت-١) ينظر: "ملحة الإعراب" (ص ٦).

فالاسم يعرف: بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام(م١).

= العدم المحض صحيح، لكن هذا عدم مقيد مقارن بوجود، فإن قلت: لو وضحت لنا أكثر؟
نقول: لا بأس نوضحه.
لما تكتب حروف الهجاء، مثلًا: (ج، ح، خ)، الكتابة واحدة، لكن الذي ميز بينهم النقط، (الجيم) تعرفها من الخط أن نقطتها تحت، (الخاء) تعرف نقطتها فوق، (الحاء) ما عليها نقط.
قلنا: هي في الكتابة واحدة، (الحاء) بمنزلة الحرف، ميزته عن (الجيم) وعن (الخاء) بعدم وجود النقطة، فلو نقط تحتها صارت (جـ)، لو جعلت النقطة فوق صارت (خ)، ولمّا لم تجعل نقطة صارت (ح).
نقول: الحرف لما لم يصلح عليه دخول علامات الاسم، ولا علامات الفعل، صار مثل الحاء بالنسبة إلى الجيم والخاء.
وقوله: (وأقسامه ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى).
هذه هي الأبحاث المتعلقة بهذه الأقسام الثلاثة، وسيأتي ذكر علاماتها.

(م١) لما بين المصنف أقسام الكلام شرع يبين علامة كل واحد منها.
قال: (فالاسم)، الفاء هنا الفصيحة، والاسم مبتدأ.
ضابط فاء الفصيحة: أن تقع في جواب شرط مقدر، كأن المعنى: إذا أردت معرفة الاسم، فالاسم يعرف، وقعت في جواب (إذا)، إذا أردت تمييز الاسم بذكر علاماته، فهو الذي يعرف بالخفض، والتنوين.
فضابطها: أن تقع الفاء الفصيحة في جواب شرط مقدر.
فالاسم يعرف، يعني يميّزعن قسيميه الفعل والحرف، هذه علامات الاسم (بالخفض).
الخفض، هذه عبارة الكوفيين، والمصنف سلك في مقدمته هذه مسلك الكوفيين في كثير من الأحكام كما يأتي. =

= فيعبر عن حروف الجر بحروف الخفض، ويعبر عن الكسر بالخفض، ويعبر عن الضم بالرفع، ويعبر عن الفتحة بالنصب، كما يأتي، سوف ترى خفضًا، ونصبًا، ورفعًا، وجزمًا في باب الإعراب، كما يأتي.

وقوله: (فالاسم يعرف بالخفض).

الخفض له معنيان، لغة، واصطلاحًا.

معناه في اللغة: التذلل والخضوع، يقال: فلان انخفض لفلان، ويطلق على المكان المنخفض.

واصطلاحًا -عندالنحويين-: هو تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الكسرة وما ناب عنها.

معنى تغيير مخصوص نحو: (مررت بزيدٍ)، بدل (زيدًا) زيدٍ، هذا مخصوص عدولًا عن الضم، والفتح .

والكسر يجلبه عامل مخصوص: كحروف الجر، وكالإضافة، (غلام زيد) مثلًا، أو نعت: (مررت بزيد العاقل)، أو العطف أو البدل كما يأتي.

فهذا علامته الكسرة: (مررت بزيدٍ)

وما ناب عنها، ما ناب عن الكسرة هي:

الياء: في الأسماء الخمسة، (مررت بأخيك، أو بأبيك)، مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

أو الياء: في المثنى، (مررت بالزيدَينِ)، أو جمع المذكر السالم (بالزيدِينَ)، فالياء نابت عن الكسرة.

هذا معنى قولنا: علامته الكسرة، وما ناب عنها؛ كالياء في (الأسماء الخمسة، وفي المثنى، وفي جمع المذكر السالم).

الحاصل: أن من علامات الاسم، كسر آخره بسبب العوامل المقتضية لذلك. =

= ثانيًا: من علامات الاسم التنوين في آخره: (زيدٌ)، (عمروٌ)، (رجلٌ)، (مسجدٌ)، (شجرةٌ).

التنوين له معنيان: لغةً، واصطلاحًا.

في اللغة: التصويت، يقال: نوّن الطائر إذا صوّت.

اصطلاحًا -عند النحاة هي-: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا، وتفارقه خطًّا.

(نون ساكنة) يُخرج النون المتحركة....

(زائدة) يُخرج النون الساكنة الأصلية، مثل: (حين)؛ لأن النون هنا ليست تنوينًا هي في آخر الكلمة، لكن أصلية.

(تلحق آخر الاسم لفظًا)، يخرج ما لو لحقت الاسم وسطًا، مثل: (منْكر)، (غضنْفر)، فهذا لا يسمى تنوينًا، النون وإن كانت ساكنة، لكنها في وسط الكلمة، ونحن نقول: في آخر الكلمة.

و(تفارقه خطًّا)، أي لا تكتب بالنون: (زيدن)، نعم تنطق، لكن لا تكتب.

يعني نقول: التنوين في الاصطلاح: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا، وتفارقه خطًّا.

فمثلًا: (جاء محمدٌ من بيته)، أو (جاء رجلٌ من الشارع)، أو (قدم فلانٌ من سفره)، مثلًا: (قدم خالدٌ من سفره)، ننطق بها، ولكن دون الكتابة والسبب؟

قالوا: إنه عوض عن التنوين بالحركة، فإذا قلت: (زيدٌ)، تضع حركتين يعني ضمتين، الضمة الأولى هي للدال (زيدُ)، والضمة الثانية بدلًا من التنوين، فالحركة الأخيرة في (زيدٌ، خالدٌ)، هي عوض عن التنوين وكتابته.

لمّا لم يمكن النطق بالحركتين، صار ينطق بالأصل الذي هو التنوين، وأما الكتابة فيكتب بالحركة الثانية بدلًا من التنوين، هذا قولهم.

ثم إن التنوين ينقسم إلى أربعة أقسام: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، هذه أربعة.

تنوين التمكين: هو اللاحق للأسماء المعربة؛ فرقًا بين نكرتها ومعرفتها، فما نوّن منها، فهو متمكن أمكن، مثل: (رجلٌ)، هذا معرب، ويسمى متمكنًا أمكن. =

= وقد يكون معربًا وليست بمتمكن، مثل: الأسماء التي لا تنصرف، هذا معرب: (إبراهيم، إسماعيل)، لكن متمكن غير أمكن؛ لأن التنوين لا يدخله، أما ما يدخله التنوين، فيسمى متمكنًا أمكن.

(فرقًا بين نكرتها ومعرفتها، فما نوّن منها هو) نكرة في الأسماء المبنية، مثل: (صه، صهٍ)؛

(صهْ): أي اسكت عن الكلام الذي تتكلمه؛ لأنه منزل منزلة المعرفة.

(صهٍ): اسكت عن جميع الكلام(ت1).

تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم: (مسلماتٌ، مسلماتٍ)، فالتنوين في (مسلمات) مقابل النون في (مسلمون)، تقول: (جاء المسلمون) مثلًا، أو (جاء المسلمون من بلاد كذا)، المؤنث تقول: (جاء المسلمات)، فالتنوين في جمع المؤنث بمقابل النون في جمع المذكر، فسمي تنوين المقابلة.

تنوين العوض ثلاثة أقسام: عوضٌ عن كلمة، وعوضٌ عن جملة، وعوضٌ عن حرف.

فالعوض عن كلمة: هو اللاحق لـ(كل وَ بعض)، قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤]، أي كل أحد، فحذفت الكلمة (أحد) وعوض عنها بالتنوين.

أو عوضًا عن جملة، تحذف الجملة الكاملة، ويُعوض عنها بالتنوين، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، معنى هذا: (وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون)، بلغت الروح الحلقوم، حُذفت الجملة (الفعل والفاعل والمفعول)، وعوض عنها بالتنوين؛ لدلالة كلاهم عليها هذا يسمى عوضًا عن جملة.

وقد يكون عوضًا عن جمل، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ١، ٤]. =

(ت1) مثال: تنوين التنكير.

= **وقد تكون عوضًا عن حرف**، مثل: (جوارٍ وَ غواشٍ)، تقول: (هؤلاء جوارٍ) وَ (هؤلاء غواشٍ)، حذفت الياء من: (جواري، غواشي)، وعوض عنها بالتنوين، هذا يقال له: عوضًا عن حرف.

الاسم يعرف: بالخفض، أوالتنوين، أودخول الألف واللام. أُعترض على المصنف هنا في قوله: (ودخول الألف واللام).

قيل: هذا خلاف القاعدة، كيف تكون الكلمة المركبة من حرفين يعتبر حروفها الألف واللام؟

كان الأليق أن يقول دخول (أل) مثل ما تقول: (هل، وبل)، فالكلمة المركبة من حرفين ينبغي أن ينطق بها بدون أن يقال: و(الألف واللام).

فالأليق أن يقول: الاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول (أل).

عرفنا: أن (أل) من علامات الاسم على تنوعها، سواء كانت للعهد أو للحقيقة، أو لاستغراق الإفراد أو لبيان الجنس، فكل كلمة دخلت عليها (أل)، فهي اسم: (الرجل، الشمس).

وكذلك ما يقوم مقام (أل) في لغة حمير، مثلًا: (أمْرجل، أمْسفر)، هي أداة تعريف، كما في قوله ﷺ: «**لَيْسَ مِنَ أَمْبِرِ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرِ**»(ت1) على لغة حمير، من (أمبر) بدل (أل)، فالنحاة ينزلونها منزلة (أل)، وأنها من علامات الاسم، سواء كانت (أل) على اختلاف معانيها، أو ما يقوم مقامها في لغة حمير كـ (أم)، هي من علامات الاسم.

ومن علامات الاسم -أيضًا-: الإسناد إلى الفعل، مثل: (قمتُ، ضربتُ)، فالتاء هنا اسم، (التاء) في (ضربتُ وَ قمتُ). =

(ت1) أخرجه أحمد في مسنده (ح: ٢٣٧٢٩)، والبيهقي في الكبرى (ح: ٨٤٠٩)، والحميدي في مسنده (ح: ٨٨٧) من حديث كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه.

وحروف الخفض، وهي: (من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام)(م١).

= (ضربكَ)، الكاف اسمٌ هنا، وهي غير قابلة لدخول التنوين، وغير قابلة لدخول (أل)، لكن قابلة للإسناد إليها: (ضربك، ضربنا، أكرمك، أكرمنا)، وهكذا.

ومن علامات الاسم: دخول حرف النداء، حرف النداء لا يدخل إلا على الأسماء، (يا زيد)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأحزاب: ١]، ﴿يَٰهُودُ﴾ [هود: ٥٣]، ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

وكالآيات المشار إليها.

﴿يَٰنُوحُ﴾ [الشعراء: ١١٦]، ﴿يَٰلُوطُ﴾ [الشعراء: ١٦٧]، ﴿قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدۡ كُنتَ فِينَا مَرۡجُوّٗا﴾ [هود: ٦٢]، ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآ﴾ [هود: ٧٦]، ﴿يَٰشُعَيۡبُ﴾ [هود: ٨٧]، وما أشبه ذلك.

فـ(شعيب) اسم؛ لدخول ياء النداء عليه، ومثل: (يا هود)، (هود) لم يدخل عليه (أل)، ولم يدخل عليه التنوين، ولم يكن مستندا إلى فعل، بقي النداء، هو من علاماته، كما قال ابن مالك:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَاءِ وَأَلْ ۞ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ (تـ١)

(م١) **ومن علامات الاسم**: تقدم لنا أن من علامات الاسم، خفض آخره، سواء كان جرًّا أو نعتًا، أو بدلًا أو عطفًا.

ومن علاماته -أيضًا-: دخول علامات التنوين عليه على الصفة التي بيناها، ومن علامات الاسم -أيضًا-: دخول (أل)، سواء في الحقيقة، أو للجنس، أو الاستغراق. =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٩).

ومن علامات الاسم: دخول حروف الجر، فكل كلمة دخل عليها حرف الجر، فهي اسم، وقولنا هنا: حروف الخفض، هذا عبارة الكوفيين، وهذه طريقة المذهب الكوفي، فهم يعبرون عن حروف الجر دائمًا بحروف الخفض، وما أشبه ذلك.

أما البصريون فهم يقولون: حروف الجر.

وحروف الجر هي: (مِنْ) بكسر الميم، وإسكان النون، (مِنْ) تدخل على الاسم وتجره، بخلاف (من) الموصولة وَ (من) الاستفهامية وَ (من) الشرطية، وهذا يأتي بيانه.

فـ«مِنْ» -أيضًا- تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى المعرفة والنكرة، تقول: (خرجت من البيت إلى المسجد) مثلًا.

وكذلك: (منه)، (جاءني الكتاب من رجل لا أعرفه)، فهي تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى المعرفة والنكرة.

و(من) لها معاني: تفيد التبعيض، وتفيد بيان الجنس، وتفيد البدل، وتفيد التعليل، وتفيد غير هذا.

فإذا قلت: خرجت من البيت، هذه تفيد الابتداء.

(خرج) فعل ماض، (التاء) ضمير متصل مبني على الضم، محله رفع على الفاعلية، (من البيت) جارّ ومجرور، (من) حرف جر، (البيت) اسم مجرور بـ(من)، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وما أفادته (من) هنا ثلاثة أشياء: اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمرًا معنويًّا وهو الابتداء.

يعني أن (من) أفادتنا: أن مدخولها اسم وهو البيت، هذا معنى اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، استفدنا أن الاسم الذي دخلت عليه أنه مجرور على كل حال، وأمرًا معنويًّا وهو الابتداء.

= وتفيد بيان الجنس، مثل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾ [الإسراء: ٨٢]، اجتنبوا الرجس، (اجتنبوا) فعل أمر مبني على ما يجزم به مضارعه وهو حذف النون، والواو فاعل، (الرجس) مفعول به منصوب لـ (اجتنبوا)، (من الأوثان) جارّ ومجرور، (من) حرف جر، (الأوثان) اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وأفادتنا (مِنْ) ثلاثة أشياء -أيضًا-: اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمرًا معنويًّا، وهو بيان الجنس؛ لأنك مأمور باجتناب الأوثان كلها، ليس المراد اجتناب بعض الأوثان، (اجتنبوا الرجس من الأوثان)، المعنى: اجتنبوا الرجس التي هي الأوثان.

أو التبعيض: تفيد التبعيض، تقول: (أخذت من الدراهم)، أي أن بعضًا منها.

أو البدل: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، (من الآخرة) جارّ ومجرور تفيد البدل، المعنى: أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة؟

وتفيد التعليل، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، (مما خطيئاتهم) جارّ ومجرور، وهي لفظٌ ظاهر، أفادت ثلاثة أشياء: اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمرًا معنويًّا وهو التعليل، يعني: من أجل خطيئاتهم أغرقوا، فـ (من) استفدت أنها للتعليل، يعني: أن العلة في إغراقهم هو ما ارتكبوه من الخطأ.

وإلى: تفيد الانتهاء، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، إلى الليل، ينتهي الصوم الشرعي بدخول أول جزء من الليل.

(جئت إلى المسجد)، هذا يفيد الانتهاء، (وإلى) تأتي بمعنى (مع)، كقوله تعالى في حق اليتامى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]؛ المعنى: ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم، يعني مالك تأكله، أمّا مال غيرك، فلا، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾، يعني: مع أموالهم، فـ (إلى) تفيد الانتهاء، وتفيد المصاحبة.

عن: تفيد المجاوزة: (رميت السهم عن القوس). =

وتفيد البعدية، ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠]، (عما) جارّ ومجرور، (عن) حرف جر، و(ما) صلة، وما تسمعه في كتب النحو أو كتب تفسير الجلالين يقولون: (ما) زائدة، يقول المحققون: هذا غلط، القرآن ليس فيه شيء زائد، وإن كان زائدًا في الإعراب، لكن ما ينبغي أن تقول: زائدًا؛ تأدبًا مع القرآن، بل تقول (ما) صلة، مثل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، والأمثلة كثيرة.

وأفادتنا (عن) ثلاثة أشياء: اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمر معنويًا وهو البعدية، يعني ما معناه: بعد قليل ليصبحنّ نادمين، عما قليل، يعني بعد قليل.

وتأتي للمجاوزة، كما في المثال: (رميت السهم عن القوس).

وتأتي بمعنى على، رضي الله عنك، بمعنى عليك.

(في): تأتي للظرفية، وتأتي للسببية، وتأتي -أيضًا- للاستعلاء.

فمثال «في» الظرفية تقول: (الماء في كوزه)، (الماء) مبتدأ، (في كوزه) جارّ ومجرور، وأفادتنا في ثلاثة أشياء:

اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمرًا معنويًا وهو الظرفية.

وضابط الظرفية: أن يكون له احتواء، يعني أن المظروف له احتواء بالنسبة إلى ظرفه، هذا يفيد الظرفية.

وتأتي للاستعلاء، مثل قوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، يعني فسيحوا على الأرض، تقول: أفادتنا في ثلاثة أشياء:

اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمرًا معنويًا وهو الاستعلاء.

ومثل قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]؛ لا ينصرف ذهنك إلى معنى: أن السماء تكون حاوية له، وتقول: إن المعنى مأخوذ من هذا، وربما يزل الإنسان بسبب الإعراب، فلا يجوز أنك تقول: ﴿أَءمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء﴾ [المُلك:١٦] تفيد الفوقية، بل تفيد الاستعلاء؛ لأن الله على عرشه.

= وكذلك أيضًا تفيد السببية: مثل قوله ﷺ: «عذبت امْرَأَةٌ فِي هِرَّة»؛[ت-١] يعني بسبب هرة.

رُبَّ: لا تدخل إلا على النكرات، لا يجوز دخولها على المعرفة، فلا تقول: (رُبَّ زيد رأيته)؛ لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرة.

بل قل: (رُبَّ رجل)، يقول الحريري في الملحة:

فكل ما رُبَّ عليه تدخل ❁ فإنه منكر يا رجل[ت-٢]

فلا يجوز دخولها على المعارف، كذلك لا تجر المضمر، فلا تقول: (رُبّه)، بل لابد أن يكون مجرورها نكرة، ولابد أن تلك النكرة موصوفة بجملة.

أما أن تقول: (رُبَّ عبد كيس)، أو (رُبَّ عبد لقيته)، جملة (لقيته) في محل نعت لـ(عبد)؛ لأنه لابد أن يكون موصوفًا؛ إما موصوفًا حقيقيًّا، وإما موصوفًا بجملة، وهو مجرور (رُبَّ)، وهي تفيد التقليل، وأفادتنا ثلاثة أشياء:

اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمرًا معنويًّا وهو التقليل.

الباء: الباء -أيضًا- من حروف الجر، وهي تفيد التعدية، قال الله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، (بنورهم) جارّ ومجرور، وهي أفادت التعدية؛ لأن المعنى: أن الله أذهب نورهم وسلبهم إياه، فعديت بالباء فصارت للتعدية.

وتأتي للبدل، فإن الباء تفيد البدل، مثل قول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ❁ شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا[ت-٣] =

(ت-١) أخرجه البخاري في صحيحه(ح: ٢٣٦٥) ، ومسلم في صحيحه (ح: ٢٢٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(ت-٢) ينظر: "ملحة الإعراب" (ص ٧).

(ت-٣) ينظر: "خزانة الأدب" (٧/ ٤٤١).

= (ليتني بهم)، يعني بدلهم.

وتأتي (الباء) -أيضًا- **للإلصاق** مثل قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

وكذلك نقول: (زيد به داء)، (زيد به عافية)، كل هذه تفيد الالصاق.

وتفيد **الاستعانة**: (بسم الله الرحمن الرحيم).

وتفيد **التعويض**: (اشتريت الكتاب بدرهم).

وتأتي بمعنى (مع): (اشتريت الثوب بدراجه)، يعني مع دراجه.

ويقول ابن مالك:

بِالْبَـا اسْـتَعِنْ وَعَـدَّ عَـوِّضْ أَلْـصِقِ ۞ وَمِثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَـنْ بِهَـا انْطِـقِ (تـ١)

(على): **تفيد الاستعلاء**، تقول: علوت على الجبل، تفيد الاستعلاء.

وتأتي «على» بمعنى «عن»، مثل قول الشاعر:

إِذَا رَضِـيَتْ عَلَـيَّ بَنُـو قُـشَيْرٍ ۞ لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاهَا (تـ٢)

يعني: إذا رضيت عني بنو قشير.

ويقول ابن مالك: (على) للاستعلاء، **وتأتي (على) بمعنى (في)** -أيضًا-.

وقوله: (والباء، والكاف...).

كذلك الكاف تفيد التشبيه: تقول: (زيد كالبدر).

والتشبيه له خمسة أركان: مُشَبِّه هو أنت، مُشَبَّه هو زيد، مشبه به وهو البدر زيد كالبدر، وأداة تشبيه هي الكاف، ووجه الشبه وهو الحُسْنُ.

فالكاف هنا للتشبيه. =

(تـ١) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص ٣٥).

(تـ٢) **ينظر**: "خزانة الأدب" (١٠/ ١٣٣)، و"الكامل في اللغة والأدب" (٢/ ١٤١).

= وتفيد الكاف -أيضًا- **التعليل** مثل قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

وقوله: واللام.

اللام -أيضًا- من حروف الجر، **فهي تفيد الملك**، مثل: (الكتاب لزيد).

وضابطه: أن تقع اللام بين ذاتين يصلح لإحداهما أن تملك الأخرى، فـ (زيد) يصلح أن يكون مالك الكتاب.

واشتملت اللام على ثلاثة أشياء، اسمية مدخولها، والحكم عليه بالجر، وأمرًا معنويًّا وهو المُلْك.

وتفيد الاستحقاق، أي (اللام)، مثل: (الحمد لله).

وضابطه: أن تقع اللام بين معنىً وذاتٍ، فـ(الحمد) معنى، و(لله): ذات ربّ العالمين، الحمد لله، فاللام هنا للاستحقاق.

وتأتي للاختصاص، وضابطه: أن تقع اللام بين ذاتين لا يصلح لإحداهما أن تملك الأخرى، مثل: (الباب للدار)، (السَّرج للفرس).

الدار لا تملك الباب، ولكن من باب الاختصاص.

فإذا قلنا لك: ماذا شملت اللام؟ تقول: ثلاثة أشياء: اسمية مدخولها، والحكم عليها بالجرّ، وأمرًا معنويًّا وهو الاختصاص.

وتأتي اللام أيضًا بمعنى (إلى) للانتهاء، كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، يعني (إلى أجلٍ مسمى).

هذه حروف الجر، فهي بهذا الاعتبار كما عرضنا.

ثم هي باعتبار آخر تنقسم إلى قسمين: قسم منها يجر الظاهر والمضمر، والنكرة والمعرفة.

والقسم الآخر لا يجر إلا الظاهر فقط، وهي (الكاف، و رب).

ثم باعتبار آخر إلى قسمين: بالنسبة للمعارف والنكرات، كلها تجر المعارف إلا (ربّ)، فهي لا تجر إلا النكرة فقط.

والحاصل: أن هذه كلها هي من علامات الاسم على ما تقدم.

وحروف القسم وهي: الواو، والباء، والتاء(م١).

(م١) فصَلَها المصنف عن حروف الجر وهي حروف جر، لكن لم يقل وحروف الخفض وهي: (من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، وربّ، والباء، والكاف، واللام، والواو، والباء، والتاء)، بل قال: حروف القسم؛ فصلًا لها عما سبقها لدلالتها على القَسَم، بخلاف ما سبقها لا تدل على القسم إنما تجر فقط، أما هذه تجر وتدل على القسم.

ومن علامات الاسم: حروف القسم.

القَسَم ثلاثة أقسام:

قَسَم، وقِسْم، وقَسْم.

أما القَسَم: هو الحلف، يقال له: قَسَم، ويقال له: يمين، ويقال له: حلف، ويقال له: أَلِيَّة، كما قال فُتيّ العزة:

قليل الألايا حافظ ليمينه ❁ إذا سبقت منه الأَلِيَّة برت(ت١)

يعني إذا صدر منه اليمين، كأن يحلف زوج بالله تعالى ألا يطأ زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كما قالوا.

وتسمى الأَلِيَّة، واليمين، والحلف، والقسم.

والقِسْم: بالكسر هو بمعنى الحظ والنصيب، تقول هذا قِسْمي، كما لو كان بينك وبين أناس أرض، تقول هذا قِسْمي.

والقَسْم -بفتح القاف وإسكان السين-: قاسم بين الزوجات؛ لأن الرجل يجب عليه أن يعدل بين زوجاته في القَسْم.

لأن الباء تدخل على الظاهر والمضمر في القسم، أما الواو فمختصة بالظاهر فقط، لكن قدّمها؛ لكثرة دورانها على الألسن. =

(ت١) ينظر: "الفتح على أبي الفتح" (ص ٣٥) .

= فأكثر ما يحلف الناس بالواو: (والله ما ذهبت)، (والله لأعطينك كذا)، (والله لأفعلن...) فأكثر استعمال الناس للقَسَم هي الواو؛ ولهذا قدّمها على غيرها، وهي تفيد القسم وتجر ما بعدها، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]، ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات: ١]، ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]، ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، ﴿وَالْأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ﴾ [الطارق: ١٢]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ [الضُّحى:١]، ﴿وَالْعَصْرِ﴾، [العصر:١]، كل هذه تجد ما بعد الواو، كله مجرور، و(العصرِ)، و(التينِ)، و(السماءِ)، فتقول: «الواو» حرف قسم وجر، «السماءِ» اسم مقسمٌ به مجرور، وهي لا تدخل على المضمر، بل هي مختصة بالظاهر فقط.

والباء -أيضًا- من حروف القسم، وهي تجر الظاهر والمضمر، تقول: أقسمت بالله.

إلا أنهم ذكروا أن الباء لا تدل على القسم إلا بإيجاد فعلها قبل، تقول: (أقسمت بالله)، فلا تقول: بالله، فلو قلت: (بالله أعطني)، كان لا بأس به، ولكن يقولون لابد أن تقول: أقسمت بالله أن تعطيني.

يقولون لابد من ذكر الفعل الدال على القسم، ولا سيما إذا دخلت على ضمير، كأن تقول: (الله أقسم به)، أو (أقسم بالله أبو حفص عمر).

و(التاء): هي -أيضًا- من حروف القسم؛ إلا أنها تختص باسم الجلالة: (تالله)، قال الله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف: ٨٥].

قال الشاعر:

تـالله يَبْقَـى علـى الأيَّـام ذُو حِيَـدٍ ❁ بِمُـشمَخرٍّ بِـهِ الظَّيَّـانُ والآسُ (ت١) =

(ت١) ينظر: "خزانة الأدب" (١٠/ ٩٥).

والفعل يعرف: بقد، والسين، وسوف، وتاء التأنيث الساكنة(م١).

= وسمع من كلامهم: (تالرحمن)، (ترب الكعبة)، لكنه قليل...

وليس هناك ما يدل على القسم بغير هذه الثلاثة أبدًا: (الواو)، و(الباء)، و(التاء)، لكن سُمع الهاء إلا أنه شاذ لو صح، مثل: (هالله لا يؤخر الأجل)؛ معناها والله لا يؤخر الأجل: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١].

وقول (هالله) قالوا: هذا نادر أو شاذّ، يحفظ ولا يُقاس عليه، فاختصاص القسم بالواو، والباء، والتاء.

وعرضنا أن الواو تختص بالظاهر فقط، سواء كان في اسم الجلالة، أو في غير اسم الجلالة.

(التاء) تختص بالظاهر، وتختص باسم الجلالة فقط، لا تجرّ إلا اسم الجلالة فقط، وما سُمع من كلام: (ترب الكعبة)، و(تالرحمن)، هذا قليل، يحفظ ولا يُقاس عليه.

أما (الباء) فهي تجر الظاهر والمضمر، تقول: (أقسمت بالله)، (أقسم به)، (أقسم بالله أبو حفص عمر). وقالوا: إنه يتقدمها اللفظ الدال على القسم، ولا سيما إذا كان مجرورها ضميرا: (الله أقسم به)، (أقسمت بالله)، أو ما أشبه ذلك.

وكلها على اختلافها من علامات الاسم، فهي لا تدخل على الفعل ولا الحرف، بل هي من خصائص الاسم، والله أعلم.

(م١) تقدم لنا أن أقسام الكلام ثلاث لا رابع لها، والدليل على هذا كما قدمنا الاستقراء والتتبع لكلام العرب، فلم توجد أي كلمة ما أبدًا إلا اسم، أو فعل، أو حرف.

وتبين أن الاسم يتعلق بخمسة مباحث:

أولًا: الاشتقاق.

ثانيًا: الكلمة التي هي الاسم دلت على نفسها، ولم تقترن بزمان.

ثالثًا: حكمه الإعراب، والبناء طارئ.

رابعًا: انقسامه. =

= خامسًا: علامته، وهذا تقدم.

والفعل قلنا أيضًا يتعلق بخمسة مباحث:

أولًا: اشتقاقه، وهو مشتق من الحدث، أصله المصدر، وهو مشتق من المصدر.

فإذا قلت: (ضَرَبَ)، فهو مشتق من (ضَرْب)، (ضَرَبَ - يَضْرِبُ -ضَرْبًا)، وَ (قَام - يُقُومُ - قِيَامًا) مشتق من قيامٍ، فالمصدر هو الأصل، والفعل مشتق من هذا الأصل، كما قال الحريري:

والْمَصْدَرُ الأَصْلُ وأيّ أَصْلِ ❁ وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ (ت-١)

وكما قال ابن مالك:

اَلْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ❁ مَدْلُولَي الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ (ت-٢)

وحده: كلمة دلت على معنًى في نفسها، واقترنت بزمان.

فإذا قلت: (يقوم)، هذه الكلمة دلت على معنى، وهو القيام في نفسها، واقترنت بزمان، إما زمان الماضي، فتقول: (قام)، أو الحال: (يقوم الآن)، أو المستقبل: (قم).

ثانيًا: **الفعل حكمه** في نفسه البناء، والإعراب طارئ عليه، ما يعرب منه إلَّا المضارع فقط .

وكما يأتي بباب الإعراب: أن حظ الأفعال الرفع، والنصب، والجزم.

ثالثًا: إنه ينقسم لثلاثة أقسام: ماضي، ومضارع، وأمر، **وعلامته**: وما ذكره المصنف هنا يعرف الفعل، ويميز بـ (قد) للتحقيق، (قد ذهب زيد)، (قد جاء عمرو)، =

(ت-١) ينظر: "ملحة الإعراب" (ص٣٤) .

(ت-٢) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٢٩) .

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، إلى غير ذلك، فـ (قد) للتحقيق، وهي تدخل على الماضي كالأمثلة المشار إليها، وتدخل على المضارع -أيضًا- كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨]، فهي أيضًا للتحقيق، ولا يجوز أن تقول للتقليل، فلو قلت للتقليل أخطأت؛ لأن علم الله عامّ، وشامل لكل شيء، فهي هنا تفيد التحقيق.

وتفيد التقليل، مثل: (قد يجود البخيل)، (قد يبخل الجواد).

وتأتي للتقريب، مثل: (قد قامت الصلاة) بمعنى آن قيامها، وقرب آداؤها.

وتأتي للتوقع، مثل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]؛ فإن المرأة حينما شكت إلى النبي ﷺ تتوقع أن الله يسمع كلامها، فهي تفيد التحقيق والتوقع أيضًا، فهي من علامات الفعل.

ولا يجوز دخول (قد) على الاسم، ولا على الحرف، فلا نقول: (قد زيد)، أو (قد عمر يذهب)، أو (قد المسجد يصلح)، فإذا قلت كذلك قلنا: لا يجوز دخول (قد) على الأسماء.

فـ(قد) لا تدخل إلا على الفعل الماضي، أو المضارع فقط، فلا يجوز -أيضًا- دخول (قد) على الأمر، فلا تقل: (قد اضرب)، (قد اذهب)، فاختصاصها بالماضي والمضارع.

وهي إما: للتوقع، أو للتقليل، أو للتحقيق ...

و(السين) **من علامات الفعل**، وتدل على الزمن القريب، فلا تدخل إلا على المضارع، مثل قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢].

﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦].

= ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١].

﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ﴾ [الفتح: ١٥].

(ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلًا)(تـ١)، فنود أن نقول عن السين هنا حرف تمييز، وهي تدل على الزمن القريب المستقبل، وهي لا تدخل إلا على المضارع فقط.

و(سوف) للتسويف، وهي للزمن البعيد، فتقول: (سوف تعلمون)، و(سوف يقول زيد).

ففرقٌ بين قول: (سيقول زيد)، و(سوف يقول زيد).

إن قلت: (سيقول زيد)، تدل على المستقبل، لكنه يكون قريبًا؛ لأن السين هنا حرف يدل على الزمن القريب.

أما (سوف) فهي حرف تسويف تدل على الزمن البعيد (سوف يقول زيد) ليس الآن ، (سوف يذهب عمرو)، هذا كله من علامات المضارع.

و(تاء التأنيث الساكنة) هي أيضًا من علامات الفعل، لكنها تختص بالماضي، وأما الفعل المضارع فلا تدخل تاء التأنيث عليه، وأما التاء في مثل: علّامة، درّاكة، نسّابة، فهذه للمبالغة، وليست بتاء التأنيث.

وقوله: (الساكنة)، يعني ساكنة أَصَالَة، وقد تكسر لعلة، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ كسرت التاء لأجل التخلص من التقاء ساكنين، وكسرها هنا لا يخرجها عن كونها تاء التأنيث، بل هي تاء التأنيث.

﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، وقرأها بعضهم بضم التاء وهي أيضًا تاء التأنيث.

وقول الشاعر: يعني أن تاء التأنيث من علامات الماضي.

أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ ❁ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ(تـ٢) =

(تـ١) ينظر: "الشعر والشعراء" (١/ ١٨٩).

(تـ٢) ينظر: "خزانة الأدب" (١٠/ ٣٠٧).

والحرف: ما لا يصلح معه دليل الاسم، ولا دليل الفعل(م١).

= «ألمتْ» هذه تاء التأنيث، «حيثْ» فعل ماض، (والتاء) تاء التأنيث، ثم قامتْ، «قام» فعل ماض، و(التاء) تاء التأنيث، «فودعتْ، تولتْ، كادت» كلها من علامات التأنيث.

وصارت العلامات هنا تنقسم إلى قسمين: قسم منها مختص بالماضي، وهي تاء التأنيث.

وقسم منها مشترك بين الماضي والمضارع، وهو قد.

وقسم منها يختص بالمضارع، وهو السين وسوف.

وهناك علامات أخرى لم يذكرها المصنف، مثل: دخول (لن) عليه، فهي من علامات الفعل، و(أدوات الشروط الجازمة)، كما سيأتي بيانها.

والمضارع -أيضًا- له علامة، وهو المبدوء بالنون، أو الهمزة، أو التاء، أو الياء، يجمعها قول: (أنيت)، وهذا كله يأتي بيانه في باب الأفعال إن شاء الله، والله أعلم.

(م١) يعني: لا علامة الاسم، ولا علامة الفعل، أي أن الحرف علامته، خلوه من العلامة.

سبق لنا أن الكلام ثلاثة أقسام: الاسم والفعل، تقدم الاسم وما يتعلق به من مباحث، وتقدم الفعل وما يتعلق به من مباحث.

وهذا الحرف يتعلق به خمسة مباحث:

أولًا: الحرف مشتق من التحرف وهو التطرف، يقال لطرف اليد: حرفها، وطرف الجبل: حرف الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، أي على طرف وجانب من الدِّينِ، هذا معنى حرف.

أما في الاصطلاح فالحرف: كلمة دلت على معنى في غيرها، ولم تقترن بزمان، يعني أن الحرف (كلمة دلت على معنى)، لكن ليس في نفس الكلمة بل في غيرها، خلافًا للفعل والاسم، ولم تقترن بزمان، لا في الماضي، ولا في الحاضر، ولا في المستقبل، نحو: (هل، بل، لم، إن، لكن، ليت، كأن، لا)، إلى غير ذلك.

فإذا قلت: (هل) وسكتَ، لم يفهم السامع من ذلك شيئًا سوى أنها أداة استفهام، فهي تدل على معنى في غيرها إذا تم الكلام بعدها، تقول مثلًا: (هل قام زيد)، ونحو ذلك. =

= ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي: الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل.

حكم الحرف: حكمه البناء، ولا يعرب أبدًا، وكل حرف مستحق للبناء: **(أن، لم، بل، ياء، لا، إنَّ، ليت، لعل، كأنَّ ...)**، كلها حروف، وكلها مبنية، **لا يعرب من الحرف شيء أبدًا.**

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- قسم مختص بالأسماء، مثل: حروف الجرّ، وحروف القسم، وحروف النداء.

-وقسم مختص بالأفعال، مثل: (السين، وسوف، ولم، وقد)، هذه لا تدخل على الأسماء، بل على الأفعال خاصة.

-وقسم مشترك بين الأسماء والأفعال، وهي مثل: (هل، بل)، (هل زيد عندك؟)، (هل قام زيد؟)، (بل عمرو قدم)، (بل قدم عمرو)، جوابًا لمن سألك: (أقدم عمرو؟).

تقدم أن علامة الاسم: التنوين بأقسامه، وحروف الجر، وحروف القسم، والنداء ودخول الألف واللام.

وعلامة الحرف خلوه من العلامات، كما لو كان عندك ثلاثة أدوار، واحدا أعطيته عمامة عليه شاش أحمر، هذا لزيد، واحد عليه شاش أخضر، هذا لعمرو، وواحد ليس عليه علامة، لخالد، فهذا علامته خلوه من العلامات، علامته الحقيقة عدميّة، ليست وجوديّة.

وكما تقدم قلنا في أول الكتاب، في بيان علامة الحرف: كالجيم والحاء والخاء، فهي متماثلة (جيم، وحاء، وخاء)، اسم واحد ما هناك أي فارق في الرسم إلا النقطة، فالجيم نقطتها تحت، فإن جعلتها فوق صارت خاء، فإن جعلتها بدون نقطة صارت حاء، فصارت الحاء علامتها عن الجيم والخاء، خلوها من العلامة، فإذا سلمتْ من العلامة صارت حاء، فإن كانت العلامة فوقها صارت خاء، فإن صارت العلامة تحتها صارت جيما.

ويكون الحرف كذلك مثل: الحاء، خلوه من العلامة، وهذا معنى قول: (والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم)، يعني علامات الاسم، (ولا دليل الفعل)، يعني ولا علامات الفعل، بل علامته: خلوه من العلامة، أورد بعضهم هنا سؤالًا: =

باب الإعراب

الإعراب: هو تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا(م١).

= إن قلنا: إن علامته عدميّة، يعني علامة الحرف عدميّة، وهي خلوه من العلامات، يقول بعض النحاة: كيف يكون علامته عدميّة؟ هل العدم يصلح أن يكون علامة؟ العدم عدم، ما يكون علامة إلا الموجود، كيف يكون العدم علامة للموجود؟ المعدوم لا يكون علامة للموجود، وإنما علامة الموجود موجود.

نجيب على هذا: أن العدم هنا عدم مقيد ليس عدمًا مطلقًا.

بمعنى: خلوه من علامة الاسم وعلامة الفعل، أصبحت العدميّة مقيدة ليست مطلقة؛ إذن تُنَزَّل منزلة الوجود، فتكون علامة واضحة على الحرف على قولهم، وليس فيه شيء من التكلف، والله أعلم.

(م١) الألف في قوله «باب» هي منقلبة عن واو أصله (بَوَبَ)، فإن قلت: كيف أصلها (بَوَبَ)؟ نقول: ردّ الكلمة إلى التصريف، فهي التي ترد أصولها؛ لأنك لمّا صغرته عاد كل شيء إلى أصله، فـ(باب) يجمع على (أبواب)، ويصغر (بُوَيْب).

وله معنيان لغة، واصطلاحًا.

الباب في اللغة: هو ما يتوصل به من خارج إلى داخل، وبالعكس، وهو حقيقة في الأجرام مجاز في المعاني، **ومعناه في الاصطلاح:** اسم لجملة مختصة من العلم، تحته أصول ومسائل غالبًا، مثل: باب المبتدأ والخبر خاصّ بهذا الموضوع، باب صفة الصلاة، باب سجود السهو، باب محذورات الإحرام، باب شروط البيع، باب شروط النكاح.

يعني: اسم لجملة مختصة من العلم، وهذا الباب تحته فصول ومسائل أخرى.

والباب هنا جرت عادة المصنفين أنهم كلما انتهوا من موضوع وأرادوا الانتقال إلى موضوع آخر، فصَلُوه بـ(باب). =

= وأول ذِكْر هذه الكلمة -الباب- في المؤلفات، قالوا في زمن التابعين عندما أرادوا أن يؤلفوا، والسبب في تبويب المعاني وتبويب الكتب:

أولًا: إيضاحًا للمعاني، والمواضيع.

ثانيًا: قالوا إنه أنشط للقارئ، فالقارئ عندما ينتهي من موضوع ويأتي موضوع آخر فيبوب له، انبعث في نفسه النشاط والاستمرار والقوة على عمل ذلك.

كما أن المسافر إذا قطع أرضًا، وقالوا قطعنا الأرض الفلانية، وهذه الأرض الفلانية انبعث في نفسه النشاط وارتاح؛ لأنه قطع مسافة، بخلاف إذا كانت الأرض كلها طويلة وبعيدة يشملها اسم واحد، فإنه يبعث في نفسه الملل والكسل، ويظن أنه لم يقطع شيئًا، ولم يذهب مذهبًا في سفره، فكذلك الأبواب، إذا كان الباب طويلًا دخل في نفسك شيء من السآمة والملل، فإذا انتهى هذا الموضوع الذي بُوِّبَ له، ثم انتقلت إلى باب آخر انبعث في نفسك النشاط، وأنك قد قطعت مرحلة.

هذه هي الحكمة والسبب في تبويب الكتب، والفصل في الغالب أن يكون ضمن الباب، يكون فرعًا من فروع الباب.

باب الإعراب، **الإعراب له معنيان: لغة، واصطلاحًا.**

أما معناه في اللغة: هو التغيير، يطلق على التغيير، وعلى التفسير، والبيان، يقال أعربت معدة البعير إذا تغيرت، ويطلق على البيان، والتفصيل، ومن قول الرسول ﷺ: **«الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا»**(ت١)؛ أي توضح، وتفسر وتبين هل هي راضية بهذا الزوج، أو لا؟

فصار الإعراب يطلق، ويراد به التغيير.

ومعناه في اصطلاح النحاة: هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا، هذا هو الإعراب. =

(ت١) أخرجه أحمد في مسنده (ح: ١٧٧٢٢) من عدي بن عميرة رضي الله عنه.

= فمعنى تغيير أواخر الكلم: يخرج تغيير أوائل الكلم، وأوساط الكلم، فلو قال المصنف (تغيير أحوال أواخر لكان أولى)؛ لأن آخر الكلمة لا يتغير، إنما تتغير حالتها، فإذا قلت: (جاء زيدٌ)، (رأيت زيدًا)، (مررت بزيدٍ)، (الدال) لم تتغير، وإنما تغيرت حالتها، فلو قال: (تغيير أحوال أواخر الكلم)، كان أولى من قول: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل" ، يعني: أن العوامل هي التي تغير حالة آخر الكلمة، العوامل جمع عامل، والعامل هو ما يحسن ويوجد به المعنى، وهي في النحو نحو مئة عامل، وألَّف الجرجاني فيها مؤلَّفًا وشرحًا، وهو مطبوع(تـ١).

والعوامل كلها لفظية، ما عدا عاملين فهما معنويان، والباقي كلها لفظية، فنجد (زيدًا)، في (رأيت زيدًا) نصبه (رأيت)، (إنّ زيدًا) نصبه (إنّ)، (ليت زيدًا قائمًا) نصبه (ليت).

(جاء زيدٌ)، (كان زيدٌ مقيمًا)، وما أشبه ذلك.

وكنا قلنا: إن العوامل مئة، منها ثمانية وتسعون كلها لفظية، مثل: نواصب الفعل، وجوازم الفعل، وإن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها، وحروف الجر، إلى غير ذلك مما له تأثير في الكلمات.

واثنان معنويان: وهو الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم، فإذا قلت: (يقومُ)، نقول: العامل معنوي ما عندنا عامل، العامل في (يقوم، يشرب، يجيء) علة رفعها تجردها من الناصب والجازم، هذا عامل معنوي.

وهو تجرده وخلوه من الناصب والجازم، فالذي رفع الميم في كلمة (يقوم) هو أمر معنوي؛ ولهذا نقول في إعرابه: فعل مضارع مرفوع لتجرده -هذا اللام للتعليل يعني بسبب تجرده عن الناصب والجازم- فصار العامل معنويًا.

بخلاف غيره فالعامل لفظي، مثل: (كان، إنّ، ليت)، أو غيره. =

(تـ١) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، للإمام عبد القاهر الجرجاني.

= العامل الثاني المعنوي هو: في المبتدأ، فإذا قلت: (زيدٌ قائم)، فالعامل معنوي، وما نقوله في الإعراب: (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، الابتداء هو الذي رفعه، فصار العامل معنويًا.
بخلاف الخبر: (زيدٌ قائمٌ)، (قائم) خبر المبتدأ، رفعه المبتدأ؛ لأن الخبر هو الجزء المتم للفائدة، كما قال ابن مالك:

وَالْخَبَــرُ الْجُــزْءُ الْمُــتِمُّ الْفَائِـدَة ❁ كَـــاللهُ بَــــرٌّ وَالأَيَـــادِي شَـــاهِدَة (ت-١)

قوله "لفظًا" مثل: (زيدٌ، عمروٌ)، (زيدًا، عمرًا) من الضم إلى النصب، من النصب إلى الجر، أو الجزم إذا كان فعلًا؛ لأن الألقاب لها رفع، ونصب، وخفض، وجزم، كما يأتي، وما يخص كل نوع من الاسم، والحرف، والفعل.
وقوله: "أو تقديرًا"، يعني في مثل: (الفتى، موسى، عيسى)، وهو ما يسمى الاسم المقصور، و(القاضي، والهادي)، ويسمى الاسم المنقوص، فتقول في (جاء الفتى)، (جاء) فعل ماض مبني على الفتح، (الفتى) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور معتل الآخر بالألف.
وضابط الاسم المقصور: كل اسم معرب آخره ألف قبلها فتحة.
فقولنا: (كل اسم) يُخرج الفعل، مثل: (يرضى، ويخشى).
(معرب) يُخرج الاسم المبني، مثل: (متى) ظرف مبني على السكون في محل نصب، لا نقول هذا مقصور.
(كل اسم معرب آخره ألف) يُخرج ما لو كان اسمًا معربًا آخره ياء، هذا لا يسمى اسمًا مقصورًا، بل يسمى اسمًا منقوصًا.
كذلك المعتل، وهو ما يسمى بالمنقوص، مثل: (جاء القاضي)، (مررت بالوادي)، (جاء) فعل ماض، (القاضي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل؛ لأنه اسم منقوص معتل الآخر بالياء. =

(ت-١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١٧).

وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم. فللأسماء من ذلك: الرفع، والنصب، والخفض، ولا جزم فيها. وللأفعال من ذلك: الرفع، والنصب، والجزم، ولا خفض فيها(م١).

= وضابط الاسم المنقوص: هو كل اسم معرب آخره ياء قبلها كسرة.

قولنا: (كل اسم) يُخرج الفعل، مثل: (يرمي، يهدي).

(معرب) يُخرج الاسم الذي آخره ياء، وليس بمعرب، كالاسم الموصول، نحو: (الذي)، هذا اسم آخره ياء قبلها كسرة، لكنه غير معرب، بل هو مبني، فليس بمنقوص.

و(كل اسم معرب آخره ياء قبلها كسرة)، يُخرج الاسم المعرب الذي آخره الياء، ولكن ليس قبلها كسرة، بل قبلها سكون، مثل: (غبِيّ)، (جاء غبيّ) مثلا، لو قلت: (غبِيّ) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء؛ لأنه اسم منقوص، غلطناك، فإن قلت: (غبيّ) آخره ياء، قلنا: لكن ما الذي قبله، قلت: قبلها كسرة، قلنا: لا؛ لأن (غبيّ) الياء فيها مشددة، الياء الأولى ساكنة والثانية متحركة، فليس قبل الياء الأخيرة كسرة، بل ياء ساكنة، فنقول: (جاء غبِيٌّ)، (رأيت غبيًّا)، (نظرت إلى غبيٍّ)؛ لأننا نقول في المنقوص: كل اسم معرب آخره ياء قبلها كسرة. هذا معنى قولهم "لفظًا أو تقديرًا".

والمبني ضابطه: هو ما يلزم طريقةً واحدة لا يتغير ظاهره، تقول: (جاء الذي عندك)، (رأيت الذي عندك)، (مررت بالذي عندك)، أصبح ملازم لطريقة واحدة ما يتغير.

(م١) وأقسامه أربعة -أي أقسام الإعراب-، ويقال ألقابه: رفع، ونصب، وجزم، وخفض.

-تقدم لنا معنى الإعراب لغة واصطلاحًا، وأن معناه: هو تغيير أحوال أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا، أو تقديرًا.

-وتقدم لنا معنى التقدير، ومعنى العوامل، وأنها مئة عامل، وأن العوامل كلها لفظية إلا اثنين، وهي المبتدأ والفعل المضارع، فإن العامل فيهما معنويّ كما سبقت الإشارة إليه. =

=-وتقدم لنا معنى التقدير، وهو في المنقوص والمقصور.

-وتقدم لنا ضابط الاسم المقصور، وضابط الاسم المنقوص، ومحترزاته، وقلنا: إن الاسم المقصور ضابطه: كل اسم معرب آخره ألف قبلها فتحة.

وأن المنقوص: كل اسم معرب آخره ياء قبلها كسرة، تقدم لنا هذا كله.

بعد هذا قال المصنف، وأقسامه أربعة: "رفع، ونصب، وخفض، وجزم"، هذه تسمى ألقاب الإعراب.

الرفع والنصب والخفض: هذا من خصائص الأسماء.

والرفع والنصب والجزم: من خصائص الأفعال.

الرفع لغةً: العلو، والارتفاع يقال: (فلان أرفع من فلان)، (رفعك الله).

ومعناه في الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الضمة، وما ناب عنها.

(وما ناب عنها) كالواو في جمع المذكر السالم وما ألحق به، وكالألف في المثنى وما ألحق به، كما يأتي، والتعبير بالرفع والخفض والجزم لغة الكوفيين، فالكوفيون كثيرًا ما يقولون: مرفوع مخفوض مجزوم منصوب.

أما البصريون فيعبرون عن الرفع بالضمة، وعن النصب بالفتح، وعن الخفض بالكسر والجر، وعن الجزم بالسكون، هذا تعبير البصريين كما هو معروف في الألفية وفي القطر وفي الكتب الأخرى.

ومضى فيما سبق قول المصنف بطريقة الكوفيين، (وحروف الخفض وهي: من، وإلى)، ولم يقل: (وحروف الجر)، كما هو تعبير ابن مالك وابن هشام وكذلك الحريري وغيرهم.

فالكوفيون يعبرون بهذا، فالحاصل أن الرفع هو العلو والارتفاع، وفي الاصطلاح: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الضمة وما ناب عنها.

والنصب كذلك -أيضًا- تعريفه: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الفتحة وما ناب عنها. =

= والخفض كذلك: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الكسرة وما ناب عنها، فالذي ينوب عن الكسرة الياء: في المثنى وفي جمع المذكر السالم، تقول: (مررت بالزيدَينِ)، فالياء هنا نابت عن الكسرة، أو (مررت بالزيدِينَ) فالياء هنا نابت عن الكسرة.
أو الاسم الذي لا ينصرف: (مررت بإبراهيمَ)، فالفتحة هنا نابت عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف.

وفي النصب نابت الألف عن الفتحة في الأسماء الخمسة، تقول مثلًا: (رأيت أباك، وأخاك).
أو الكسرة نابت عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، مثل: (رأيت الهنداتِ)، (الهنداتِ): منصوبة وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنها جمع مؤنث سالم.
أو حذف النون -أيضًا- في الفعل المضارع إذا أُسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنث المخاطبة، تقول: (الزيدان لن يقوما)، (الزيدون لن يقوموا)، (أنت يا هند لن تقومي)، فنقول: منصوب وعلامة نصبه حذف النون، والألف فاعل في (يقوما)، والواو فاعل في (يقوموا)، والياء فاعل في (تقومي)، هذا معنى علامة الفتحة وما ناب عنها، ومثله الكسرة.

وقوله: "فللأسماء من ذلك الرفع، والنصب، والخفض، ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك الرفع، والنصب، والجزم، ولا خفض فيها"؛ لأن الفعل لا يخفض وإنما يجزم، تقول في الجزم: (لم يقمْ)، (لم) حرف جزم وقلب، (يقم) فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، وما ناب عنه.

-لأننا قلنا في السكون الجزم، وتعريفه: تغيير مخصوص، علامته السكون وما ناب عنه، فالذي ينوب عن السكون هو حذف حرف العلة، أو حذف النون.
حذف حرف العلة مثل : (لم يَدْعُ)، (لم يَرْمِ) (لم يَخْشَ).
(لم) حرف جزم ونفي وقلب، (يدع) فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف الواو (حرف العلة)، والضمة قبلها دليل عليها. =

باب معرفة علامات الإعراب

للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون.

فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء(م١).

= (لم يرم) علامة جزمه حذف حرف العلة (الياء)، والكسرة قبلها دليل عليها.

(لم يخش) كذلك.

أو حذف النون، مثل: (الزيدان لم يذهبا)، (لم يذهبوا)، (لم تذهبي)، فهذا كل ما ناب عنه، وسيأتي مفصّلًا في الباب بعد هذا، إن شاء الله.

ثم هذا ينقسم إلى قسمين:

قسم مشترك بين الأسماء والأفعال: وهو النصب والرفع.

وقسم مختص بالأسماء: وهو الخفض.

وقسم مختص بالأفعال: الجزم، والله أعلم.

(م١) أقسام الإعراب هي: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، هذه علامات الإعراب.

تقول: مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة أو ما ناب عن الضمة، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة أو ما ناب عن الفتحة، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة أو ما ناب عنها، مجزوم وعلامة جزمه السكون، هذا معنى علامات الإعراب.

تقدم لنا أن الإعراب هو: تغيير أحوال أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا، وهذا قد مرّ، بقي علامات الرفع، والنصب، والخفض، والجزم؛ لأن المصنف يقرأ أولًا على وجه ما يخصّ الأسماء منها، وما يخصّ الأفعال منها، وما هو مشترك بينهما على سبيل الإجمال.

أما هنا يذكرها مفصّلة. =

قال: **"فأما الضمة فتكون للرفع"**، وتكون في الاسم المفرد، وفي جمع التكسير، وفي جمع المؤنث السالم، وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وينوب عن الضمة الواو في موضعين: جمع المذكر السالم وما أُلحق به، وفي الأسماء الخمسة.

وينوب عن الضمة -أيضًا- الألف في المثنى كما يأتي، وما أُلحق به، كـ (اثنان، واثنتان، وكلتا، وكلا)، بشرط إضافتها للضمير.

وينوب عن الضمة ثبوت النون في الأفعال الخمسة.

والنصب له خمس علامات.

والخفض له ثلاث علامات.

والجزم علامتان، ذكرها مفصّلة، ثم بعد ذلك أعادها مرة أخرى مجملة في قوله: "فصل المعربات قسمان": قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف، فالذي يعرب بحركات..." إلى آخره.

فهو يذكر الأشياء مفصلة، ثم يعيدها مجملة، هذه طريقة المتقدمين.

أما طريقة المتأخرين بعكس ذلك يذكرونها مجملة، ثم بعد يفصلونها.

أما المتقدمون يذكرونها مفصلة، ثم يجملونها مرة أخرى.

والمصنف هنا في مقدمته سلك الطريقتين: يذكر الأشياء مفصلة كما ذكرها هنا، ثم يذكرها مجملة، كفصل المعربات قسمان.

وقد يذكرها مجملة، ثم يذكرها مفصلة كما يأتي في باب مرفوعات الأسماء، وباب منصوبات الأسماء كما يأتي.

الحاصل: للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، وثبوت النون.

الضمة تكون في أربعة مواضع: في الاسم المفرد، مثل: (ذهب عمروٌ)، هذا الاسم المفرد.

أو جمع التكسير: (جاءت الجنودُ)، (جاء الرسلُ)، (أقبلت الأسودُ)، أو جمع المؤنث السالم: (جاءت الهنداتُ)، (أقبلت الزينباتُ).

= أو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، مثل: (يقومُ، يذهبُ)، هذا هو الرفع.
الاسم المفرد في باب الإعراب يختلف عما في باب الكلام، له تعريف غير المفرد في باب الإعراب، والمفرد في باب المبتدأ والخبر تعريفه يختلف، والمفرد في باب النداء يختلف أيضًا.
المفرد في باب الكلام هو: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، هذا المفرد في باب الكلام، فإذا قلت مثلًا: (زيد)، هذا لا يدلنا على شيء، هذا جزء من كلمة لكنَّا لا نفهم منه شيئًا، يعني ما لا يدل جزؤه وهو (الزاي) على معناه وهو (زيد) حتى تنطق به، هذا المفرد في باب الكلام.
المفرد في باب الإعراب الذي نحن الآن بصدده تعريفه:
ما ليس بمثنى، وليس مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة، مثل: (زيد، عمرو، بكر، مسجد، بيت، بلد، كتاب)؛ لأن كتاب ليس بجمع، وليس بمثنى، وليس ملحقًا بهما، كـ(سنون، وأرضون)، ولا من الأسماء الخمسة، كـ(أبوك، وأخوك)، هذا تعريف المفرد في باب الإعراب.
تقول ما ليس مثنًى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة.
المفرد في باب المبتدأ والخبر: ما ليس بجملة، ولا شبيه بالجملة، فإذا قلنا مثلا: (الزيدون، قائمون)، هل هذا مفرد؟ قلت: نعم، هذا مفرد في باب المبتدأ والخبر، هل هو مفرد في باب الإعراب؟ تقول: لا؛ لأنه مجموع.
لكن في باب المبتدأ والخبر نعم، هو مفرد؛ لأن المفرد ما ليس جملة ولا شبه جملة.
ومعنى (الجملة) أي التي لم تكن مفردًا في باب المبتدأ.
مثلًا نقول: (زيدٌ قام أبوه)، هذا الخبر جملة ليس بمفرد، (زيد) مبتدأ، (قام) فعل ماض، (أبو) فاعل من الأسماء الخمسة مضاف إلى ضمير، والجملة من الفعل والفاعل جملة فعلية محلها رفع خبر المبتدأ، والرابط الضمير؛ لأنه لابد من رابط يربط الخبر مع المبتدأ، هذا جملة، ليس بمفرد. =

= أو شبه جملة وهو: الجارّ والمجرور أو الظرف، إذا كانا تامّين مستقرين، مثل: (زيد عندك)، (عندك) هو الخبر متعلق بالخبر، يعني: زيد مستقر عندك، أو كائن عندك.

أو المفرد في باب النداء: وهو ما ليس بمضاف، ولا شبيه بالمضاف.

(يازيدون أقبلوا)، (يا زيدون) هذا مفرد، (يا رجال اتقوا الله)، هذا مفرد.

المضاف ليس مفردًا، مثل: (يا عبد الله).

أو شبيها بالمضاف، مثل: يا رفيقًا بالعباد، يا طالعًا الجبل، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه.

المفرد في باب الإعراب: ما ليس مثنًى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة.

أما المراد بجمع التكسير، فلغةً هو: التغيير.

واصطلاحًا: ما تغير فيه بناء مفرده، هذا هو جمع التكسير.

وهو منحصر في ستة أقسام معروفة، مثل: (أَسَد)، و(أُسْدٌ) هذا جمع تكسير تقابلت الحروف إلا أن تغير الشكل فقط.

أو -مثلًا- بزيادة المفرد على الجمع، مثل: (رسول - رسل)، (ذلول - ذلل)، (بساط - بسط)، (غلام - غلمان)، (غراب - غربان)، كل هذه جمع تكسير.

يعني هو ما تغير فيه بناء مفرده: (غربان، غلمان، مساجد، بسط، بيوت)، إلى غير ذلك.

هذا إذا دخل عليه عامل الرفع يرفع بالضمة الظاهرة كالمفرد، كما تقول: (جاء زيدٌ)، مرفوع بالضمة الظاهرة، (جاءت الجنودُ)، (أقبلت الرسلُ)، (طارت الغربانُ)، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الموضع الثالث: جمع المؤنث السالم، فإنه -أيضًا- يرفع بالضمة الظاهرة، مثل قول: (جاءت الهنداتُ)، (أقبلت الزينباتُ).

وجمع المؤنث السالم، إذا قلنا لك ما تعريفه؟ تقول: هو ما جُمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده. =

= ومعنى هذا الكلام أن في كلمة (هند) -مثلًا-: هاء، ونون، ودال، الجمع (هندات)، انظر إلى الجمع زاد بألف وتاء لم نجدها في المفرد؛ لأن المفرد (هند)، الجمع (هندات)، فقد وجدنا في الجمع ألفًا وتاء زائدتين على المفرد، فبهذا نحكم أن الجمع مؤنث سالم، كذلك (زينب - زينبات).

وإذا كانت الألف والتاء أصلية لا يكون جمع مؤنث سالما؛ لأن التاء ليس بزائدة بل أصلية، مثل : (قوت -أقواتٍ) وَ (بيت - أبياتٍ)؛ لأنا وجدنا التاء في المفرد: (قوت – بيت).

وكذلك (قضاة) وَ (غزاة) جمع (قاضي) وَ (غازي)؛ لأن الألف موجودة في المفرد (قاضي، غازي) إلا أن أصلها ياء منقلبة عنه.

نقول في جمع المؤنث السالم: ما جمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده.

فهذا ميزان أنك تميز بين جموع التكسير، وجمع المؤنث السالم، فتقول: سكنت أبياتًا، هذا جمع تكسير وليس جمع مؤنث سالما؛ لوجود التاء في الجمع، ووجودها في المفرد، فإن قلت في جمع نحو: (اصطبل – اصطبلات)، كيف يكون جمع مؤنث ومفرده مذكر؟ نقول لك: المؤنث هذا قيد أغلبي، وإلا إذا وجد أن الألف والتاء زائدتين على المفرد حتى ولو كان مذكرًا، فـ(إصطبل) المفرد والجمع (اصطبلات)، فلا مانع، وإنما القول بأنه مؤنث هذا في الأغلب لا يقع إلا بالتأنيث، وإذا وجد في المذكر فلا حرج.

والمراد بالسالم: عدم تغير مفرده عند الجمع، فإن قلت في مثل: (سجدة - سجدات)، (رغبة - رغبات) ما نجدها سالمة؛ لأن المفرد (سجدة) فتح السين، وإسكان الجيم، وفتح الدال، والجمع (سَجَدَات)، نقول: ليس المراد هذا، هذا لا بأس به، إنما المراد سالم بالنسبة إلى الحروف: (زينب - زينبات)، (هند - هندات)، هذا سالم الحروف، لكن المهم مع قطع النظر عن تغيير الشكل.

وإذا وجدنا اسمًا بلفظ الجمع، وهو مفرد، وأنتم تقولون جمع مؤنث سالم. =

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم(م١).

= مثل: (سكنت عرفات)، (عرفات) في اللفظ جمع، لكنه موضع واحد، ليس في الدنيا عرفة إلا التي في مكة، فإذا قلت -مثلًا-: (سكنت عرفات)، نقول لك: (عرفات) هذا ما دام أنه مفرد، ونُطق بالجمع، قالوا: إنه ملحق بجمع المؤنث السالم، مثل: (أذرعات)، اسم لبلدة في الشام، وهي بلدة واحدة، واللفظ لفظ جمع.

فإذا كان لفظ جمع يقع على مفرد، كـ(عرفات) وَ (أذرعات)، ألحقوه بجمع المؤنث السالم، قالوا: ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

ولهذا يقول ابن مالك:

وَمَـــا بِتَـــا وَأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعَـــا ❊ يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا(تـ١)

(م١) حد جمع المذكر السالم و شروطه:

حده: هو لفظ دل على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف أمثاله عليه.

فقولنا: "لفظ دل على أكثر من اثنين"، هذا يشمل حتى جمع التكسير، (الزيود) يغني عن قول: (جاء زيد وزيد وزيد)، فإن قلت: هذا جمع مذكر سالم، قلنا لك: بل هذا جمع تكسير.

فإن قلت: هذا يشمله قول: "لفظ دل على أكثر من اثنين"، قلنا: يجيئك بقية المقطع.

"وأغنى عن المتعاطفين": أغنى عن قول: (جاء زيد وزيد وزيد).

"بزيادة في آخره": أخرج جمع التكسير، كقولك: (جاء الزيدون)، الجمع هنا بزيادة الواو والنون، بخلاف الزيود ليس مجموعًا بزيادة في آخره، فبهذا أخرج جموع التكسير.

"صالح للتجريد": يصلح أن تجرد منه المفرد، مثل: (الزيدون، العمرون، البكرون، الصالحون، المؤمنون)، المفرد (زيد، عمرو، بكر، صالح) جمع أو صفة على ما يأتي بيانه. =

(تـ١) ينظر: " ألفية ابن مالك" (ص ١١).

= فإذا لم يصلح أن تجرد منه المفرد، لم يكن جمعًا، بل يكن ملحقًا في بعض الأحيان، مثل: (بنون) هذا ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأن (بنون) مفرده (ابن)، فإذا قلت: (ابن) زدت حرفا غير موجود في الجمع، فلا يكون هذا جمعًا، بل هذا ملحق بجمع المذكر السالم.

"صالح للتجريد وعطف أمثاله عليه"، بخلاف لو عطفت عليه غيره، تقول: (جاء زيد وعمرو وبكر وخالد)، فلا يجوز أن تقول: (جاء الزيدون أو العمرون)؛ لأنك عطفت عليه غيره.

وشروط جمع المذكر السالم:

- أن يكون علمًا، لمذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث، ومن التركيب.

- (أن يكون علمًا) يُخرج الصفة، مثل: (زيد)، هذا علم اسم شخص، (بكر، محمد، خالد، فهد)، وما أشبه ذلك.

(لمذكر): يُخرج ما لو كان علمًا لمؤنث لا يجوز جمعه، فلو قلت -مثلًا- في (هند) أو (زينب): (جاء الزينبون)، غلطناك، تركيبك لها غير صحيح، قل: (جاء الزينبات)، فإن قلت: أليس هو لفظ دل على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره؟

قلنا لك: هذا حد عام، وشروط الجمع: أن يكون علمًا لمذكر، وهذا علم لمؤنث، فلا يجوز لك أن تقول: (جاء الزينبون)، ولا (جاء الفاطمون)، ولا (جاء الهندون)، قل: (الفاطمات)، و(الهندات)، و(الزينبات)؛ لأننا نشترط أن يكون علمًا لمذكر.

(أن يكون علمًا لمذكر عاقل): يُخرج ما لو كان اسمًا لعلم مذكر غير عاقل، فلا يجوز جمعه مثل: (شذقم) اسم لجمل، أو -مثلا- (لاحق)، تقول: (جاء اللاحقون من الخيل)، نقول لك: لا يصح ؛ لأنه غير عاقل، فالجمع لابد أن يكون علمًا لمذكر عاقل.

فهذا إن كان علمًا على خيل الحصان، والحصان يسمى (لاحق)، لكنه غير عاقل، فالجمع لا يصح إلا من العاقل فقط.

(علمًا لمذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث): لو كان علمًا لمذكر عاقل، لكنه مختوم بتاء التأنيث، ما جاز جمعه جمع مذكر سالما، مثل: (طلحة، حمزة)، هل تقول: (جاء الطلحون)، يعني: طلحة وطلحة وطلحة؟ =

طلحة بن عبيد الله، وطلحة بن المصرف، وطلحة بن معاوية، قلنا: جمعك لها فاسد، فإن قلت: ألم يكن هذا علم؟ قلنا لك: بلى، لمذكر؟ قلنا: بلى، لعاقل؟ قلنا: بلى، لكن يجب أن يكون خاليًا من تاء التأنيث، وهذا فيه تاء التأنيث.

(خال من تاء التأنيث، ومن التركيب): إن كان مركبًا لا يصلح، سواء كان تركيبًا إسناديًا أو إضافيًّا، مثل: (تأبط شرًّا)، (شاب قرناها)، فلا تقول في جمعه: (تأبط شرون)، أو (شاب قرناهون)، أو (جاء سيباويون)، هذا مركب، والمركب لا يصح جمعه.

وشروط الصفة: هي أن تكون صفةً لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، فكما أن المؤنث لا يجمع، فكذلك صفته.

(لمذكر عاقل): أو كان صفة لمذكر، لكنه غير عاقل، مثل: (سابق)، اسم من أسماء الخيل، فلا تقول: (جاء السابقون)، إلا إن كنت تريد وصفًا للعاقل، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]؛ هذا يصلح صفة، «السابقون» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

أما لو وصفت بها من الحيوانات مما لا يعقل من (إبل وخيل وبقر وحمر)، فهذا لا يصلح.

(عاقل خالية من تاء التأنيث): لابد من الصفة أن تكون -أيضًا- خالية، فلو كانت صفة لمذكر عاقل، لكنها مختومة بتاء التأنيث، ما جاز جمعها، مثل: (درّاكة، علّامة)، صيغة مبالغة في صفة الجمع، أو (نسّابة) -الذي كان عالمًا بالأنساب-.

فلا تقول: (جاء علامون)؛ لأن مفرده (علّامة)، هذا مؤنث مختوم بتاء التأنيث، وإن كان في صيغة المذكر، ولكنه مختوم بتاء التأنيث.

ولا تقول: (جاء النسابون)؛ لأن مفرده نسابة، مختوم بتاء التأنيث، فلا يجوز جمعها جمع مذكر سالما؛ لأنه يشترط أن تكون علمًا لمؤنث خالية من تاء التأنيث.

(فنسابة، وفهامة، وعلامة، ودراكة) كل هذا مختوم بتاء التأنيث.

= ليست من باب (أَفْعَلَ فَعْلَاء)، مذكر على وزن (أَفْعَل)، ومؤنث على وزن (فَعْلَاء)، كـ(أَحْمَرَ حَمْرَاء)، فلا تقول: (جاء الأحمرون)؛ لأن المذكر (أَحْمَر) على وزن (أَفْعَل)، والمؤنث (حَمْرَاء)، على وزن (فَعْلَاء).

أو (فَعْلَان - فَعْلَى) مثل: (عَطْشَان - عَطْشَى)، (سَكْرَان - سَكْرَى)، فلا تقول: (جاء عطشانون)، ولا (جاء سكرانون).

بخلاف إذا كانت مذكرًا على وزن (عطشان)، ومؤنثا على وزن (عطشانة)، هذا لا بأس، تقول: (شيطان - شيطانة)، هذا رأي بعضهم، تقول: (شيطانون)، ولا مانع من ذلك.

(ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث): كـ(جريح، وصبور) على وزن (فَعُول - فَعِيل)، نقول: (امرأة جَرِيح)، (ورجل جَرِيح) (امرأة صَبُور)، و(رجل صَبُور)، لا تقل: (امرأة جَرِيحة)، ولا (امرأة صبورة)، بل كلها على وزن واحد سواء كان مؤنثًا أم مذكرًا؛ ولهذا لا تقول: (جريحون)، ولا (صبورون)؛ لاستواء المؤنث والمذكر، وقد سبق أن قلنا: إن المؤنث لا يجوز جمعه، ولا جمع صفته -أيضًا-، فكذا الاسم إذا كان يستوي فيه المذكر والمؤنث.

ما أُلحق بالجمع: وهو ما لم تنطبق عليه هذه الشروط، ولا شروط الصفة، كـ(الأرضون) هذا ملحق بالجمع؛ لأنه ليس علمًا، تقول -مثلًا-: (أُشتريت الأرضون)، (الأرضون) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ملحق؛ لعدم انطباق شروط الجمع عليها، وعدم انطباق شروط الصفة عليها؛ لأنه نشترط أن تكون علمًا، وهذا ليس بعلم.

كذلك (سنون):

ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السُّنُونَ وَأَهْلُهَا ❁ فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلَامُ (ت-١) =

(ت-١) ينظر: "ديوان أبي تمام" (٣/ ١٥٢).

وفي الأسماء الخمسة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال(م١).

= قول أبي تمام "السنون" ملحق.

وكذلك (عشرون إلى تسعين) كله ملحق.

(م١) نقول: (جاء أبوك)، قال الله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤].

وكذلك (أبو، وأخ): ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف: ٦٩].

(وحموك): (هذا حموكِ يا هند). و(فوك): (فو زيد حسن). و(ذو)، تقول: (جاءني ذو مال)، (ذو) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، (ذو) مضاف، ومال مضاف إليه، و(ذو) يشترط فيها أن تكون بمعنى (صاحب)، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، هذه هي الأسماء الخمسة.

ولها شروط:

أولًا: أن تكون مفردة: (أب، أخ)، فلو كانت مجموعة، لم تكن من الأسماء الخمسة، مثل: ﴿أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٦]؛ (آباء) مرفوع بالضمة الظاهرة، ولم تكن من الأسماء الخمسة؛ لأنها غير مضافة وغير مفردة. فإذا كانت مثناة أو مجموعة، لا تكون من الأسماء الخمسة.

وأن تكون مكبرة، فلو كانت مصغرة، لم تكن من الأسماء الخمسة: (هذا أُبَيُّها) وَ (هذا أُخَيُّها)، (أُبَيٌّ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، (أُبَيٌّ) مضاف، والكاف مضاف إليه؛ لأنه ليس من الأسماء الخمسة؛ لأننا نشترط أن تكون مكبرة، وهذا مصغر.

وأن تكون مضافة، لو كانت مقطوعة من الإضافة، ما صحت، تقول: (هذا أبٌ) وَ (هذا أخٌ)، ليس من الأسماء الخمسة. =

= ولابد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فإن كانت إضافتها إلى ياء المتكلم، أصبحت معربة بالحركات المقدرة، تقول: (هذا أبي) -مثلا-، (أولئك آبائي).

هذه الشروط:

أولًا: أن تكون مفردة.

ثانيًا: أن تكون مكبرة.

ثالثًا: أن تكون مضافة.

رابعًا: أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

وأما (فم) فأصله: (فو)، يشترط فيها ما يشترط في غيرها، وتزيد شرطا وهو إزالة الميم، فلو قلت: (هذا فمُ زيد) وَ (رأيت فمَ زيد)، تعرب بالحركات الظاهرة.

لابد من فصل الميم، تقول: (هذا فو زيد)، قال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ [الرعد: ١٤]، (فو زيد)، (فو) خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، (فو) مضاف، (زيد) مضاف إليه، لكن لو قلت: (فم زيد)، يعرب بالحركات الظاهرة.

و(حموكِ): وهو أخو زوج المرأة.

(ذو)، يشترط فيه ثلاث: أن يكون بمعنى صاحب: (جاءني ذو مال) يعني صاحب مال، (زارني ذو علم)، يعني صاحب علم، (رأيت ذا جاه) يعني صاحب جاه.

فإن كانت بمعنى (الذي)، لم تكن من الأسماء الخمسة، مثل: (جاءني ذو قامة) بمعنى جاءني الذي له قامة.

أو أضيفت إلى ضمير، لابد أن تضاف إلى اسم ظاهر، مثل: (ذو علم)، (ذو نسب)، (ذو مال)، (ذو فضل).

فإذا أضيفت إلى ضمير يقول الشاعر: (إنما يعرف الفضل من الناس ذووه)(تـ١)، وهنا تعرب بالحركات الظاهرة، كما قال ابن مالك: =

(تـ١) ينظر: "لباب الآداب" (ص١٧٣).

وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة(م١).

= أَبٌ أَخٌ حَـــمٌ كَــذَاكَ وَهَـــنُ ❁ وَالـنَّقْصُ فِـي هَـذَا الأَخِيـرِ أَحْـسَنُ

وَفِـــي أَبٍ وَتَالِيَيْـــهِ يَنْــدُرُ ❁ وَقَـصْرُهَا مِـنْ نَقْـصِهِنَّ أَشْـهَرُ (ت١)

(م١) هذه هي العلامة الثالثة من علامات الرفع.

تقدم لنا أن للرفع أربع علامات: الضمة، وهي خاصة بالاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، أي يجوز بناؤه، ويبطل إعرابه، كما مضى، مثل قول: (جاء زيدٌ)، هذا مفرد مرفوع بالضمة الظاهرة.

أو جمع التكسير: (جاء الرجالُ)، وهو منحصر في ستة أقسام كما مضى.

أو جمع المؤنث السالم: (جاءت الهنداتُ).

أو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، مثل: (يقومُ زيدٌ) يعني لم يتصل به شيء يوجب بناءه، ويبطل إعرابه.

وتقدم لنا أنّ الواو من علامات الرفع، وأنها تنوب عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم، وبينا هناك حد الجمع أنه هو: ما دل على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف أمثاله عليه، هذا كله مرّ، ومرّ معنى هذا كله، ومحترزاته، كما مرّ أيضًا شروط الجمع.

والصفة: وقلنا: إن الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، ليست من باب (أَفْعَل -فَعْلَاء)، ولا من باب (فَعْلَان فَعْلَى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، هذا أيضًا قد مر بمحترزاته. =

(ت١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١١).

= والموضع التالي من مادة الرفع: الأسماء الخمسة، وقد مرت بشروطها: أن تكون مفردة، وأن تكون مكبرة...إلى آخره.

هذه هي العلامة الثالثة، وهي الألف، وهي تنوب عن الضمة في المثنى، مثل قولك: (جاء الزيدانِ)، (الزيدانِ) فاعل لـ (جاء)، مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى.

المثنى: هو لفظ دل على اثنين أو اثنتين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، هذا المثنى.

(لفظ دل على اثنين) يدخل فيه لفظ (زوج)، حيث يدل على اثنين، لكن لا يدخل في المثنى، وخرج بما بعده في قول: (وأغنى عن المتعاطفين)، أي -أغنى عن قول زيد وزيد- وبقول: (بزيادة في آخره)، هذا ليس فيه زيادة في آخره، مثل: (زيدان، عمران، محمدان).

ولذلك نخرج (زوج)، وما أشبه ذلك؛ لأننا نقيد بقولنا: زيادة في آخره.

كذلك نقول: (كِلَا، وكِلْتَا)، فهذا ليس بمثنى، بل ملحق بالمثنى؛ لأنه لا يصلح أن تجرد منه المفرد، من: (كِلَا) تصبح كل، (كلتا) تصبح كلت، فلا يصح أن تجرد منها مفرداتها.

وعطف مثله عليه: يُخرج منه ما لو عطفت عليه غيره، كـ(زيد وعمرو)، فلا يصح أن تقول في تثنيتهما: (زيدان).

وأما تثنية مثل: (أبوان) ونحوه، فهو ملحق بالمثنى عند كثير من النحاة؛ لأنك لم تعطف عليه غيره، وإنما غُلّب جانب الأب، فأُدخلت الأم على الأب، فقال: والداه، أبواه؛ لأنهما الأصل في وجود هذا المولود، فاشتركا، فغُلب جانب الأب، فيقال: ملحق بالمثنى.

ومثله: (العمران) في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، و(القمران) في الشمس والقمر. =

= يقول ابن مالك: كَـ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

بِـالأَلِفِ ارْفَـعِ الْمُثَنَّـى وَكِـلَا ۞ إِذَا بِمُـضْمَرٍ مُـضَافًا وُصِـلَا
كِلْتَـا كَـذَاكَ اثْنَـانِ، وَاثْنَتَـانِ ۞ كَـ ابْنَـيْنِ وَابْنَتَـيْنِ يَجْرِيَـانِ (تـ١)

و(كلا، وكلتا) لا تلحق بالمثنى إلا إذا أُضيفت إلى ضمير، فإذا أضيفت إلى ظاهر، تعرب إعراب الفتى والعصا، يعني المعتل المقصور.

فإذا قلت: (جاء الزيدان كلاهما)، (كلا) توكيد مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالمثنى، (كلا) مضاف، والضمير مضاف إليه مبني على الضمة في محل جر بالمضاف.

فإذا أُضيفت إلى غير ضمير، كما نقول: (جاء كلا الرجلين)، (كلا) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور معتل الآخر.

ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

هذا هو المثنى، وللمثنى شروط -أيضًا- جمعها بعضهم في هذين البيتين:

شَـرْطُ الْمُثَنَّـى أَنْ يَكُـونَ مُعْرَبَـا ۞ وَمُفْـرَدًا مُنَكَّـرًا مَـا رُكِّبَـا
مُوافِقًـا فِي اللَّفْـظِ والمَعْنَـى لَـهُ ۞ مُمَاثِـلٌ لَـمْ يُغْـنِ عَنْـهُ غَيْـرُهُ (تـ٢)

هذه شروط المثنى، شرط المثنى أن يكون: معربًا، ومفردًا منكّرًا، ما ركبا، موافقًا في المعنى واللفظ له، مماثل لم يغنِ عنه غيره.

معنى شرط (أن يكون معربًا): لو كان مبنيًّا ما صار مثنى، مثل: (الزيدان، العمران) هذا معرب، و يُخرج المبني، مثل: (هذان الرجلان)، (ها) حرف تنبيه، (ذان) اسم إشارة مبني على الألف محله رفع على الابتداء؛ لأنه مبني؛ لأن الإشارة كلها مبنية. =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١١).

(تـ٢) ينظر: "حاشية السالك إلى أوضح المسالك" (١/ ٦٤).

وأما ثبوت النون فيكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به: ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة(م١).

= (مفردًا منكّرًا): يعني لابد أن يكون أصله مفردا، وأمكنني تنكيره، وإن قلت: (جاء الزيدان)، عرّفت -مثلًا-، لكن المفرد منه (زيدٌ)، المفرد منه مقصود تنكيره.

(ما ركبا): فإذا كان مركبًا لا يصح أن تقول: (جاء سيباويهان)، أو (جاء تأبط شران).

(موافقا في اللفظ والمعنىٰ): لابد أن يتفق في اللفظ والمعنىٰ، لو اتفقا في اللفظ واختلفا معنىٰ، ما صار مثنىٰ، مثل: عين، تقول: (جاءت العينان)، أو (رأيت العينين)، تقصد: عين آدمي، وعين ماء، لا يصح أن يكون مثنىٰ؛ لأنها وإن اتفقت لفظًا لكنها لم تتفق معنىٰ، هذه عين إنسان، وهذه عين ماء؛ لأننا نشترط أن تتفق في المعنىٰ كما تتفق في اللفظ.

(مماثل لم يغنِ عنه غيره). الحاصل أن هذه هي شروط المثنىٰ، فتقول: (جاء الزيدان)، ومثل قوله تعالىٰ: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [الرحمن: ٥٠]، ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦].

(م١) ذكر المصنف أيضًا أنها تنوب عن الضمة في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، وذلك في الأفعال الخمسة، وهي: (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين).

وضابطه: كل فعل مضارع أُسند إلى: ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، سواء كان مبدوءًا بالياء أو بالتاء، فتقول: (يقومان، يضربان، يذهبان)، هذا فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون، والألف فاعل.

أو مبدوءًا بتاء: (تقومان، تذهبان، تجيئان).

أو أُسند إلى واو الجماعة، مثل: (يضربون، يأكلون، يشربون، يتذكرون، يسمعون).

أو مبدوءًا بتاء، مثل: (تعرفون، تقرؤون، تتكلمون، تسمعون، تفهمون)، فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون (يضربون)، والواو فاعل. =

= أو المؤنثة المخاطبة: (تقومين يا هند)، (تشربين يا زينب)، قال الله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ﴾ [هود: ٧٣]، «تعجبين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لتجرده من الناصب والجازم، فالنون هنا نابت عن الضمة، كما أن الواو نابت عن الضمة في جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الخمسة، وكما أن الألف نابت عن الضمة في المثنى.

فكذلك النون نابت عن الضمة في الفعل المضارع المسند إلى ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنث المخاطبة.

معنى مضارع: المضارع المشابه في اللغة، يقال فلان مضارع لفلان، أي مشابه له، فالفعل المضارع مشابه للاسم، وتقدم لنا أن قلنا: إن الاسم يتعلق به خمسة مباحث من جملتها: أن الأصل في الأسماء الإعراب، والبناء طارئ عليهما.

الأسماء كلها معربة إلا ما استُثني: كالضمائر، وأسماء الموصولات، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، وأسماء الاستفهام، هذه مبنية.

وقلنا فيما تقدم: إن الفعل يتعلق به خمسة أبحاث، لكن من جملتها أن الأصل فيه البناء، فالفعل مبني، والإعراب طارئ عليه.

فالفعل المضارع صار معربًا: (يقوموا، لن يقوما، لم يقمْ)، تحرك آخره على حسب العوامل، صار مضارعًا يعني مشابها للاسم في كونه معربًا، كقولك: (زيدٌ، زيدًا، زيدٍ)، كذلك: (يقوموا، يقوما، لم يقمْ)، فشابه الاسم؛ لأن آخره يتغير على حسب اختلاف العوامل.

هذا هو السبب في قولنا: فعل مضارع يعني مشابه للاسم في الإعراب؛ لأنه يعرب نصبًا وجزمًا ورفعًا، كما هو معلوم.

والحاصل: أن النون هنا تنوب عن الضمة في الأفعال الخمسة التي رابطها هي: كل فعل أُسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، سواء كان مبدوءًا بالياء أو التاء، وهي قول: (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين).

وللنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء(م١).

(م١) وللنصب خمس علامات لا سادس لها: الفتحة، وهي الأصل، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

الفتحة: تقدم أن قلنا: إن المؤلف ابن آجروم سلك في مقدمته هذه مسلك المتقدمين، ومسلك المتأخرين.

المتأخرون: يذكرون الشيء مجملًا، ثم يفصلونه، هذه طريقة المتأخرين.

المتقدمون: يذكرون الشيء مفصّلًا، ثم يجملونه، الإجمال عند المتقدمين بعد التفصيل.

وعند المتأخرين التفصيل بعد الإجمال.

والمصنف سلك المسلكين في مقدمته، فإنه هنا فصّل قال: للرفع أربع علامات، وقد تقدم ذلك، ووضحه.

قال: و"للنصب خمس علامات"، ويأتي وسيقول: "للخفض ثلاث علامات"، "وللجزم علامتان"، هذا كله تفصيل، ثم ترى الفصل بعده، "فصل المعربات قسمان: منها قسم يعرب بالحروف، ومنها قسم يعرب بالحركات".

فما تقدم ذكره مجملًا مرةً أخرى، وهذه طريقة المتقدمين، أما المتأخرون فلا.

المتأخرون: يذكرون الشيء مجملًا، ثم يذكرونه مفصّلًا، يقولون: باب مرفوعات الأسماء مثلا، ثم يذكرون الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها...

ثم يفصل باب الفاعل، باب نائب الفاعل، باب المبتدأ والخبر، وهكذا.

فقال المصنف: "وللنصب خمس علامات"، لا سادس لها:

الفتحة، مثل قولك: (رأيت زيدًا)، هذه فتحة. =

= **والألف** تنوب عن الفتحة، مثل: (رأيت أباك)، من الأسماء الخمسة، (رأيت أباك وأخاك)، وما أشبه ذلك.

والكسرة تنوب أيضًا عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، تقول: (رأيت الهنداتِ)، ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت:٤٤].

والياء -أيضًا- تنوب عن الفتحة في موضعين: في المثنى، وفي الجمع.

المثنى تقول: (رأيت الزيدَينِ)، منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة.

الجمع: (رأيت الزيدِينَ)، مفعول به منصوب بالفعل رأيت، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة.

حرف النون، وهي في الأفعال الخمسة: (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)، تقول: (الزيدان لن يقوما)، (الزيدون لن يقوموا)، (الهندان لن تقوما)، (الهندات لن يقمن)، (أنت يا هند لن تقومي)، فبهذه الأمثلة كلها تكون منصوب بـ(لن)؛ لأنه فعل مضارع.

(الزيدان لن يقوما): (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، (يقوما) فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه حذف النون، والألف فاعل.

أو (لن يقوموا): منصوب بحذف النون، والواو فاعل.

أو (لن يقمن) تقول: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل نصب.

أو (لن تقومي)، (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، (تقومي) فعل مضارع منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون، والياء فاعل، هذا معنى حذف النون.

لما ذكرها المصنف مجملة، أخذ يبسطها.

وقوله: "فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع"، فقط لا غير: الاسم المفرد؛ لأن كل اسم مفرد دخل عليه ناصب، فإنه ينصب بالفتحة الظاهرة، تقول: (رأيت زيدًا)، هذا ينصب بالفتحة الظاهرة. =

= والمفرد في باب الإعراب ما ليس مثنًى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة، هذا هو الاسم المفرد.

ليس مثنًى كـ(الرجلان)، ولا مجموعًا كـ(المسلمون)، ولا ملحقًا بهما كـ(اثنين، واثنتين)، ولا من الأسماء الخمسة كـ(أباك، وأخاك).

هذا هو المفرد في باب الإعراب، تقول: (رأيت زيدًا)، (رأيت هندًا)، (ضربت خالدًا)، هذا مفرد؛ لأن (خالدًا) ليس مثنى ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بمثنى ولا أنه ملحق بمجموع، ولا من الأسماء الخمسة: (خالد، بكر، عمرو)، هذا هو المفرد.

بخلاف المفرد في باب المبتدأ، وبخلاف المفرد في باب المنادى، وبخلاف المفرد فيختلف.

فالمفرد في باب المبتدأ: ما ليس بجملة، ولا شبيه بالجملة.

وفي باب النداء: المفرد ما ليس بمضاف، ولا شبيه بالمضاف.

وقوله: "وجمع التكسير".

هذا هو التالي.

جمع التكسير لغةً: هو التغيير.

اصطلاحًا: ما تغير فيه بناء مفرده، كـ(أَسَد، وأُسْدٌ)، ثلاثة حروف، ولكن تغير الشكل، المفرد (أَسَد) بفتح الهمزة والسين، و(أُسْد) بضم الهمزة وإسكان السين، تغير صار جمعا؛ لأننا نقول: ما تغير فيه بناء مفرده، وهنا الحروف متفقة إلا أنه تغير الشكل.

أو -مثلا-: تغير بالزيادة والنقص: (بِسَاط - بُسْط)، (رَسُول- رُسُل)، (كِتَاب - كُتُب)، أو بالزيادة والنقص في تغيير الشكل، كـ(غُلَام - غِلْمان)، و(غُرَاب - غِرْبان)، فيها زيادة في الحروف وفيه نقص، وفيه تغيير شكل، (غُلَام) هذا بضم الغين وفتح اللام، الجمع تغير شكله (غِلْمان)؛ لأن المفرد بعد اللام ألف، والجمع بعد اللام ميم ، وفيه زيادة وهو وجود ألف بعد الميم، ولم نجد بعد الألف ميما في المفرد، ولهذا قالوا: تغير عن المفرد بتغير الشكل والزيادة والنقص. =

وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة، نحو: رأيت أباك وأخاك، وما أشبه ذلك(م١).

= الحاصل: أن جمع التكسير: هو ما تغير منه بناء مفرده، وهو منحصر في نحو ستة أقسام، تقدم بيانها.

وقوله: "والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصِبٌ ولم يَتَّصل بآخره شيء".

والفعل المضارع هو الثالث: إذا دخل عليه ناصب من النواصب العشرة: (أن ولن و...إلى آخره) كما يأتي، ولم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه.

الذي يوجب بناءه: نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، أو نون النسوة، مثل: (أغلبنّ، أوجبنّ، أقتلنّ، أذهبنّ، أخرجنّ).

أو نون النسوة، مثل: (يرضِعْنَ، يتربَصْنَ، (يركَبْنَ، يسافِرْنَ).

فإذا دخل عليه ناصب فإنه لا ينصب بالفتحة الظاهرة؛ لأنه وجد به ما يوجب بناءه، فتقول: (النسوةُ لن يضربنَ)، (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، (يضربْنَ) فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل نصب، ومعها يبنى المضارع على الفتح، ومثله التوكيد الثقيلة والخفيفة.

أو ينقل إعرابه، يعني لم يتصل بآخر المضارع شيء ينقل إعرابه، والذي ينقل الإعراب هو ما مثلناه من الأفعال الخمسة: (يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين)، مثل: (الزيدان لن يذهبا)، (يذهبا) لا ينصب بعلامة الفتحة الظاهرة؛ لأنه وجد به ما ينقل إعرابه، وهو إسناده إلى ألف الاثنين.

فتكون (لن يذهبا)، (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، (يذهبا) فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه حذف النون، والألف فاعل.

(م١) أي (رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وذا مال)، الألف هنا تنوب عن الفتحة. =

= تقدم لنا أن للنصب خمس علامات، الفتحة وما ينوب عنها، والذي ينوب عنها هي: الألف، والكسرة، والياء، وحذف النون، كما يأتي.

والألف تنوب عن الفتحة في الأسماء الخمسة فقط.

الأسماء الخمسة: هي أبوك، أخوك، حموك، فوك، وذو مال، وبعضهم ألحق بها (هنو) وجعلها ستة، فتقول: (رأيت هناك)، و(نظرت إلى هنيك)، و(هذا هنوك)، ولكن الصواب أن (هنو) ليس من الأسماء الخمسة.

وابن مالك يقول:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ۞ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ۞ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ (تـ١)

فإذا تقرر هذا، وأن الأسماء الخمسة مقتصرة على: (أب، أخ، حمو، فو، ذو مال)، قلنا لك كما تقدم: إن الأسماء الخمسة يشترط لها أربعة شروط:

أولًا: أن تكون مفردة، فلو كانت مجموعة لا تكون من الأسماء الخمسة، كأن تقول: (رأيت آباءك)، (آباء) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة،؛ لأنه هنا ليس من الأسماء الخمسة؛ لأنه جمع ويشترط أن تكون مفردة.

مثل: ﴿مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف:٧٠] هنا (آباؤنا) ليست من الأسماء الخمسة؛ لأنها ليست مفرد.

ثانيًا: أن تكون مكبرة، الأسماء الخمسة لابد أن تكون مكبرة، فلو جاءت مصغرة فلن تكون من الأسماء الخمسة، تقول: (رأيت أباك)، فلا يجوز أن تقول: (رأيت أُبيَّك)، هذا يعرب بالحركات، (أُبي) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، (أُبي) مضاف، والكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه؛ لأنه مصغر، فإذا كان مصغرًا لم يكن من الأسماء الخمسة. =

(تـ١) ينظر: " ألفية ابن مالك" (ص١١).

= **ثالثًا**: أن تكون مضافة، فلو كانت مقطوعة من الإضافة، لا تكون من الأسماء الخمسة، مثلا: (رأيت أبًا)، (أبا) هذه ليست من الأسماء الخمسة؛ لأن هذه غير مضافة.

رابعًا: أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، مثلا: (رأيت أباك)، (أكرم أخاك).

أخاك أخاك إن من لا أخا له ❁ كساع إلى الهيجا بغير سلاح[تـ١]

فإن أُضيفت إلى ياء المتكلم لم تكن من الأسماء الخمسة، تقول: (هذا أخي)، و(نظرت إلى أبي)، فهنا ليست من الأسماء الخمسة.

تقول: أليست هي مفرد؟ قلنا لك: بلى، أليست هي مكبرة؟ قلنا لك: بلى، أليست مضافة؟ قلنا لك: بلى، ولكن أضيفت إلى ياء المتكلم، وشرط أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم.

هذه هي الشروط: أن تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، تعرب بالواو نيابة عن الضمة، و بالألف نيابة عن الفتحة، وبالياء نيابة عن الكسرة كما مضى.

ويشترط أيضًا في (فو) إزالة الميم، يعني (فو) أصله (فم): (هذا فم زيد)، لابد من فصل الميم، وإذا كانت الميم غير مزالة، تعرب بالحركات الظاهرة.

تقول: (رأيت فاه عمرو).

قال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ [الرعد: ١٤].

و(ذو) لابد أن تكون بمعنى صاحب، تقول: (رأيت ذا مال)، يعني صاحب مال، (رأيت ذا فضل)، يعني صاحب فضل. =

(تـ١) ينظر: "مجمع الأمثال" (١/ ٢٣).

وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم(م١).

= وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، مثل: (جاءني ذو قامة أو ذو فضل أو ذو خير)، فلو أضيفت إلى ضمير لم تكن من الأسماء الخمسة، كقولهم: "إنما يعرف الفضل من الناس ذووه"(تـ١)، هذه ليست من الأسماء الخمسة؛ لأنها أضيفت إلى ضمير.

وكقول الشاعر: (وبئري ذو حفرت وذو طويت)(تـ٢)، هنا ليست من الأسماء؛ لأن (ذو) هنا ليست بمعنى صاحب، وإنما بمعنى (التي)، بئري التي حفرت وبئري التي طويت.

هذه شروط الأسماء الخمسة، ومتى دخل عليها عامل لفظي رفعها بالواو نيابة عن الضمة، لكن بهذه الشروط التي أشرنا إليها، والله أعلم.

(م١) تقدم لنا أن للنصب خمس علامات: الفتحة، وهي الأصل، والبقية فروع عن الفتحة، كالألف في الأسماء الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم، وكالياء في المثنى والجمع كما يأتي، وحذف النون، كما يأتي -أيضًا-.

قوله: "وأما الكسرة"، الكسرة تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة -أيضًا- في الاسم الذي لا ينصرف، كما يأتي.

مثال: تقول: (رأيت الهنداتِ).

ومثل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]؛ لم نقل: (خلق الله السمواتَ)، ولا تقول: (رأيت الهنداتَ)؛ لأن هذا جمع مؤنث سالم.

فإن قلت: كيف نقول: (رأيت الهنداتِ)، والذي دخل عليه عامل نصب، وهو قولك: (رأيت)؛ لأن القياس: (رأيت الهنداتَ)، فكيف نقول: (الهنداتِ) نجرّها؟ ولم يكن عندنا عامل الجر. =

(تـ١) ينظر: "حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (ص٩٣).

(تـ٢) ينظر: "شرح ديوان الحماسة" (ص ٤٢١).

= نقول لك: ما قلته صحيح، لكن هو منصوب محلًا، فالكسرة هنا نابت عن الفتحة في جمع المؤنث السالم.

وضابط جمع المؤنث السالم: هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده.

وإيضاح هذا: كلمة (هند) -مثلا- كم عدد حروفها؟ تقول: هاء ونون ودال، الجمع هندات، وبماذا زاد الجمع عن المفرد؟ تقول: زاد بألف وتاء، (هندات) بعد الدال ألف، وبعد الألف تاء، نقول: هل الألف والتاء موجودة في المفرد؟ تقول: لا، نقول: إذن، هذا هو جمع المؤنث السالم.

قولهم: (مزيدتين)، أي لو كانت أصلية ما صار جمع مؤنث سالما.

مثل: (بيت) يجمع على (أبيات)، و(أقواتًا من قوت)، هذا لا يكون جمع مؤنث سالم.

لأننا نقول: التعريف ما جمع بألف وتاء مزيدتين على المفرد، وهذا واضح.

بقي قولك: وأما الكسرة فتكون علامة في جمع المؤنث، ما معنى المؤنث؟ نقول: هذا قيد أغلبي، ولو كان مذكرا لا يمنع ويلحق.

مثلا: تقول: (اصطبل – اصطبلات) هذا مذكر، ومع ذلك تقول فيه: جمع مؤنث سالم.

مثل: (سجدة –سجدات)، (ركعة –ركعات)، (ضربة –ضربات)، كل هذا جمع مؤنث سالم.

ولابد أن يكون الجمع سالمًا بالنسبة إلى مفرده، أو يجوز مع تغير الحركات، نقول لك: المراد من (السالم) يُخرج جموع التكسير، وإلا لو تغيرت الحركات لا حرج.

مثل: (ضَرْب) بفتح الضاد وإسكان الراء، الجمع: (ضَرْبَات)، (سَجْدَة - سَجَدَات)، (رَكْعَة – رَكَعَات)، أصبح سالمًا بهذا الاعتبار .

ليس المراد (سالمًا) بأن سلمت حركات الجمع مقابلة لحركات المفرد، قد تتغير ولا مانع من هذا.

موضوع آخر قد تقول: المصنف يقول: وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث، فهل لابد أن يكون جمعًا حقيقيًا؟ قلنا لك: ما تريد؟ قلت: أريد المفرد إذا سمي باسم الجمع مثل: (عرفات)، تقول: عرفات يطلق على موضع معين، ما عندنا عرفات في مكة، وعرفات في الرياض، وعرفات في الصين، وعرفات في الهند. =

وأما الياء فتكون علامة للنصب في: التثنية والجمع[م١].

= إذا قلت: (عرفات)، فإنها ترجع إلى عرفات موطن المسلمين الذي هي مشعر، وهي موضع معين، إلا أنها صيغت بالجمع، فهل نلحقها بجمع المؤنث السالم؟ ونقول -مثلا-: (سكنت عرفاتٍ)، أو نقول: (سكنت عرفاتَ) ؟ لأن في الحقيقة اللفظ جمع ولكنها لواحد.

مثل: (أذرعات) بلدة في الشام تسمى أذرعات، وهي واحدة وعبر عنها بالجمع.

نقول لك: هذا فيه الخلاف عند النحويين، بعضهم يقول: إن هذا ملحق بجمع المؤنث السالم، وبعضهم يعربه بالحركات الظاهرة، وتقول: (سكنت عرفاتَ).

ويقول ابن مالك في هذا:

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ❁ يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

كَذَا أُولاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ❁ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ[تـ١]

يريد أن (أولات) ما لها مفرد، و(أذرعات) وإن كانت تسمى أذرعات، لكنها جمع أُطلق على مفرد، فألحقها بملحقات جمع المؤنث السالم، والله أعلم.

فلو أن -مثلًا- امرأة سُميت (هندات) وهي واحدة، تقول: (رأيت الهنداتَ) ما دام أنها واحدة، ولابد أن يكون جمعًا حقيقيًّا، هذا على رأي من رأى ذلك.

(م١) يعني أن الياء تنوب عن الفتحة، عرفنا فيما سبق أن الأصل في المنصوبات تنصب بالفتحة الظاهرة. الأصل أن تكون بالفتحة الظاهرة، لكن لما ثُني قلت: (رأيت الزيدَينِ)، (الزيدين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى، فالياء هنا نابت عن الفتحة، وعللنا في الإعراب بأنه مثنى. =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١١).

وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون.

وللخفض ثلاث علامات، وهي: الكسرة، والياء، والفتحة.

فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وفي جمع المؤنث السالم(م١).

وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

في الأسماء الخمسة.

وفي التثنية.

والجمع(م٢).

= أو الجمع (رأيت الزيدِينَ)، (الزيدينَ) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها -التي قبل الياء مكسور في الجمع- المفتوح ما بعدها وهي النون، نيابة الياء عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، هذا معناه.

الحاصل: أن الياء تنوب عن الفتحة في المثنى والجمع.

(م١) كما مر بيانه .

(م٢) في هذا الياء تنوب عن الكسرة؛ لأنها بنتها وتنشأ عنها.

والألف تنوب عن الفتحة؛ لأنها بنتها وتنشأ عنها.

وكما أن الواو تنوب عن الضمة؛ لأنها بنتها وتنشأ عنها.

ألا ترى أنك إذا ضممت، وأشبعت الضمة تولد عنها واو؛ لأنها بنتها. =

وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف(م١).

= فالضمة إذا أشبعتها تولد عنها واو، فتقول مثلا: (غلامُ زيدٍ)، فإذا أشبعت الضمة تولد واو.

كذلك الفتحة إذا أشبعتها تولد عنها ألف.

كذلك الكسرة إذا أشبعتها تولد عنها ياء، فتقول مثلا: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، (نبإي) إذا أشبعتها تولد عنها ياء، كما هو الآن مكتوب في المصحف، فإنه مكتوب في المصحف (نبإى)، يُجعل ياء بعدها، وإن كانت تكتب ولا تُقرأ.

كما أن الضمة يُجعل بعدها واو مثل: ﴿وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ﴾ [النور: ٨]، عندما تنظر إلى المصحف تجد أن بعد الهمزة واوا.

﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]؛ وذلك لأن الضمة يتولد منها واو، إلا أن الواو موجودة في المصحف بالرسم ولا تقرأ.

وأما الياء، فتنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع:

١-في الأسماء الخمسة، فتقول: (مررت بأبيك وأخيك)، ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨]، مثلا، فالياء تنوب عن الكسرة في الأسماء الخمسة.

٢-وفي التثنية، تقول: (مررت بالمسلِمَينِ).

٣-وفي الجمع، تقول: (مررت بالمسلِمِينَ).

(م١) هذه هي العلامة الثالثة من علامات الخفض.

للخفض ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة، فالفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف.

كما أن الكسرة تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، كما مرّ.

فقوله: "**وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف**".

ما معنى لا ينصرف؟ يعني لا ينون؛ لأن الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: =

= **الأول**: قسم مبني لمشابهة الحرف، لسنا الآن بصدده هنا وقد تقدم، مثل: أسماء الموصول، وأسماء الإشارة، وأسماء المبهمات، وأسماء الأفعال، وأسماء الاستفهام، هذه كلها مبنية؛ لمشابهتها للحروف.

الثاني: الاسم الذي لا ينصرف -وهو الذي نحن بصدده الآن- وهذا الذي لا يقبل التنوين، وهو متمكن، وأما المبني غير متمكن، وهذا متمكن، يقال له: الاسم المتمكن، وإذا نون مثل: (زيدٌ)، سُمّيَ متمكنا أمكن.

فإذا كان غير قابل للتنوين، كـ(أحمد، وإبراهيم) قيل: هذا متمكن، وليس بأمكن؛ لأنه اسم معرب؛ إلا أنه ليس بأمكن؛ لعدم دخول التنوين عليه، فالصرف هو التنوين، كما قال ابن مالك:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ✻ مَعْنىً بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا(تـ١)

هذا من ناحية، الناحية الأخرى في الذي لا ينصرف، لك أن تقول -قبل أن نتكلم في الأسماء التي لا تنصرف-: لماذا لا ندخل عليها التنوين؟ فمثلًا: (مررت بأحمدَ)، و(جلست بمصابيحَ)، و(قرأت على إبراهيمَ)، و(مررت بعمرَ)، و(نظرت إلى صحراءَ واسعة)، هذه من الأسماء التي لا تنصرف.

(رويت الحديث عن فاطمةَ)، (نظرت لفاطمةَ) ، تقول: لماذا لا تقبل التنوين؟

نقول: منعها من الصرف واجب؛ إلا أن تدخلها (أل)، أو تضاف.

أما التنوين لا يدخلها؛ لأن الأسماء التي لا تنصرف مشابهة للفعل، والفعل هل يدخله التنوين؟ تقول: لا، ما يمكن.

نقول: الأسماء التي لا تنصرف ما يدخلها تنوين، وبحالة الجر نضطر إلى أننا نفتحها؛ لأنها مشابهة للفعل. =

(تـ١) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص٥٥).

= فإن قلت: في أي شيء شابهت الفعل؟ نقول لك: الفعل في نفسه حدث (قام)، ثم الفعل محتاج إلى الفاعل، ما هنا فعل إلا بفاعل: (قام زيد).

فـ(قام) مشتق من المصدر، فالأصل هو المصدر، (قام) فرع عنه، كما قال الحريري:

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ❁ وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ (تـ١)

فـ(ضرب) مشتق من الضرب، فأصبح الفعل فرعا عن المصدر، هذه علة، وله فاعل ما يظهر معناه إلّا به، هاتان علتان، فالاسم الذي لا ينصرف شابهه في علتين مثله في معنيين، مثل: المعنى الذي في الفعل.

مثلا: (أحمد)، هذا فيه علمية، والعلمية فرع عن التنكير، و(أحمد) مقابل لـ(يحمد) الفعل، فأصبح في علتين: وزن الفعل، والعلمية التي هي فرع عن التنكير، وهكذا البقية.

وما لا ينصرف جمعها بعضهم بقوله:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمعْرِفَةٍ ❁ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا (تـ٢)

"اجمع": هذه صيغة منتهى الجموع.

"وزن": (أحمد)، و(أبجر)(تـ٣).

"أنث": تأنيث معنوي، مثل: (زينب)، التأنيث اللفظي المعنوي، مثل: (فاطمة)، التأنيث اللفظي، مثل: (حمزة، وطلحة)، التأنيث فقط، مثل: (حبلى)، أنثى، هذا معنى "أنث".

"بمعرفة": زيادة الألف والنون، (عمران، سلمان).

"عجمة": (إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق).

"ركب": التركيب المزجي، (بعلبك، حضرموت). =

(تـ١) ينظر: "ملحة الإعراب" (ص ٤٣).

(تـ٢) ينظر: "شذور الذهب" (ص ٣٣).

(تـ٣) العظيم البطن، ينظر: "لسان العرب" مادة "بجر".

= "الوصف": سواء كان وصف عدل، أو وصف وزن الفعل.

وصف الفعل: تقول مثلًا: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾، هذا وصف وزن الفعل، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]، وصف وزن الفعل.

أو الوصف العدل: مثل: (مررت بنسوة أخرَ)، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ لأنه معدول عن آخر، هذه موانع الصرف.

بقي قول: "اجمع" هذه صيغة منتهى الجموع.

صيغة منتهى الجموع: فيه علة تقوم مقام علتين، وهو كل ما كان على وزن (مَفَاعِل)، أو (مَفَاعِيل)، هذا صيغة منتهى الجموع، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، (مواطن)، (مساجد).

(جلست في مساجد): جارّ ومجرور، (في) حرف جر، (مساجد) اسم مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين، وهي صيغة منتهى الجموع.

خلاف قولك: (إبراهيم)، هذا المانع من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع، وهما: العلمية والعجمة؛ أما هنا علة واحدة.

لنا في هذا سؤالان: قولنا: المانع من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين، وهما: الأول: صيغة منتهى الجموع، والثاني: ألف التأنيث مطلقا، وسيأتي بيانه.

السؤال الأول: لابد لنا من ضابط يبين لنا صيغة منتهى الجموع؟ نقول لك هو: كل اسم على وزن مَفَاعِل، مثل: (مساجد، ومواطن، وصوامع، وقوارب)، وما أشبه ذلك، أو على وزن مَفَاعِيل: كـ(مصابيح، ودنانير، وأباريق).

وضابطه: كل جمع مكسر، بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

(مكسر بعد ألف تكسيره حرفان): لو كان بعد ألف تكسيره حرف لا يصلح، بل يجر بالكسرة الظاهرة. =

= (أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن): لو كانت أوسطها متحرك، مثل: (ملائكة) على وزن (مفاعل)؛ أصبح يجر بالكسرة الظاهرة؛ لأن الحرف الذي بينهما يشترط أن يكون ساكنًا.

أما (مصابيح) فبعد الألف ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن: (ملائكة)، بعد الألف ثلاثة أحرف أوسطها حرف متحرك، ومختوم بالهاء، وأما هنا (مصابيح): بعد الألف ثلاثة حروف، (باء، ياء، حاء) نجد الذي بين (الباء والحاء) هي (الياء) نجدها ساكنة.

(مصابيح، دنانير، موازين، أباريق)، وما أشبه ذلك.

الحاصل: أن صيغة منتهى الجموع ضابطها: أن يكون كل جمع مكسر، بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

السؤال الثاني: المانع من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين، وهي صيغة منتهى الجموع، ما هي هذه العلة التي قامت مقام علتين؟

العلتان الفرعيتان هما: العلمية، والتأنيث .

العلمية ووزن الفعل.

العلمية والعجمة.

الوصف والعدل.

الوصف ووزن الفعل.

أما العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين فهي:

الجمع:

أ- جمع التكسير، هي منتهى الجمع؛ لأن الجمع لا يجمع مرة أخرى، هاتان العلتان صارتا بمعنى واحد، صيغة منتهى الجموع، فمثلا: (كلب) يجمع على (أكلب)، و(أكلب) ليس ممنوعًا من الصرف؛ لأن (أكلبًا) يجمع على (أكالب)، و(أكالب) جمع الجمع، وليس جمع المفرد الذي هو (كلب)، وإنما جمع الجمع؛ فحينئذ نقول: وقف الجمع عند (أكالب)، فيمنع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع. =

= ب- (التأنيث) ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، علة تقوم مقام علتين، فتقول مثلا: (مررت بامرأة حبلى)، ومثل: (أولياء، أنبياء، أجواء)، وما أشبه ذلك.

هذه كلها لا تنصرف، المانع من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين، وهي ألف التأنيث المقصورة.

ومما يأتي من العلمية: التأنيث اللفظي، وهو إذا كان اسم ذكر مختوما بالتاء، هذا تأنيث لفظي لا معنوي، مثل: (رضي الله عن حمزة)، (عن حمزة) جارّ ومجرور، (عن) حرف جر، (حمزة) اسم مجرور بـ (عن)، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع، وهما العلمية والتأنيث اللفظي.

وضابطه: أن يكون علمًا لرجل وهو مختوم بالتاء، كـ(حمزة، وطلحة، وعكاشة)، هذا يقال له **التأنيث اللفظي**.

أو التأنيث اللفظي المعنوي، مثل : (فاطمة، عائشة).

ضابطه: أن يكون علمًا على امرأة ومختومًا بالتاء، يعني علمًا على أنثى ومختوما بالتاء: (عائشة، فاطمة)، فيكون المانع من الصرف علتين فرعيتين من علل تسع، وهما: العلمية والتأنيث اللفظي المعنوي، أو التأنيث المعنوي فقط: وهو ما كان علمًا على أنثى، والذي لا يكون مختومًا بالتاء، مثل: (زينب، مريم).

(زينب ومريم) المانع لهما من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع، وهما: العلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه ما ختم بالتاء.

وضابطه: أن يكون على أربعة أحرف، مثل: (زينب)، أربعة حروف، و(مريم)، أربعة حروف.

ولو كان على ثلاثة أحرف: كـ (هند، ودعد)، فهذا يجر بالكسرة الظاهرة؛ لأنه لابد أن يكون أربعة، وهذا يجوز منعه وصرفه. =

= لكن قد تقول: قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢]، "في سقر" جارّ ومجرور، وهذا التأنيث المعنوي؛ لأن حروفه كلها متحركة (سَ قَ رَ)، أما مثل: (هند، دعد) المتوسط ساكن، لو كان متحركًا كان لا ينصرف، لكن لما كانت الحروف كلها متحركة في مثل: «سَقَرَ»، نزلوا الحركة منزلة حرف رابع، وكذلك اسم العلم على الذكر إذا جُعل علمًا على امرأة، فهو لا ينصرف عندهم، مثل: (زيد)، معلوم زيد منصرف: (جاء زيدٌ)، (مررت بزيدٍ).

لكن لو سميت بنتك (زيد)، ما جاز صرفه، تقول: (زيد بنت سعيد)، تقول: (مررت بزيدَ بنت سعيد)، ما جاز لك أن تقول: (مررت بزيدٍ بنت سعيد).

فنخرج من علمية الذكورية إلى علمية الأنوثة، حيث صار معنويًّا وصار لا ينصرف.

ومما يأتي أيضًا مع العلمية وزن الفعل كـ(أحمد، أبجر، تغلب)، أو العلمية وزيادة الألف والنون.

وهناك قوانين وضعتها العرب، فمثل: (إدريسَ) ونحوه، فهي كلمات أعجمية، يقولون: إن العرب لم ينطقوا بهذا الوجه (إدريسًا) (إفعيلًا) .

وكذلك قالوا: كل كلمة فيها (ص و ج) فهي أعجمية، فالعرب لا ينطقون بكلمة فيها: (ج و ص)، مثلا: صولجان، هذه أعجمية؛ لاجتماع الجيم والصاد(ت١)، أو الجيم مع الكاف كذلك أعجمية، مثل: "أسكرجة"(ت٢)، أو السين مع الذال: (أستاذ، ساذج)، هذه أعجمية، فالعرب لا ينطقون كلمة تجتمع فيها سين وذال: (فلان ساذج)، يعني تافه، أو (أستاذ)، هذه كلها أعجمية، لكن مستعملة في العربي كعربية، أو نون قبل الراء، كلمة بها نون وراء، يعني النون سبقت الراء، فهي أعجمية مثل: (نرجس). =

(ت١) ومعناها كرة من الرصاص يلعب بها . **ينظر**: "تكملة المعاجم العربية" مادة (صولج).

(ت٢) بضم الألف والكاف وفتح الراء، وهي أعجمية معربة، معناها: مقرب الخل. **ينظر**: "تقويم اللسان" (ص ٦٧).

وللجزم علامتان: السكون والحذف.

فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر(م١).

= أو الزاي مع الدال، يعني الدال تقع قبل الزاي، والزاي بعدها، فهي أيضًا أعجمية، مثل: (مهندز).

أو الفعل الرباعي، أو الخماسي الخالي من حرف من حروف الذلق، وهي أيضًا عندهم أعجمية، وحروف الذلق ستة: (ميم، راء، باء، نون، فاء، لام)، يجمعها كلمة (مرّ بنفل)، هذه حروف الذلق.

وإما تأتي مع الوصف ثلاثة: الوصف ووزن الفعل: كـ(أحسن، أحمر).

أو الوصف بزيادة الألف والنون: كـ(سكران)، و(عطشان)، و(غلطان)، ضابطه: أن يكون مؤنثه على وزن (فعلى)، (سكران) مؤنثه (سكرى)، (عطشان) مؤنثه (عطشى)، لو كان مؤنثه على وزن (سكرانة) هذا مصروف، لكن مؤنث (سكران – سكرى)، بخلاف (شيبان – شيبانة)، (ندمان – ندمانة) من المنادمة وهي المصاهرة والمجالسة.

أو الوصف والعدد مثل: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، إلى آخره، والله أعلم.

(م١) تقدم لنا في باب الإعراب أن ألقاب الإعراب أربعة: وهي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، هذا تقدم.

عند قول المصنف: "وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم".

تقدم لنا أيضًا أن الرفع له أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون، وأن الضمة هي الأصل.

وأن الواو تنوب عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الخمسة، والألف تنوب عن الضمة في المثنى، والنون تنوب عن الضمة في الأفعال الخمسة (يفعلان تفعلان...إلى آخره)، هذا تقدم. =

= والنصب تقدم لنا أن له خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

وتقدم لنا أن الأصل في المنصوبات هي الفتحة.

وأن الألف تنوب عن الفتحة في الأسماء الخمسة.

والكسرة تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السالم.

والياء تنوب عن الفتحة في المثنى والجمع.

وحذف النون ينوب عن الفتحة في الأفعال الخمسة.

والجر له ثلاث علامات: الكسرة، الفتحة، الياء

الكسرة: وهي العلامة الأصلية للجر، وهي خاصة بالأسماء وليست الأفعال.

الفتحة تنوب عن الكسرة في الأسماء التي لا تنصرف.

الياء تنوب عن الكسرة في: جمع المذكر السالم، والمثنى، والأسماء الخمسة، هذا كله تقدم.

"والسكون": هذا هو الجزم الذي نحن الآن بصدده؛ لأن أقسام الإعراب الثلاثة مرت بتفاصيلها، وهذا هو الرابع الذي هو الجزم.

الجزم: أشار إليه المصنف بقوله: وللجزم علامتان: السكون والحذف.

فأما السكون فيكون علامة للمضارع الصحيح الآخر.

الجزم له معنيان: لغةً واصطلاحًا.

ما معنى الجزم في **اللغة**؟ القطع.

تقول: (جزمت الحبل)؛ إذا قطعته، فالجزم لغةً: القطع.

واصطلاحًا -عند النحويين تقول-: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته السكون، وما ناب عنه، هذا معناه عند النحويين، ونظائره مثل: الفتح، والضم، والكسر، تقدم بيانه، ومعناه لغةً، واصطلاحًا.

لكن الجزم لغةً: القطع جزمت الحبل إذا قطعته، واصطلاحًا: تغيير مخصوص يجلبه عامل مخصوص، علامته السكون، وما ناب عنه. =

= وقوله: وللجزم علامتان: أصل وفرع.

الأصل: السكون، هذا هو الأصل.

الفرع: هو الحذف، إما في الأفعال المعتلة: كـ (يخشى، ويدعو، ويرمي)، أو الأفعال الخمسة (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)، كما يأتي.

فأما السكون -هذا هو الأصل- فيكون علامة للفعل المضارع الصحيح الآخر، إذا كان الفعل المضارع صحيح الآخر هذا يجزم بالسكون. الصحيح الآخر: هو الذي لم يتصل بما يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه، مثل: (يذهب، يقرأ، يركب)، إذا دخل عليه جازم، نقول: (لم يذهبْ)، (لا تجلسْ)، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] (لا تسألْ إلا ربك)، (لا تخفْ إلا ذنبك)، وما أشبه ذلك.

فالفعل المضارع إذا لم يكن آخره معتلا: كـ (يخشى، يدعو، يرمي)، أو لم يكن من الأفعال الخمسة: (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)، فهو يجزم بالسكون قطعًا.

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤].

﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥].

﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [يس: ٦٠]، هذه كلها مجزومة بالسكون من أجل أنها صحيحة الآخر.

ومعتل الآخر مثل : (يخشى، ويرمي، ويدعو)، هذا لا يسمى صحيح الآخر كما يأتي.

وللجزم علامتان: السكون، والحذف.

فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل الصحيح الآخر، مثاله: (لم يلد)، (لم) حرف نفي وجزم وقلب، أفاد الفعل ثلاثة معانٍ: **أولًا**: النفي. **ثانيًا**: جزم الفعل بعدها. **ثالثًا**: قلبه إلى الماضي، نقول: (لم يلد، لم يذهب)، دخلت (لم)، أفادت أنك ما ذهبت، وجزمت الفعل: (لم يذهبْ)، وقلبته من الاستقبال إلى المضي، (لم يذهب) في الماضي، أما المستقبل فما صار فيه شيء، إنما أنت لم تذهب في الماضي. =

وأما الحذف فيكون علامة للجزم: في الفعل المضارع المعتل الآخر، وفي الأفعال الخمسة التي رفعها النون(م١).

فصل

المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف.

فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وكلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسكون(م٢).

= (لم يأكلْ) جزمت الفعل، ونفت عنك وجود الأكل، وقلبت الفعل إلى المضي (لم يأكل)، أما المستقبل فلم تأكل فيه، هذا معنى (لم) حرف نفي وقلب وجزم، وهذا كله دخل على الفعل المضارع الصحيح الآخر، والله أعلم.

(م١) تقدم أن للجزم علامتين: **السكون هذا هو الأصل**، وقد تقدم، **وضابطه: أن يكون الفعل** مضارعًا صحيح الآخر، هذا يجزم بالسكون، (لا تفعل، لا تيأس، لم يلد).

الثاني: ما هو نائب عن الأصل، وهو الفرع، وهو الحذف، الحذف على قسمين: معتل، حذف حرف العلة، وحذف النون في الأفعال الخمسة.

(م٢) إلا ما استُثني كما يأتي، قوله: «**فصل**»، معناه هو الحاجز بين شيئين، هذا هو الفصل، الفصل هو الحاجز بين الشيئين، كما يقال: فصل الربيع؛ لأنه حاجز بين فصل الشتاء، وفصل الصيف، هذا بالنسبة **للغة**.

أما بالنسبة **للاصطلاح**: فالفصل هنا داخل في معنى الباب، الباب تقدم لنا معناه .

(المعربات قسمان): قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف: (كألف المثنى: الزيدان، واو الجمع: الزيدون، أو الأسماء الخمسة: أبوك، أو أباك)، وما أشبه ذلك، كما يأتي، وما تقدم أيضًا، وقد تقدم.

يعرب بالحركات والحروف، فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع: =

= **الاسم المفرد**: وتقدم لنا تعريف المفرد مرارًا، وقلنا لك: المفرد في باب الإعراب: ما ليس بمثنًى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة، هذا هو المفرد في باب الإعراب.

مثل: (زيد)، فإن (زيد) ليس مثنى، ولا مجموعًا كـ(زيدون)، ولا ملحقًا بالمثنى، ولا ملحقًا بالجمع، ولا اسما من الأسماء الخمسة، هذا هو المفرد.

وجمع التكسير: قلنا لك فيما سبق لغةً: التغيير، وهو عند النحويين: ما تغير فيه بناء مفرده، سواء كان بزيادة أو بنقص، أو بزيادة ونقص، أو بتغيير الشكل.

تغيير الشكل مثلا: (أسد - أُسْدٌ)، الحروف هي هي، إنما تغيرت الحركات (أَسَد)، والجمع (أُسْدٌ).

أو فيها زيادة، مثل: (بِسَاط - بُسُط)، المفرد صار أكثر، أو (رَسُول - رُسُل).

أو زيادة ونقص وتغيير شكل: (غُلَام - غِلْمَان)، (غُرَاب - غِرْبَان)، كل هذه داخلة في جمع التكسير، وهو معروف.

وجمع المؤنث السالم مثل: (رأيت الهنداتِ) منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

وتقدم أن قلنا في تعريف جمع المؤنث السالم: هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده: كـ(هند - هندات)، (سماء - سماوات)، (بينة - بينات)؛ بخلاف إذا كان المفرد به تاء أصلية، كـ(بيت، قوت)، فهذا لا يجوز أن تقول: إنه جمع مؤنث سالم.

(والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء يلزم بناؤه، أو ينقل إعرابه)، فالذي يوجب بناءه كنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة: كـ(يسكننّ)، (لنسفعنْ)، (النسوة يتربصنَ)، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة:٢٣٣] ، هذا مبني لاتصاله بنون النسوة، فإذا لم يكن شيء من ذلك، ولا ما ينقل إعرابه كالأفعال الخمسة، فهذا يكون معربًا.

ثم قال: "وكلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسكون"، هذا غير صحيح، كلها! إلا لو قال: كلها، أي مجموعها لا جميعها. =

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة، والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة، والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره(م١).

= ولكن "كلها ترفع بالضمة" هذا لا، ليس كلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة؛ لأن جمع المؤنث السالم لا ينصب بالفتحة، بل ينصب بالكسرة.

وهل تجزم بالسكون؟ نقول: لا، ما يجزم بالسكون إلا الفعل المضارع، أما الأسماء فلا تجزم.

كلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسكون، ليس على إطلاقه، فلو قلت: تخفض بالكسرة، نقول لك: لا، ليس كلها تخفض بالكسرة، فالاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

وتجزم بالسكون؟ نقول: لا، هذا خاص بالمضارع، فالاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم لا يجزم بالسكون.

إذن، فقول المصنف: "كلها ترفع بالضمة..." ليس على إطلاقه، إنما قد نقول: تجوزًا كلها، أي مجموعها على حسب أفرادها لا جميعها؛ لأجل البيان الذي هو معروف، وكما تقدم، والله أعلم.

(م١) «وخرج عن ذلك»: هذا مستثنًى من العبارة السابقة، وهي قول المصنف: "وكلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسكون"، هذا مستثنى منها.

قلنا لك فيما سبق: هذا ليس بصحيح؛ إلا باعتبار مجموعها لا بجميعها، وإلا ليس كلها على هذا المنوال؛ لهذا استثنى المصنف هذه الأشياء، فقوله: **فخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم**، يعني أن جمع المؤنث السالم لا ينصب بالفتحة استثناءً من قوله: "وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة". =

= **كأنه قال**: وكلها تنصب بالفتحة إلا جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة، نحو قولك: (رأيت الهنداتِ)، (الهندات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وهذا هو الذي عليه البصريون، وكثير من الكوفيين يرون أنها تنصب بالفتحة، ولا شيء هناك يسمى جمع المؤنث السالم.

فتقول: (رأيت الهنداتَ)، هذا عند الكثير من الكوفيين.

أما البصريون والذي عليه تشكيل القرآن، والمشهور، فكله ينصب بالكسرة: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾[النور:٤٦]، فعلى رأي الكوفيين: (لقد أنزلنا آياتًا بيناتًا)، (خلق الله السماواتَ)، وتعرف أن هذه لغة الحجازيين، وهي التي نزل القرآن بلغتهم، وهي بلغة البصريين -أيضًا-، وقد قال هذا كثير من الكوفيين.

إلا أن أكثرهم ينصبون جمع المؤنث السالم بالفتحة الظاهرة، كما عرفنا.

جمع المؤنث السالم قلنا لك مرارًا فيما مضى ضابطه أي حده: هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين على مفرده.

الألف والتاء توجد في الجمع ولا توجد في المفرد، فإن وجدت في المفرد، فما صار جمع مؤنث سالما، مثلًا: (سماوات) فيها ألف وتاء، بعد الواو ألف، وبعد الألف تاء، المفرد (سماء)، ومثل: (زينب – زينبات)، وجدنا بالجمع ألفا وتاء زائدتين على المفرد، هذا ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، أو ملحق بجمع المؤنث السالم، وهو الذي لا مفرد له، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، "أولات" هذا ملحق بالجمع، ليس هو جمع مؤنث سالما؛ لأنه لا مفرد له.

وكونه مؤنثًا هذا قيد أغلبي ولو كان مفرده مذكرًا، مثل: (اصطبل) -هذا محل للدواب- (اصطبلات)، تقول: (اصطبل واسع)، مثلا: (اشتريت اصطبلًا واسعًا)، لا تقول: (واسعةً)، الجمع (اصطبلات)، هذا هو جمع المؤنث السالم، لكن قلنا: (مؤنث) قيد أغلبي، لا أنه لابد منه. =

والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع: التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة، وهي: (يفعلان، وتفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)(م١).

= **ومعنى سالم**: -أيضًا- هو قيد أغلبي، مثلا: (هِنْد -هِنْدَات)، لكن مثل: (سَجْدَة - سَجَدَات)، ليس بسالم، يعني: (سَجْدَة) بفتح السين وسكون الجيم، الجمع: «سَجَدَات» تغير الشكل، فقالوا: إن هذا قيد أغلبي.

المفرد إذا سمي جمعًا: يعني المفرد إذا سمي باسم الجمع، مثل : (أذرعات) -بلدة بالشام-، ومثل: (عرفات) -موضع معين- ليس جمعًا، ما في عرفة هنا وهناك عرفة، لا تقول: (رأيت عرفات) مفردها عرفة، لكنها خاصة بموضع معين في الحقيقة أنها مفرد؛ إلا أن المفرد عبر عنه بصيغة الجمع؛ لذا ألحقها بعضهم بجمع المؤنث السالم.

ومن ذلك(ت١) -أيضًا- ما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وقد تقدمت لنا ضوابطه، سواء كان صيغة منتهى الجموع...

والصرف التنوين كما مر، وهو يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

والثالث: الفعل المضارع المعتل مما سبق -أن يكون الفعل مسندًا إلى الواو، أو الألف، أو الياء: (لم يدع)، (لم يرم)، (لم يقض)، (لم يأت)، أو من الأفعال الخمسة: (لم يقرآ)، (لم يذهبا)، (لم تقرأي)، (لم تذهبي)، (لم تقرأوا)، (لم تذهبوا)، والله أعلم.

(م١) والذي يعرب بالحروف أربعة...إلى آخره، كما تقدم بيانه.

(ت١) وهو القسم الثاني في قول المصنف: «وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة، والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة، والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره».

أما التثنية فترفع بالألف، وتنصب وتخفض بالياء.

وأما جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو، وينصب ويخفض بالياء.

وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء.

وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذفها(م١).

(م١) فأما التثنية فترفع بالألف، وتنصب وتخفض بالياء، وهذا كما تقدم بيانه: (جاء الزيدان)، (جاء العمران)، (رأيت الزيدين)، (مررت بالعمرين).

وأما جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو، وينصب ويخفض بالياء: (جاء الزيدون)، (رأيت الزيدين)، (مررت بالزيدين)، وشروط الجمع، وشروط المثنى، ومحترزات تلك الشروط كلها قد سبق بيانها موضحة.

وأما الأسماء الخمسة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء، تقول: (جاء أخوك)، (رأيت أخاك)، (مررت بأخيك)، والأسماء الخمسة تقدم -أيضًا- بيان شروطها، وبيان محترزاتها. والخلاف في الزيادة في (هن)، هل هي من الأسماء الخمسة أم لا؟ وما هو الصحيح في ذلك؟

وهذا كله تقدم، كما تقدم -أيضًا- ما يشترط في (ذو)؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وأنها لابد أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، وهذا كله سبق موضحًا.

ثم قال: وأما الأفعال الخمسة، وهي: (يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين)، فترفع بثبوت النون، مثل: (يقومون، يقرأون، يذهبون، تذهبون، تجيئون، تقرأون، تكتبون، يذهبان، يقرءان، تذهبان، تجيئان، تكتبان، أنت يا هند تقرئين، تكتبين يا زينب، تسافرين يا هند)، فهذه كلها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، كما تقدم، كل هذا تقدم مفصّلًا.

فتقول: (لن يقوما)، (لن يقوموا)، (لن تقومي)، هذا النصب. =

باب الأفعال

الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ، نحو: ضرب، يضرب، اضرب.

فالماضي مفتوح الآخر أبدًا.

والأمر مجزوم أبدًا.

والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها قولك: أنيت، وهو مرفوع أبدًا، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم[(م١)].

= تقول: (لم تقوما)، (لم تقوموا)، (لم تقومي)، هذا الجزم، وهو أنه إذا دخل الجازم تعين حذف النون في الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، وهذا كله قد مر مفصَّلًا وموضحًا، ومبينا محترزاته، وشروطه، إلى غير ذلك مما مر، والله أعلم.

(م١) قوله: "باب الأفعال"، الأفعال: جمع فعل، الفعل تقدم لنا أن قلنا: إن الفعل لغةً هو: الحدث. واصطلاحًا: كلمةٌ دلت على معنىً في نفسها، واقترنت بزمان وضعًا.

كلمةٌ دلت على معنىً في نفسها، مثل: (يقوم) هذه كلمة دلت على معنىً في نفسها وهو القيام، واقترنت بزمان (يقوم) غدًا للمستقبل أو الآن إذا كان للعاقل، والفعل حكمه في نفسه البناء، والإعراب طارئ عليه، وهو إما: ماض، أو حاضر، أو مستقبل، يستشهد له بقول زهير ابن أبي سلمى:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ❁ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي[(تـ١)]

فقوله: «وأعلم علم اليوم» هذا للحاضر، «والأمس قبله» هذا للماضي، «ولكنني عن علم ما في غد»، هذا للمستقبل. =

(تـ١) ينظر: "ديوان زهير بن أبي سلمى" (ص ٧٠).

= فهو: إما للحاضر، أو الماضي، أو المستقبل، هذا هو الفعل من حيث هو كما هنا.
الأفعال ثلاثة: ماض، مثل: (ضرب) ثلاثي، (دحرج) رباعي، (انطلق) خماسي، (استخرج) سداسي، ولا يزيد عن السداسي، فأكثر ما يصل إليه الفعل: السداسي، هذا هو الماضي.
وضابط الماضي هو: ما دل على أمر مضى وانقضى، مثل: (قام، وقع وانقطع)، أو مثلا تقول: (قدم عمرو)، فنقول: ماض. مضى قدوم زيد، وانقضى بوصوله، وانتهينا.
فهذا ضابط الماضي، وهو مفتوح الآخر أبدًا: (ضربَ، نصرَ، استخرجَ، انطلقَ، دحرجَ):
إلا إذا اتصلت به واو الجماعة، فيضم، مثل: (ضربُوا، كتبُوا، نصرُوا).
أو يسكن آخر الماضي إذا اتصل به ضمير متصل، مثل: (ضربْت، كتبْت، ضربْنا، كتبْنا)، فسكنوا الباء هنا لـ(ضربْنا)؛ كراهية أن يتوالى أربعة حروف كلها متحركة (ضَرَبَنَا)، ضَ، رَ، بَ، نَ، فسكنوا الباء كراهية توالي حركاتها كلها.
فهي إما مفتوح الآخر أبدًا، وإذا اتصلت به واو الجماعة، فيضم كـ(ضربُوا)، و(نصرُوا).
إذا اتصل به الضمير المتصل، فيسكن: (ضربْت ضربْنا، كتبْت كتبْنا).
لكن يزاد على هذا شيء، وهو أنك تقول: فهمنا هذا كله، لكن ما الجواب عن قوله تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾؟ [التوبة: ٩].
فنحن نقول: اشترَوا، وقد اتصلت بها واو الجماعة، يعني مثل: (ضربُوا)، ونحن نقول: (اشترَوا) الراء هنا التي هي آخر الفعل مفتوحة، وكان القياس أن تضم لاتصالها بواو الجماعة.
نقول: سؤالك هذا صحيح، لكن في الكلام حذف؛ لأن فيها ياء منقلبة عن الألف حذفت، ألا ترى أننا نقول في الماضي: (اشترى)، بعد الراء ألف، بالقياس (اشترَى - اشتريُوا)، فالياء هنا بدلًا من الألف في (اشترَى)، فحذفت تخفيفًا، فبقيت الراء كعلامة على أن هناك حرفا محذوفا عوضًا عن الألف في الماضي، (اشترَى - اشتريُوا)، هذا وجه.
الثاني قوله: "والأمر مجزوم أبدا" مثل: (قمْ، اضربْ). =

= وقوله: "مجزوم أبدًا" هذا على طريقة الكوفيين، فهم يرون أن الأمر مجزوم، أما الذي نعربه الآن فهو طريقة البصريين: كابن مالك، وابن هشام صاحب القطر، فهم يقولون: الأمر مبني على السكون، لا أنه مجزوم، فهو ملازم للبناء؛ لأننا لو قلنا مجزومًا صار معربًا، وفعل الأمر ليس بمعرب بالإجماع، فلا داعي لأن نقول: (مجزوم أبدًا)، فلنقول: مبني على السكون، إذا لم يكن آخره حرف علة، ولا هو من (يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين)، فإذا كان خاليًا من هذا وذاك، تقول: (قمْ، اجلسْ، اذهبْ)، فهذا فعل أمر مبني على السكون. فإن كان معتلًّا، قلت (ادعُ) فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، وهو حذف حرف العلة -حرف الواو- والضمة قبلها دليل عليها. أو (افعلا، اضربا، اقتلا) فعل الأمر مبني على ما يجزم به المضارع، وهو حذف النون، والألف فاعل في (اضربا، واقتلا، واكتبا)، وما أشبه ذلك، والبقية مثله.

والفعل المضارع مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب، أو جازم.

الفعل المضارع مأخوذ من المضارعة، وهي المشابهة؛ وذلك لأن الفعل المضارع مشابه للاسم، فقولك: (يقوم زيدٌ)، يقوم فعل مضارع لمشابهته (زيد)، تؤثر فيه العوامل، فكما تقول: (زيدٌ، زيدٍ، زيدًا)، فكذلك: (يقومُ، يقومَ، يقم، لن يقوما، لم يقم).

فتأثر بدخول العوامل كتأثر الاسم؛ لأن فعل المضارع مأخوذ من المضارعة، وهي المشابهة، وقد شابه الاسم في تأثره بالعوامل الداخلة عليه.

والفعل المضارع لابد أن يكون مبدوءًا: بالألف، أو بالنون، أو بالياء، أو بالتاء، أربعة حروف يجمعها قولك: "أنيت"، بمعنى (قربت)، أو "نأيت"، بمعنى (بعدت)، والبعض يقول: من الأفضل أن تكون (أنيت) لا يقال: (نأيت)؛ لأنه من باب البعد فتفاؤلًا، بأنه بعد عن هذا العلم.

"أنيت": (أقوم، نقوم، يقوم، تقوم)، فلابد أن يكون مبدوءًا بالهمزة، أو بالنون، أو بالياء، أو بالتاء. =

فالنواصب عشرة، وهي (أن، ولن، إذن، وكي، ولام كي)(م١).

= ثم المضارع مرفوع أبدًا، العامل فيه معنويّ، فإذا سألناك قلنا لك: (يقوم)، ما الذي رفعه؟ وما الذي أدخل الضمة على الميم في (يقومُ)؟ تقول: العامل معنوي، وما المراد بالمعنوي؟ هو ما نقوله في الإعراب، وهو تجرده عن الناصب والجازم، هذا هو المعنوي.

وجميع كلمات اللغة العربية العامل فيها لفظي أبدًا إلا اثنين العامل فيها معنوي، وهو: الفعل المضارع، والمبتدأ العامل فيها معنوي: (زيدٌ قائمٌ)، (زيدٌ) مبتدأ مرفوع بالابتداء العامل فيه معنوي، الذي رفع (زيد) هو نفس الابتداء، ما جاءنا عامل خارجي، كذلك (يقوم) ما جاءنا عامل خارجي؛ فرفع لأجل تجرده عن الناصب والجازم.

فالعامل فيه معنوي، والمبتدأ العامل فيه معنوي، البقية نحو مائة كلها العامل فيها لفظي، (رأيت زيدًا) العامل فيها (رأيت)، (لن يقوما) العامل فيه (لن)، بـ(زيدٍ) العامل فيه (الباء)، (إن تقم أقم) العامل فيه (إن)، وهكذا، وهو مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، وسيأتي بيان ذكر النواصب والجوازم في هذا الفعل، والله أعلم.

(م١) وهي تنقسم إلى قسمين: قسم منها ينصب بنفسه، وقسم منها ينصب بـ(أن) مضمرة.

أما الذي ينصب بنفسه أربعة: (أن، لن، إذن، وكي) فقط، والبقية تنصب بأن مضمرة وجوبًا، أو جوازًا، كما يأتي بيانه...

فالنواصب عشرة، النواصب جمع ناصب، وهو تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته الفتحة وما ناب عنها.

تقدم لنا الأفعال ثلاثة: ماض، ومضارع، وأمر، وتقدم لنا المضارع مرفوع أبدًا، إلا إذا دخل عليه ناصب أو جازم، وأن العامل في رفع المضارع معنوي، وأن النحو بأجمعه العوامل فيه لفظية إلا اثنين: المبتدأ والمضارع فقط، العامل فيهما معنوي؛ ولهذا تقول في الإعراب: (زيدٌ قائمٌ)، تقول: (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، ما جاء له عامل خارجي يرفعه، فصار العامل فيه معنويًّا. =

= كذلك الفعل المضارع إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، فالعامل فيه معنوي؛ ولهذا تقول في إعراب (يقوم): فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، فسلامته من دخول الناصب والجازم هو الذي رفعه، صار العامل فيه معنويًا، بخلاف قول: (قام زيدٌ)، فالعامل في (زيدٍ) (قام)، و(زيدٌ قائمٌ) العامل في (قائم) هو (زيد)، وهو مرفوع بالمبتدأ، بخلاف (إنّ زيدًا منطلقٌ)، (منطلقٌ) خبر (إنّ)، (كان زيدٌ جالسًا) العامل في (زيدٍ) (كان)، كلها لفظية.

وقد ألف الجرجاني مؤلفًا، وذكر أن العوامل نحو مائة عامل كلها لفظية كما سبق بيانه، إلا المضارع، وإلا المبتدأ، فالعامل فيهما معنوي، وهذا كله قد تقدمت الإشارة إليه.

فالنواصب للفعل المضارع عشرة: (أن، ولن، وكي)، إلى آخره.

فعند الكوفيين -كما هو رأي ابن آجروم - أنها تنصب بنفسها، ورأي البصريين أنها تنصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا أو جوازًا، كما يأتي.

فالأول الذي ينصب بنفسه: أن، وهي أن المصدرية، تقول -مثلًا- قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٨٢]، (يغفر) فعل مضارع منصوب بـ«أن».

﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [الروم: ٢٥]، (أن تقوم)، (أن) حرف مصدري ونصب، (تقوم) فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

و(أن) تأتي مصدرية كما في المثالين.

وتأتي -أيضًا- تفسيرية لا تكون مصدرية، كقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ [ص: ٦]، (أن) هنا مصدرية.

ومثل قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا ﴾ [يونس: ٨٧]، (أن) هنا تفسيرية، فإن قلت: ما ضابط التفسيرية؟

لابد لنا من ضابط يفرق بين المصدرية وبين التفسيرية، نقول لك:

الضابط للتفسيرية: أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه، فإذا سبقتها جملة فيها معنى القول دون حروفه، هذه تفسيرية، ﴿ وَأَوْحَيْنَآ ﴾ [الشعراء:٥٢]. =

= كأنك تقول: وقلنا أو أمرنا، تضمنت معنى القول أصبحت تفسيرية، مثل: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ۝٦ ﴾ [ص:٦] -قائلين- "أن امشوا واصبروا" تفسيرية؛ لأنها سبقها جملة فيها معنى القول، بخلاف قولك: (أن يقوم زيد، أن يذهب عمرو، أن يأتي بكر)، ما سبق بشيء.

وتارة تأتي (أن) هنا مخففة، ولكن هذه يأتي بيانها في إن وأخواتها، إذا سبقت بـ(علم، أو ظن): ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزَّمل:٢٠]، وهذا يأتي بيانه.

الناصب الثاني: (لن)، وهو مركب من اللام والنون، فـ(لن) تنصب الفعل بنفسها، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًاۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]، (لن يذهبَ عمرو، لن يجيءَ خالدٌ).

تقول في إعراب (لن): حرف نفي ونصب واستقبال، تضمن أربعة أمور: فعل (يقومُ) للحال، دخلت عليه (لن) صار مستقبلا: (لن يقومَ).

وهل تفيد التأبيد خلافًا للزمخشري؟ فالزمخشري يرى أن (لن) تفيد التأبيد؛ لكن تأبيدًا لاعتزاله، يريد في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أن هذا نفي مؤبد، وأن الله لا يُرى، ولكن هذا غلط معلوم في القاعدة.

ومن كلام العرب أن (لن) لا تفيد التأبيد، كما لو قلت: (لن ندعو، لن نذهب)، يعني في الوقت الحاضر (لن تذهب، لن نجيئ إليك)، فهل هذا معناه أنك لن تجيء أبدًا؟

(إذن): حرف جواب وجزاء، لابد أن تكون مصدرة في صدر الكلام، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلًا.

فتقول -مثلا- لمن أراد أن يزورك: (إذن أكرمك).

(أنا سأزورك)، فتقول: (إذن أكرمك)، فهي جوابية، لا تقول (إذن) إلا لجواب كلام سبق. =

ولام الجحود، وحتى، والجواب: بالفاء، والواو، وأو(م١).

= ولا بد من اتصالها بالفعل؛ إلا أنه يجوز فصلها بالقسم أو بالنفي، كقول الشاعر: (إذن والله نرميهم بحرب)(تـ١).

(وكي): (كي) نوعان: مصدرية، وتعليلية.

تقول: (جئت كي أطلب العلم)، أو (جئت لكي أطلب العلم)، ومثلا: (لكي لا تأسوا)، دخلت عليها اللام، فهي تنصب بنفسها، (كي) مصدرية، (تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ (كي) المصدرية.

فإن لم يسبقها اللام، فهي تنصب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعدها، على حسب تقديرك للام، إن قدرت اللام قبلها نصبت بنفسها، كما يأتي، والله أعلم.

(م١) **وكذلك -أيضًا- مما ينصب: لام الجحود**، و(حتى)، وفاء السببية، و(واو) المعية، و(أو) بنوعيها سواء أكانت بمعنى (إلا) أو (حتى).

فأما لام الجحود فهو مأخوذ من (جحد – يجحد- جحودًا)، تأتي من الجحود، وتعريف الجحود: هو إنكار الشيء مع العلم به، إذا كان يعلمه وأنكره فهذا جحد، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤] ويجب أن تسبق لام الجحود بكون منفيٍّ، ترفع الاسم وتنصب الخبر، (يضيع) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، كقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، اللام هنا لام الجحود؛ لأنها سبقت بكون منفي.

وكمثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[الأنفال:٣٣]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾[التوبة:١١٥] وما أشبه ذلك، فلا يجوز لك إظهار (أن) بعد لام الجحود، فلو قلت مثالا: (ما كان زيد لأن يقوما)، غلطناك، (ما كان لي أن أزورك) هذا غلط؛ لأن هذه =

(تـ١) ينظر: "ديوان حسان بن ثابت" (ص ٣٠).

لام الجحود مسبوقة بكون منفي، ولا تأتي بـ(أن) بعدها وتظهرها، بل تكون مضمرة وجوبًا، فلا يجوز لك أن تظهر (أن) بعد لام الجحود، ويجوز لك أن تقول: (جئت لأن أزورك).

و(حتى): هي -أيضًا- من نواصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (حتى).

و(حتى) تأتي جارةً في بعض الأحيان، مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥] وما أشبه ذلك. وتأتي ابتداءً، مثل: ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ٢] ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾ [يونس:٢٢]، فهي حرف ابتداء مبني على الظرف. وتأتي ناصبةً إذا وليها فعل مضارع مستقبل: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١] ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣]، (لا أزورك حتى تصلي) مثلا: (لا أكلمك حتى تصوم)، وما أشبه ذلك.

فـ(حتى): حرف للجر؛ لأنها بمعنى (إلى).

(تصوم): فعل مضارع منصوب، بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (حتى)، وتأتي أيضًا (حتى) عاطفةً...

والفاء: وهى فاء السببية سميت سببية؛ لأن ما بعدها سببًا لما قبلها، مثل: (لا تخاصم زيدًا فيغضب)، المسبب لوجود الغضب مدخولها هي الخصومة؛ ولهذا سميناها فاء السببية، وفاء السببية تنصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية. (لا تخاصم): (لا) ناهية. (تخاصم) فعل مضارع مجزوم بلام الناهية، وعلامه جزمه السكون. (زيدًا) مفعول، (فيغضب) الفاء فاء السببية، ويغضب فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، أو (ويغضب). وفاء السببية أو واو المعية لا بد أن تكون مسبوقة بنتيجة أو نهى أو دعاء أو أمر أو تمنى أو لعل للترجي، جمع بعضهم في قوله:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لحَضِّهِمُ ❊ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

"مر": (أقبل إلي فأحسن إليك)، هذه هنا فاء السببية، (أقبل فأحسن إليك)، أو (وأحسن إليك).

"وادع": (رب وفقني فأعمل صالحًا)، (فأعمل) فعل دعاء.

والجوازم ثمانية عشر، وهي: لمْ، ولمَّا، وألَمْ، وألَمَّا، ولام الأمر والدعاء، ولام النهي والدعاء(م١).

= "وانه": ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه:٨١].
"وسل": (هل أكرمت زيدًا فيشكرك، أو ويشكرك؟).
وأداة العرض: (ألَا تنزل عندنا فنكرمك، أو ونكرمك).
والتمني: (ليت لي مالا فأحج منه، وأحج منه).
والترجي: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، المقصود أنها جمعت في هذين البيتين.
وفاء السببية وواو المعية تنصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا.
تفيد (أو): معنى (إلى) أو معنى (إلّا)؛ والتي بمعنى (إلى): «لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى»(تـ١)، يعني إلى أن أدرك المنى. أو بمعنى (إلا)؛ والتي بمعنى (إلا) لا تستطيع أن تقول: إنها بمعنى (إلى)، أو التي بمعنى (إلى) إنها بمعنى (إلا)، الضابط: أن الصعب يسهل في: «لأستسهلن الصعب أو أدرك المني»، ويتذلل قليلًا قليلًا حتى يكون سهلا، وأما التي تأتي بمعنى (إلا) لا تكون كذلك، بل تأتي مرة واحدة، ومثال التي بمعنى (إلا):

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ۞ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيْمَا(تـ٢)

أي إلا أن تستقيم.

(م١) هذه جوازم الفعل، الفعل تارة يرفع بالضمة الظاهرة إذا تجرد من الناصب والجازم، كما تقدم، والعامل فيه معنوي، و إذا دخل عليه ناصب من النواصب السابق بيانها، فإنه ينصب: (أن يقوم، ولن يقوم، كي يذهبا)، إلى غير ذلك. =

(تـ١) ينظر: "شرح شذور الذهب" (ص ٣٨٥).
(تـ٢) ينظر: "الكتاب" (٤٨/٣).

= وذكر هنا العامل الثاني وهو: الجازم: (لا تذهب، لا تلعب)، وما أشبه ذلك.

والجوازم ثمانية عشر، منها: ما يجزم فعلًا واحدًا، ومنها: ما يجزم فعلين، فأما ما يجزم فعلًا واحدًا، فهي المذكورة هنا.

والجوازم جمع جازم، والجزم في اللغة: القطع، تقول: جزمت الحبل، أي قطعته.

واصطلاحًا: تغير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته السكون وما ناب عنه. ومعنى (تغير مخصوص): تغير مخصوص لآخر الكلمة، بدل كونها مرفوعة أو مضمومة سكنتها: (لم تذهبْ) بإسكان الباء، يأتيها عامل مخصوص، وَ (لم، لمّا) إلى آخره.

علامته السكون، وماذا بعد السكون؟ حذف العلة: (لم يأتِ، لم يخفَ)، أو حذف النون في الأفعال الخمسة: (يفعلون وتفعلون ويفعلان وتفعلان وتفعلين)، تقول: (لم يفعلا، ولم يفعلوا، ولم تفعلا، ولم تفعلوا، ولم تفعلي).

الجازم الأول: (لم)، و(لم) تفيد معانٍ:

أولًا: إفادة النفي، فإذا قلنا: (لم يقم)، فإنا بهذا نفينا القيام عن شيء، نقول -مثلًا-: هل قرأت الكتاب؟ قلت: لم أقرأ، نفيت القراءة.

(لم) تفيد النفي، هذا هو الأول، (لم) حرف وليست باسم.

ثانيًا: أنها تنفى وقوع الشيء عن الشيء الذي دخلت عليه (لم)، وتفيد الجزم، جزم الفعل الذي تدخل عليه (لم).

قال: (لم يقم، ولم أقرأ)، نفيت القراءة في الوقت الحاضر، قلبت الفعل المضارع إلى زمن الماضي بدليل دخول (لم)، أو دخلت عليها همزة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشَّرح:١] ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ﴾ [البلد:٨] ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٠٦] =

وإن، وما، ومن، ومهما، وإذما، وأي، ومتى، أيان، وأين، وأنى، وحيثما،

= هذه همزة تقرير وإثبات لوقوع الشيء، وهي: (لم، وألم، ولمّا، وألمّا).

و(لمّا) أيضًا تجزم الفعل بعدها، وهي تفيد ما تفيده (لم) الحرفية، والنفي والجزم، وقلب زمن الفعل المضارع إلى زمن الماضي، وتفيد أمورًا أخرى غير ما تفيده (لم)، فإذا قلت: (لمّا)، فإنه يجوز لك حذف الفعل بعد (لمّا)، بخلاف (لم)، مثل قولك: (قربت البلد ولمّا)، يعنى لمّا أدخلها، لا تقل: (قربت البلد ولم)، أما إذا قلت: (قربت البلد ولمّا)، فهذا يجوز، وتفيد معاني زائدة غير الذى تفيده (لم)، وكذلك مثل (لمّا): قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُۥ﴾[عبس:٢٣] وما أشبه ذلك.

(لام الأمر)، وهو كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق:٧] فاللام لام الأمر، وهو طلب الأعلى من الأدنى يسمى أمرًا، فأمر الله لنا بأن ننفق -مثلًا- أو نفعل كذا، كل هذه لام الأمر، أمر من الله لنا، وإن كانت من مساو لمساو تسمى التماسًا، كما لو قلت لنظيرك -مثلا-: (فلتأتني غدًا)، وإن كانت من الأدنى للأعلى فتسمى دعاءً، في مثل قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزُّخرُف:٧٧] ومثل: (ربي فلتغفر لي ولترحمني) اللام هنا لام الدعاء؛ لأنها لام الأمر من الأدنى وهي للدعاء، ولام النهي: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

(لا) دعائية؛ لأننا ندعو الله أو لا النهي: (لا تحزن)، (لا) ناهية، (تحزن) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون. والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: (أنت)، هذا هو الذي يجزم فعلًا واحدًا.

أما الذي يجزم فعلين، فهذه أشياء أخرى سيأتي بيانها إن شاء الله.

وكيفما، وإذًا في الشعر خاصة(م١).

(م١) القسم الثاني: من أدوات الجزم هو ما يجزم فعلين، تقدم ما يجزم فعلًا واحدًا، وهو (لم ولمّا) إلى آخره.

وهذا يجزم فعلين: (إن، وما، ومن، ومهما، وإذما، وأي، ومتى، وأيان، وأين،وأنى، وحيثما وكيفما وإذا في الشعر خاصة).

كقولك: (إن) شرطية، وهي حرف اتفاقًا تدخل على الماضي وعلى المضارع، وتدخل على المضارعين أو الماضيين، أو الماضي ثم المضارع، أو المضارع ثم الماضي لكن هذا نادر وشاذ.

فدخولها على الماضيين، قال تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء:٨]، و (إن) حرف شرط يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، (عدت) هذا فعل ماض فعل الشرط، يعني مبني على الضم في محل جزم؛ لأنه فعل الشرط، (عدنا)، هذا جواب الشرط.
أو مضارعين، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال:١٩]، (إن) حرف الشرط، يجزم فعلين الأول فعل الشرط، (تعودوا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، (نعد) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم.
فهذان ماضيان ومضارعان.

ماضي ومضارع، منه قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ [الشورى:٢٠]، (كان) فعل الشرط، (نزد) جواب الشرط، فصار الأول ماضيًا والمضارع جوابًا. والعكس، وهو: أن يكون فعل الشرط مضارعًا، وفاعله ماضيًا، وهذا شاذ ولا يقاس عليه.

فلو قلنا مثلا:

(إن تقم قام زيدٌ)، قلنا: هذا وإن جاء به لغة العرب، فهو قليل، ومنه قول الشاعر: =

= مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ ❁ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ (ت١)

(يكدني) هذا فعل الشرط، (كنت) جواب الشرط، لكنه قليل، يحفظ، ويذكر أن رسول الله ﷺ قال: «من يقم ليلة القدر، غفر له ما تقدم من ذنبه»(ت٢) ، فكان فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا.

لا يمكن دخول هذه الأدوات إلا على الأفعال، لا يجوز دخولها على الأسماء.

جواب الشرط، هل يكون جملة اسمية؟ نقول لك: نعم، لكن إن كان جملة اسمية لابد من ربطه بالفاء، أو إذا كان فعل الشرط مجزومًا، بقي أن يكون جواب الشرط جملة اسمية، وإذا كان جواب الشرط جملة اسمية لابد من ربطه بالفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام:١٨]، (إن): حرف شرط جازم، (يمسسك) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط. (إن تزرني أنت محسن إليّ)، كيف تقول هذا؟ قل: (إن تزرني فأنت محسن إليّ)، لا بأس؛ لأن (أنت) ضمير منفصل، و(محسن) خبر تزر، لابد من ربطه بالفاء وجوبًا، لا يجوز أن تقول: (إن تزرني أنت محسن إليّ)، بل لابد أن تقول: (إن تزرني فأنت محسن إليّ)، وكذلك لو كان جواب الشرط فعلَ طلبٍ لابد من ربطه بالفاء، لأن (إنْ) لا يصح دخولها على الجملة الاسمية، ولا على فعل الأمر.

فلو قلت مثلا:

(إن زارك زيد أكرمه).

(إن): حرف الشرط. =

(ت١) ينظر: "المقتضب" (٢/ ٦٠).

(ت٢) أخرجه البخاري في صحيحه (ح: ٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

= (زار): فعل ماض فعل الشرط.

(أكرم): فعل أمر فعل جواب الشرط.

هذا خطأ، وإنما تقول: (إن زارك زيد فأكرمه)، لابد من ربطه بالفاء.

الضابط: وجوب ربط جواب الشرط بالفاء الظاهر، الرابط أنك تأتي بأداة الشرط وتدخلها على الجواب، هل يصلح هذا أو لا؟ إن كان يصلح فلا يحتاج إلى فاء، وإن كان لا يصلح فهذا لابد من ربطه بـ(لا)، مثل: (إن جاءك زيد فالفضل له)، لا يصح أن تقول: (إن جاءك زيد إن الفضل له)، بل لابد من ربطه بالفاء، (إن جاءك زيد فالفضل له)، فإن قلت: (إن جاءك زيد الفضل له)، غلطناك وقلنا: كلامك به لحن.

وتخلف الفاء إذا الفجائية وتقوم مقامها في الربط، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦].

(إن): حرف شرط.

(تصيبهم): فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، (هم) مفعول، (سيئة): فاعل.

(إذا): فجائية.

(هم): ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(يقنطون): فعل مضارع.

فلو قلت: (إن تصبهم سيئة هم يقنطون)، غلطناك، إذن، فلابد أن تقول: فهم، أو تقول: إذا هم يقنطون.

واقـرن بفـا حتمـا جوابـا لـو جعـل ❁ شـرطا لإن أوغيرهـا لـم ينجعـل(تـ١) =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٥٨).

= (ومن)، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [النساء:١٢٣].

(وما)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾.

و(أيان)، مثل: (أَيَّانَ ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تنزِلِ)(ت-١).

و(متى):

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ❁ تجد خير نار عندها خير موقد(ت-٢)

ومنه:

.... ❁ متى أضع العمامة تعرفوني(ت-٣)

وبعضهم يقول: لابد أن يكون جواب الشرط في (متى) مطابقا للفعل في الزمن، فلو اختلافا ما صح لو قلت: (متى تزرني اليوم، أزرك غدا)، هذا لا يصلح؛ لأن غدًا غير اليوم، ففعل الشرط لابد أن يكون مع الجواب في زمن واحد: «متى أضع العمامة تعرفوني».

و(حيثما): من أدوات الجزم، تجزم فعلين، فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، من قول الشاعر:

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ ❁ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ(ت-٤)

و"حيثما تستقم"، يعني: تلزم الاستقامة والاعتدال في الأمور كلها، يقدر لك الله نجاحًا في غابر الأزمان، في قادم الأزمان في مستقبل الأزمان، وغابر تطلق على الماضي وعلى المستقبل.

و ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء:١١٠].

فلما كان الجواب جملة اسمية ربط بالفاء؛ لأنه لابد من ربطه بالفاء وجوبًا كما تقدم. =

(ت-١) ينظر: "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" (٢/ ٥٦٥).

(ت-٢) ينظر: "ديوان الحطيئة" (ص ٥٣).

(ت-٣) ينظر: "خزانة الأدب" (٥/ ٦٥).

(ت-٤) ينظر: "الكامل في اللغة والأدب" (١/ ٢٣١).

باب مرفوعات الأسماء

المرفوعات سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يسمَّ فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر (إنَّ) وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل(م١).

= و(**كيفما**): (كيفما تقم أقم)، (كيفما تجلس أجلس)، فلو اختلافا مثلا: (كيفما تجلس أقوم)، لا يصح؛ لأن القيام مضاد للجلوس، فهنا لابد من اتحادهما، فإذا قلت: (كيفما تقم أقم)، هذا صحيح، ولكن إذا اختلافا تقول: (كيفما تقم أجلس)، هذا لا يصح؛ لعدم اتحاد الفعل مع الجواب، فإذا اختلافا بطل عملها.

و(**إذا**)، خاصة في الشعر، ومنه قول الشاعر:

.... ❁ **وإذا تــصبك خــصاصة فتجمّــل**(ت١)

(م١) قوله: "باب مرفوعات الأسماء"، إضافة المرفوعات إلى الأسماء هي إضافة الصفة إلى الموصوف، المعنى باب الأسماء المرفوعة. المصنف رحمه الله سلك في هذه المقدمة طريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين، طريقة المتقدمين في المقدمة، فإنه أولًا ذكر أقسام الإعراب أربعة، رفع ونصب وخفض وجزم، ثم ذكر علامات الإعراب مفصلة، للرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون، وذكر للنصب خمس علامات: الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون، وذكر للخفض ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة للاسم الذي لا ينصرف، وذكر للجزم علامتين: السكون والحذف.

ثم قال: فصل المعربات مفصلًا، أي ذكر الإعراب مفصلًا، ثم أعاده مجملًا، وهذه عادة المتقدمين، وهنا سلك مسلك المتأخرين، يذكر الشيء مجملًا ثم يذكره مفصلًا، فباب مرفوعات الأسماء ذكرها على طريق الإجمال، ثم سيذكرها مفصلة بابًا بابًا. =

(ت١) **ينظر**: "المفضليات (ص ٣٨٥).

باب الفاعل

الفاعل هو: الاسم المرفوع المذكور قبله فعله وهو على قسمين: ظاهر ومُضْمَر(م١).

= باب الأسماء:

الفاعل: هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، مثل: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ﴾ [النور:٣٥]، يهدي الله: الله: فاعل.

مثلا نقول: (قام زيد، ومات عمرو).

والمفعول الذي لم يسم فاعله، مثل: (ضُرِبَ زيدٌ)، ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج:٤]، وما أشبه ذلك، ويأتي بيانه.

والمبتدأ وخبره، مثل قوله: (الله ربنا)، (الإسلام ديننا)، (محمد نبينا).

(الله) لفظ الجلالة مبتدأ، و(ربنا) خبر.

والمبتدأ يأتي بيانه -أيضًا-، والعامل في المبتدأ عامل معنوي، ويأتي تفصيل المبتدأ ما كان مفردًا أو غير مفرد، وما المراد بالمفرد وما ليس مفردًا، والجملة والشبيه بالجملة.

ومن مرفوعات الأسماء: اسم كان وأخواتها، تقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤].

(ربك) اسم كان، وكذلك بقية أخواتها: (كان وأصبح، وأضحى، وبات، وظل، وصار، وليس، وما زال، وما برح، وما فتئ وما انفك)، كلها ترفع الاسم وتنصب الخبر.

وكذلك أفعال المقاربة مثل: كاد وأخواتها...

إنما ذكر المصنف هنا على طريق الإجمال في تلك الأسماء المرفوعة، وسيذكرها مفصلة بابًا بابًا، كما يأتي إن شاء الله، والله أعلم.

(م١) بدأ بالفاعل؛ لأنه عمدة؛ ولأنه أولها، هو من مرفوعات الأسماء، تقدم الأسماء المرفوعة على وجه الإجمال، ثم الآن أخذ يفصلها بابًا بابًا، فبدأ بالفاعل؛ لأنه عمدة؛ ولأن العامل فيه فعل. =

= فقوله: (باب الفاعل)، الفاعل هو: الذي أوجده الفعل، فالفعل (قام) أوجده الفاعل، فوُجِد القيام، يعنى الذي أوجد الفاعل هو نفس الفعل، وهو الاسم سواء كان صريحًا أو غير صريح، والفاعل تارة يكون صريحًا، وتارة يكون مؤولًا غير صريح، فالاسم الصريح مثلا: (قام زيد)، (ذهب عمرو)، (مات بكر)، وما أشبه ذلك، فهو الاسم الصريح. أو مؤول بالصريح هو: ما تدخل عليه (أن) المصدرية، أو (أن) التوكيدية تدخل عليه هي ومدخولها في محل فاعل، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:١٦]، المعنى: ألم يأن للذين آمنوا خشوعهم لذكر الله.

(أن) حرف مصدري ونصب، (تخشع) فعل مضارع منصوب بـ (أن) المصدرية.

فالمعنى: ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم، أو دخلت عليه (أن)، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت:٥١].

(أنا): حرف توكيد ونصب.

(أنزلنا): فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر (إن)، وأن واسمها وخبرها في محل فاعل، والتقدير: أولم يكفهم، هذا معنى المؤول.

والصريح والمذكور قبله فعله، يعني أن الفعل يتقدم على الفاعل وجوبًا، فالذي قبل الفاعل إما الفعل أو شبه الفعل، الفعل مثل: (قام - يقوم) مثلا: (قام زيد)، (يقوم عمرو)، وما أشبه ذلك، أو مؤول بالفعل يعنى به معنى الفعل، كالصفة المشبهة، مثل: (جاء الحسن الوجه)، (الوجه) فاعل؛ لأن الحسن يأتي مشبها أو من أفعال المبالغة: (مِفْعال أو فَعّال أو فَعُول)، أو ما يقوم مقام الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل:١٣]، (مختلفًا) بمعنى تختلف ألوانه، تأتى شبه الفعل، ولا يجوز أن يكون الفاعل جملة....

والفاعل لا يتأتى أن يكون جملة كنظائره، ويتأتى أن يكون مؤولًا من مصدر كالأمثلة السابقة، أما أنك تقول: جملة من كذا وكذا مع الرفع على الفاعلية، فلا. =

= مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف: ٣٥]، فهل جملة (رأوا الآيات) في محل رفع فاعل (لبدا)؟ نقول لك: يا أخي، الفاعل لا يكون جملة. لكن ثم (بدا) فاعله مستتر: (بدا هو)، أما الجمل لا تتأتى أن تكون فاعلًا، بأن تقول: الجملة (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات)، يعني: ثم بدا لهم رؤيةُ الآيات على أنها فاعل، نقول لك: لا يصلح الفاعل أن يكون جملة؛ إنما الجمل تصلح لأن تكون خبر مبتدأ، مثل: (زيدٌ قام أبوه)، (زيد) مبتدأ، (قام) فعل ماض، (أبو) فاعل، الجملة من الفعل والفاعل جملة فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، والرابط الضمير في (أبوه)، هذا لا بأس، أما الفاعل فلا.

الفاعل ما يصلح أن يكون جملة في محل فاعل، لكن تضمر في الفعل، هذا الفعل (بدا) تجعل فيه إضمارا فيكون هو الفاعل، والله أعلم.

الفاعل ينقسم إلى قسمين: قسم ظاهر، وقسم مضمر.

تقدم لنا أن الفاعل: هو الاسم المرفوع الصريح، أو المؤول بالصريح، والمذكور قبله فعله، وسواء كان سبقه فعل بأن كان هذا فاعلا للفعل، أو رفع بصيغة مشبهة، أو بفعل من أفعال المبالغة، أو بأفعل التفضيل، كلها ترفع الفاعل كما يأتي.

وتقدم لنا مثال الفاعل الصريح، والفاعل المؤول بالصريح.

وتقدم قولنا: إن الفاعل لا يمكن أن يقال: إن الجملة من كذا وكذا في محل رفع على الفاعلية، لا يصلح، بخلاف المبتدأ والخبر، فإن الخبر يكون جملة، مثل: (زيد قام أبوه)، ومثل -أيضًا-: خبر إن، أو خبر كان، أو ما أشبه ذلك مما هو معروف.

بخلاف الفاعل، فهو إما اسم صريح، أو مؤول بالصريح، مثل: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا﴾ [الجن: ١]، أنه (استمع) هذا في محل رفع نائب فاعل (قل أوحي إلي استماع نفر). =

فالظاهر نحو قولِك: قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ، وقام الزَّيدانِ، ويقومُ الزَّيدانِ، وقامَ الزَّيدونَ، ويقوم الزَّيدون، وقام الرجالُ، ويقومُ الرجالُ، وقامَت هِندُ، وتقومُ هندُ، وقامَتِ الهِندانِ، وتقوم الهندان، وقامت الهِنداتُ، وتقومُ الهنداتُ، وقامَت الهُنُودُ، وتقوم الهُنُودُ، وقامَ أخوكَ، ويقوم أخوك، وقامَ غُلامي، ويقومُ غُلامي، وما أشبَهَ ذلك[م١].

= ومثل: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، (أولم يكفهم إنزالنا).

ومثل: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، فـ(أن) دخلت عليها بتأويل المصدر في محل رفع فاعل، هذا كله تقدم.

هنا نقول: **الفاعل** ينقسم إلى قسمين: ظاهر، ومضمر.

المضمر: يأتي بيانه، منه ما هو متصل، ومنه ما هو منفصل.

(م١) **الظاهر**: هو المراد هنا، مثل قولك: (قام زيدٌ)، هذا مفرد مذكر.

(قام الزيدان) هذا مثنى مذكر، رفع بالماضي.

(يقوم زيدٌ) مفرد مذكر، رفع بالمضارع.

(يقوم الزيدان مثنى مذكر، رفع بالمضارع.

(قامت هند) مؤنث مفرد، رفعه الفعل الماضي.

(قامت الهندان) مؤنث مثنى، رفع بالماضي.

(تقوم هند) وَ (تقوم الهندان) رفعهما الفعل المضارع.

(قامت الهندات) جمع التكسير، (تقوم الهنود) رفعها الماضي والمضارع.

(قام الرجال) جمع التكسير المذكر، رفعه الماضي. =

والمُضْمَر اثنا عشر، نحو قولك: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وضَرَبَتْ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا،

= (تقوم الرجال) جمع التكسير المذكر، رفعه المضارع.

(قام أخوك) وَ (يقوم أخوك) هذا من الأسماء الخمسة، وهذا فاعل ظاهر، رفعه الماضي والمضارع.

(قام غلامي) وَ (يقوم غلامي) هذا المفرد المذكر المضاف إلى ياء المتكلم، رفعه الفعل الماضي والفعل المضارع.

هذا هو الفاعل الاسم الصريح، وهو ظاهر وليس بمضمر.

بخلاف الفاعل المضمر، كـ(ضربت) وَ (ضربنا).

لا يمكن الابتداء به، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار، هذا هو المضمر.

المضمر لا يمكن أن تبتدأ به، وما عدا ذلك فهو الظاهر، فمثلا: (ضربتُ) لا يمكن أن تقول: ت ضرب!

(ضربنا، ذهبنا، جلسنا، قرأنا)، فهل يمكن أن تقول: نا قرأ؟ أو مثلا: (ضربك) تقول: ك ضرب؟ أو مثلا: (ضربه) تقول: هـ ضرب؟ فالضمائر من حيث هذا لا يمكن الابتداء بها، ولا تقع بعد (إلا) في الاختيار، تقع بعد (إلا) في غير الاختيار.

أما الظاهر هو الذي يمكن الابتداء به، ويمكن وقوعه بعد (إلا).

(قام زيدٌ)... (ما قام إلا زيد).

(جاء خالد)... (ما جاء إلا خالد).

(ذهب الرجال)... (ما ذهب إلا الرجال)، وما أشبه ذلك.

هذا هو الفارق بين الظاهر والمضمر، والله أعلم.

وضَرَبْنَ(م١).

(م١) تقدم أن الفاعل ينقسم إلى قسمين: **الظاهر**، هو ما تقدم ذكره: كـ (قام زيد)، (قام الزيدون)، (قام الرجال)، إلى آخره.

والمضمر، لو قلت: (ما قام إلا أنا)، فلو قلت: (ما قام أنا)، غلطناك، قلنا: كلامك هذا لا معنى له، قل: (ما قام إلا أنا)، لابد أن تدخل (إلّا) أو (إنما).

(إنما قام أنا، إنما قام هو، إنما ذهب هو)، وما أشبه ذلك، أو (ما قام إلا هو).

فلو قلت: (ما قام هو) على أنه فاعل، هذا يعتبر كلاما ليس على قواعد اللغة العربية، هذا بالنسبة للضمائر.

ثانيًا: الفاعل، الفاعل عمدة في جملته؛ ولذلك لا يمكن أن يكون الفاعل محذوفا أبدًا، إما أن يكون بارزًا أو يكون مستترًا، واستتاره تارة وجوبًا وتارة جوازًا.

فلو قلت: الفاعل محذوف، غلطناك؛ لأن الفاعل جزء من الفعل، فإذا قلنا مثلا: (قام زيد)... اشتراط قيام زيد.

(ذهب عمرو)... اشتراط ذهاب عمرو.

وما شابه ذلك، فلهذا لا يجوز حذفه، بل لابد أن يكون إما بارزًا سواء كان ضميرًا منفصلًا أو متصلًا، أو غائبًا أو مستترًا: (زيد قدم، عمرو ذهب).

ثم -أيضًا- نعرف أن الفاعل لابد أن يتقدمه الفعل أو شبه الفعل.

وشبه الفعل: كالصيغة المشبهة، أو صيغة المبالغة، مثل: فعّال، أو أفعل التفضيل، أو ما أشبه ذلك.

والفاعل -أيضًا- قد يُسبق بما فيه معنى الفعل، إذا سُبق بصفة معتمدة على نفي أو استفهام، فما بعده يكون فاعلًا، مثل: (أقائم زيد؟) الهمزة للاستفهام، (قائم) مبتدأ، (زيد) فاعل سد مسد الخبر فاعل (قائم)؛ لأن (قائم) وصف بمعنى (يقوم)، معتمد على استفهام، فلو قلت: (قائمٌ زيد) لأصبحت (قائم) خبرًا مقدمًا، و(زيد) مبتدأ مؤخرًا. =

= أما إذا كان اعتمد على الاستفهام: (أقائم زيد؟)، تقول: الهمزة للاستفهام، (قائم) مبتدأ، (زيد) فاعل سد مسد الخبر.

أو تقول: (ما قائم عمرو)، وما أشبه ذلك، أن يكون وصفًا معتمدًا على نفي أو استفهام، وهذا معنى قول ابن مالك:

مُبْتَـــدَأٌ زَيْـــدٌ وَعَـــاذِرٌ خَبَـــرْ ❁ إِنْ قُلْـتَ «زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ»

وَأَوَّلٌ مُبْتَـــــدَأٌ، وَالثَّـــــانِي ❁ فَاعِـلٌ اغْنَـى فِـي: «أَسَـارٍ ذَانِ؟»

وَقِـسْ، وَكَاسْـتِفْهَامٍ النَّفْـيُ، وَقَـدْ ❁ يَجُـوزُ نَحْـوُ «فَـائِزٌ أُولُـو الرَّشَـدْ»(تـ١)

هذا عند الكوفيين، أما البصريون فالوضع يكون مختلفا، ما يكون فاعلا إلا إذا كان وصفًا معتمدًا على نفي أو استفهام.

ثم -أيضًا- نعرف الفاعل لا يتقدم على فعله أبدًا، لا يمكن أن نكتبه: (فاعل مقدم) أبدًا، بخلاف المفعول، فالفاعل لابد أن يكون بعد فعله، لكن قد تقول: نجد شيئًا من الأدوات الخاصة دخولها على الفعل، مثل: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ما إعراب (امرؤ)؟ قلت: مبتدأ، أقول لك: لا، ليس مبتدأ، (إن) شرطية، هل الشرط يدخل على الأسماء؟ مع أن أدوات الشروط كلنا نعلمها، مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، نقول: (إن امرؤ هلك)، (امرؤ) فاعل لفعل محذوف دل عليه ما بعده، التقدير: إن هلك امرؤ هلك، فهنا تقول: (إن) حرف شرط، (امرؤ) فاعل يفسره ما بعده، (هلك) فعل ماض، لا تقول: فاعل مقدم، بل تقول: (امرؤ) فاعل لهلك؛ لأن (إن) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، (هلك) فعل ماض. =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١٧).

= **أدوات الشرط** لا تدخل على الجملة الاسمية، ولكن قدر الفعل للفاعل الذي دخلت عليه أداة الشرط، فتقول: (إن هلك امرؤ)، فسره ما بعده (هلك).

مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، المعنى: إن استجارك أحد من المشركين فأجره، فتقول: (إن) حرف شرط، (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده؛ لأن أدوات الشروط لا تدخل على الجمل الاسمية.

ومثل (إذا) الخاصة بالدخول على الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، فتقول: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون محل نصب على الظرفية، (السماء) فاعل، (انفطر) فعل ماض.

نفسرهما: إذا انفطرت السماء انفطرت.

وهناك أفعال أخرى بالنسبة إلى توحيد الفعل مع الجماعة، تقول: (قام زيد)، (قام الزيدون)، فلا يجوز لك أن تثني الفعل، ولا أن تجمعه مع وجود فاعله المثنى أو الجمع.

فلا تقول: (قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون).

قال ابن مالك:

وَجَـــرِّدِ الْفِعْـــلَ إِذَا مَـــا أُسْــنِدَا ❁ لاِثْنَــيْنِ أَوْ جَمْــعٍ كَفَــازَ الــشُّهَدَا(تـ١)

وقال الحريري:

وَوَحِّـــدِ الْفِعْـــلَ مَـــعَ الْجَمَاعَـــهْ ❁ كَقَـوْلِهِمْ "سَـارَ الرِّجَـالُ الـسَّاعَهْ"(تـ٢)

ما تقول: (ساروا) إلا في لغة قبيلة طيئ، وأزد شنوءة، وقبيلة بني الحارث، فهم يقولون: (قاموا الزيدون)، لكنها لغة قليلة، وهي معروفة عند النحويين بـ(لغة أكلوني البراغيث)، وهناك مباحث أخرى تتعلق بهذا الموضوع، والله أعلم.

(تـ١) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص٢٥).

(تـ٢) **ينظر**: "ملحة الإعراب" (ص ٢٩).

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله.

فإن كان الفعل ماضيًا: ضُم أوله، وكُسر ما قبل آخره.

وإن كان مضارعًا: ضُم أوله، وفُتح ما قبل آخره(م١).

(م١) باب المفعول الذي لم يسم فاعله، وهو نائب الفاعل، وهو أصلًا المفعول به حل محل الفاعل بعد حذفه، فارتفع ارتفاعه، وانتقلت إليه أحكامه.

فقولك مثلا: (ضرب زيد هندًا)، هذا هو المعلوم، حذفت الفاعل إما لإزالة الإبهام، أو الجهالة به، أو إعظام له، أو تحقير، فقلت: (ضُربت هند)، فـ(هند) في الحقيقة مفعول، لكن أصبح له من الأحكام ما كان للفاعل.

وأحكام نائب الفاعل أربعة:

أولًا: شرط أن يكون عمدة.

ثانيًا: مرفوع.

ثالثًا: عدم جواز تقدمه على فعله.

رابعًا: تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل على التفصيل السابق بيانه في لحوق التاء، فالمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، قال الله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وهو منصوب، لكن لما صار نائب فاعل:

أولًا: صار عمدة لا يجوز حذفه.

ثانيًا: صار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا.

ثالثًا: صار واجب التأخير بعد أن كان جائز التقديم على الفعل.

رابعًا: تعيّن إلحاق تاء التأنيث بالفعل إذا كان المفعول مؤنثًا حقيقيًّا، ففتحت باء (ضُربَت هند)، فأصبحت (هندٌ) مرفوعة بعد كونها منصوبة.

وأصبحت واجبة التأخير بعد أن كانت جائزة التقديم، وأصبحت عمدة بعدما كانت فَضْلَة، وتعيّن لحوق تاء التأنيث بها؛ مع أنه لا يجوز قول: (ضرب زيدٌ هندًا)، هذه أحكامه. =

وهو على قسمين: ظاهر، ومضمر.

فالظاهر نحو قولك: (ضُرب زيد)، و(يُضرب زيد)، و(أُكرم عمرو)،

= ثانيًا: **نائب الفاعل** مثل الفاعل، يكون إما اسم صريح، أو مؤول من الصريح.

الاسم الصريح مثل: (ضُرِبَتْ هندٌ).

الاسم المؤول من الصريح مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، "أوحي" فعل ماض مبني للمجهول، "أنه": (أن) حرف توكيد ونصب، تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والضمير مبني على الضم في محل نصب اسم (أن).

"استمع": فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

"نفر": فاعل.

"من الجن": جارّ ومجرور.

الجملة من الفعل والفاعل في محل خبر "أن"، و"أن" وما دخلت عليه في تأويل المصدر في محل رفع نائب فاعل.

فيكون التقدير: (قل أوحي إلي استماع نفر من الجن)، (استماع) نائب فاعل سواء كان صريحًا، أو مؤولًا من الصريح. **فإن كان ماضيًا** ضم أوله وكسر ما قبل آخره، مثل: (ضُرب، قُتل، حُرم، كُتب، عُلم)، وما أشبه ذلك.

وإن كان مضارعًا: ضم أوله وفتح ما قبل آخره، مثل: (يُضرب، يُقتل، يُعلم، يُحرم، يُفهم)، وما أشبه ذلك.

وهناك مسائل تتعلق بهذا فيما إذا كان الفعل ينصب مفعولين، مثل: (كَسا زيدٌ عمرًا جبةً)؛ أي (كُسِيَ عمروٌ جبةً) هذا يأتي بالإضافة إلى تاء المطاوعة، وبالإضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بهذا الموضوع، يأتي بيانها فيما بعد إن شاء الله، والله أعلم.

و(يُكرم عمرو)(م١).

والمضمر اثنا عشر، نحو قولك: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنا، وضُرِبْتَ، ضُرِبْتِ، وضُرِبْتُمَا، وضُرِبْتُم، وضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وضُرِبتْ، وضُرِبَا، ضُرِبُوا، وضُرِبْنَ(م٢).

(م١) وهو أي نائب الفاعل على قسمين: ظاهر، ومضمر.
فالظاهر نحو قولك: (ضُرِب زيد)، و(يُضرب زيد)، و(أُكرم عمرو)، و(يُكرم عمرو).
تقدم أن الماضي: هو ما ضم أوله، وكسر ما قبل آخره.
والمضارع: ما ضم أوله، وفتح ما قبل آخره.
ومثّل: بـ(أكرمَ ويُكْرِمُ)؛ تنبيها بأن الثلاثي كالرباعي، (أَكْرَمَ) مثل (ضَرَبَ).
كذلك المعتل، بقي أبحاث تتعلق بهذا، وهي مسألة المعتل، مثل: بيع، قيل...

(م٢) تقدم أن نائب الفاعل يقوم مقام الفاعل في الأحكام الأربعة، يكون المفعول مرفوعًا بعد كونه منصوبًا، ويكون عمدة بعد كونه فَضْلَة، ويكون واجب التأخير بعد كونه جائز التقديم، وتلحق فعله تاء التأنيث كالفاعل سواءً بسواء.
فلو قلت: (ضَرب زيدٌ هندًا)، هذا لا يعطيك الحق، لكن لما حذفنا الفاعل وأقمت المفعول مقامه، تعين تأنيث الفعل، لتأنيث المفعول الذي صار نائب فاعل، فتقول: (ضُربتْ هند)، وهذا كله تقدم.
وتقدم أن الفعل الماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره: (كُتب، فُهم، عُلم)، وما أشبه ذلك، سواء كان ثلاثيًا مجردًا أو مزيدًا، مثل: (أُكرم، أُستخرج)، فعل متعد: (استخرجت المال من زيد)، أما (انطلق) فعل لازم، تقول: (انطلق زيد)، فليس عندنا مفعول، ولكن تتوصل إليه بالجارّ والمجرور، فتقول: (أُنطلق بزيد)، هنا بـ(زيد) محل نائب الفاعل؛ لأن انطلق فعل لازم لا يتعدى إلى مفعول.
ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٤٩].
"سُقط" فعل ماض مبني للمجهول، "في أيديهم" جارّ ومجرور وهو نائب الفاعل، وما أشبه ذلك. =

ومثله أيضًا: المصدر، فإنه يكون نائب فاعل مثل: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣].

ومثله: الظرف، فإنه يصلح أن يكون نائب فاعل، (صِيم اليوم)؛ ولهذا يقول ابن مالك في الألفية:

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ❁ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ❁ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ (ت١)

إذا وجدنا مفعولا لا نجعل الجارّ والمجرور نائب فاعل أبدًا، ولا نجعل المصدر ولا الظرف نائب فاعل؛ إلا إذا لم نجد مفعولًا، أما إذا كان في الكلام مفعول، فهو المقدم.

كذلك باب (كسا، أعطى) مما ينصب مفعولين، فإن الأول منه هو نائب الفاعل، فتقول: (كُسِيَ زيدٌ جبةً)؛ بمعنى كسيتُ زيدًا جبةً.

(أعطيت عمرًا درهمًا)، (أعطيت) ينصب مفعولين، (عمرو) مفعول أول، (درهم) مفعول ثانٍ، فتقول: (أُعطي عمروٌ درهمًا).

وكذلك -أيضًا- الفعل المعتل، فإنه يُسهل ويكسر أوله، وإن كان أوله مضموما، قلنا: إن الفعل الماضي يضم أوله، يعني ما لم يكن معتلًا -مثلا-: (ضُرب، قُتل، نُصر).

فإذا كان معتل الوسط مثل: (قَالَ، بَاعَ)، لا تقول: (بويع، قويل)، تقول: تسهيلًا (قِيلَ وبِيعَ).

كذلك المعتل بالألف: (اختَار، انقَاد)، تقول: (اخْتِير، انْقِيد)، وما أشبه ذلك.

وقوله: والمضمر اثنا عشر (ضُربتُ) للمتكلم، (ضُربنا) للجماعة المتكلمين، (ضُربتَ) للمخاطب، (ضُربتِ) للمؤنثة المخاطبة، (ضُربتما) للمثنى مطلقًا، (ضُربتم) لجماعة الذكور المخاطبين، (ضُربتن) لجماعة الإناث المخاطبات، (ضُربَ) للمفرد المذكر الغائب، (ضُربتْ) للمفردة المؤنثة الغائبة، (ضُرِبَا) للمثنى الغائبين مطلقًا، (ضُرِبُوا) لجماعة الذكور الغائبين، (ضُرِبْنَ) لجماعة الإناث الغائبات، وهذا يسمى الضمير المتصل.

(ت١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص٢٦).

= الضمير ينقسم إلى قسمين: ضمير متصل، وضمير منفصل.

أما الضمير المتصل تقول: ضابطه هو الذي لا يمكن الابتداء به، ولا يقع بعد (إلّا) في الاختيار، هذا ضابطه.

لا يمكن الابتداء به، لا يمكن أن يكون في أول الكلمة، فمثلًا: (ضُربتُ)، "التاء" ضمير متصل، فلا يجوز أن تقول: (تُ ضُرِبْ)، فالضمير لا يمكن تحويله أول الكلام إلا على شروط، فلا يقع بعد (إلّا) في الاختيار، ما تقول: (ضُرب إلّا تُ)، (ضُرب إلّا وا)، وأما قول الشاعر:

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ✿ أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ(ت-١)

فهذا شاذ. هذا هو المتصل.

أما المنفصل: فهو الذي يقترن بإلّا: (ما قام إلّا أنت)، (ما ضُرب إلّا أنت)، (ما أُكرم إلّا زيد)، يعني: لابد أن يقع بعد (إلّا) أو بعد (إنما): (إنما أنت)، (إنما نحن)، (إنما هو)، (إنما هي)، (إنما هما)، فهذا هو الضمير المنفصل، مثل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، (نحن) ضمير منفصل، لكنها وقعت بعد (إنا).

فلا تقول: (أنا قائم)، تقول: (ما قام إلّا أنا).

فلو قلت: (أنا قائم، ونحن قائمون)، فعند بعضهم جائز، ولكن الظاهر لا أرى مانعًا منه إلّا أنّ المفعول لابد أن يكون بعد (إلّا)؛ لأنه ضمير منفصل.

فإذا قلت: (ما ضُرب إلّا هو)، (ما) نافية، (ضُرب) فعل ماض مبني للمجهول، (إلّا) أداة استثناء، (هو) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل. =

(ت-١) ينظر: "الخزانة" (٢/ ٤٠٥).

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: هو الاسم المرفوعُ العاري عن العوامل اللفظية.

والخبر: هو الاسم المرفوع المُسنَدُ إليه، نحو قولِكَ: «زيدٌ قائمٌ»، و«الزيدانِ قائمان»، و«الزيدونَ قائمون».

والمبتدأ قسمان: ظاهر، ومضمر.

فالظاهر ما تقدم ذكره(م١).

= (ما قام إلّا أنا)، (ما أُقيم إلّا أنا)، (ما أُقيم إلّا عمرو)، وما أشبه ذلك، هذا بالنسبة للضمير المنفصل.

الحاصل: أن الضمير المتصل الذي نحن الآن بصدده هو الذي لا يمكن الابتداء به، ولا يقع بعد (إلّا) في الاختيار.

فإذا قلت: (ضُربتُ)، (ضُرب) فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني على الضم محله الرفع نائب فاعل.

(م١) باب المبتدأ والخبر، هذا هو الثالث، والرابع من المرفوعات.

تقدم مرفوعات الأسماء: الفاعل، ونائب الفاعل والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع: النعت، والعطف، والبدل، والتوكيد.

أما الفاعل ونائب الفاعل، فقد تقدم، وقدمهما المصنف على المبتدأ والخبر.

والسبب في ذلك أن الفاعل أحق بالتقديم؛ لأن العامل فيه لفظي، ونائب الفاعل كذلك العامل فيه لفظي، وأما ابن مالك فقد أخرّ الفاعل ونائبه بعد المبتدأ والخبر، وهو ذات تأخير ابن هشام لهما في القطر(تـ١). =

(تـ١) ينظر: قطر الندى (ص١٣).

= (قام زيدٌ): الذي رفع (زيد) هو (قام)، و(ضُرِب خالدٌ): الذي عمل في رفع (خالد) هو الفاعل، وهو عامل لفظي، بخلاف المبتدأ فالعامل فيه معنوي، فيكون العامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي؛ لهذا قدموا الفاعل، ونائب الفاعل على المبتدأ، كما قدمه المصنف.

فقوله: "المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية".

العامل فيه معنوي، وجميع المرفوعات في باب الرفع، كذلك المنصوبات والمجرورات، العوامل فيها لفظية، وهي نحو مائة عامل.

العوامل مجموعها نحو مائة عامل، وكلها العوامل فيها لفظية، فلو قلت: (ضربت زيدًا)، الذي نصب (زيد) هو الفعل (ضربت).

(جاء زيدٌ): الذي عمل الرفع في دال (زيد) هو الفعل (جاء).

(مررت بزيدٍ): الذي كسر الدال في (زيد) هي الباء، وهكذا.

أما المبتدأ: فإذا قلت: (زيدٌ قائمٌ)، فالذي عمل في (زيد) الرفع معنوي؛ ولهذا تقول في الإعراب: (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، يعني الذي رفعه هو مجرد أنه في أول الكلام، والعوامل المعنوية اثنان لا غير.

قلنا: إن العوامل مائة، ثمانية وتسعون كلها لفظية، واثنان معنويان، وهما المبتدأ والفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم، مثل: (يقوم)، عندما تعرب (يقوم) تقول: (يقوم) فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، هذا الذي رفعه، فأصبح تجرد الفعل من الناصب والجازم معنويًّا.

وبعض النحاة يقول: إن العامل في (يقوم) الياء، وفي (نقوم) النون، وفي (أقوم) الهمزة، وفي (تقوم) التاء، لكن هذا ليس بشيء؛ لأن الشيء لا يعمل فيه الجزء. =

= لأننا نقول في الإعراب: (تقوم) فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، حتى يتضح أن العامل معنوي، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

فكذلك المبتدأ: (زيدٌ قائمٌ)، فلو قلنا لك: تعريف المبتدأ، هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية...

فقولنا: الاسم يشمل الاسم الصريح، والمؤول بالصريح.

الصريح، مثل قولك: (زيد قائم).

المؤول، مثل قول: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، المعنى: سماعُك بالمعيدي خير من أن تراه، ومثل قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]، "سواء" خبر مقدم، "استغفرت" فعل وفاعل، لكنه في محل رفع مبتدأ، يعني سواء استغفارك لهم من عدمه.

بعض النحاة يقولون في تعريف المبتدأ: "هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية".

سيبويه يقول في تعريف المبتدأ: "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"(ت١).

المبتدأ في كتب المنطق يسمونه: "الموضوع والمحمول"، (عمرو قادم)، (زيد ذاهب)، يسمونه: "موضوع ومحمول".

وعلماء المعاني والبيان يسمونه: المسند والمسند إليه، (زيد) هذا مسند إليه، و(قائم) مسند إلى المبتدأ، ولا مشاحة في الاصطلاحات وتنوع العبارات.

المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية، فإذا دخل عليه عامل لفظي، ما صار مبتدأ، مثل: كان وأخواتها، تقول: (كان زيدٌ قائمًا)، الأصل (زيدٌ قائمٌ)، لكن لما أدخلت عليه (كان) رفعته، (كان زيدٌ قائمًا)، فالذي عمل في (زيد) بالرفع (كان). =

(ت١) ينظر: "الكتاب" (٢/ ١٢٦).

= أو (إنّ زيدًا قائمٌ)، إذا أدخلت (إنّ) -وهذه تسمى بالنواسخ كما يأتي- على (زيدٌ قائمٌ)، صارت (إنّ زيدًا قائمٌ)، هذه هي العوامل اللفظية.

الخبر: الاسم المرفوع المسند إلى المبتدأ، والخبر لابد أن يكون مفردًا، ومعنى المفرد: ما ليس بجملة ولا شبيه بجملة.

الظاهر -وقد تقدم ذكره- مثل قولك: (زيد قائم)، (عمرو جالس)، (الله ربنا)، (محمد نبينا)، وما أشبه ذلك، وهذا تقدم.

وهذا الظاهر -أيضًا- لابد أن يكون معرفة، المبتدأ لابد أن يكون معرفة، فلا يجوز الابتداء بنكرة إلا إذا كان هناك مسوغ.

فلو قلت: (رجلٌ قائمٌ)، غلطناك، قلنا: تركيبك غير صحيح، فلابد من مسوغ:

إما بالوصف، مثل: (رجلٌ عالمٌ)، أو -مثلا- نفي أو استفهام، أو تقديم خبر: (عندك رجلٌ).

والمسوغات أنهاها بعضهم إلى نحو نيف وثلاثين، لكنها ترجع في الحقيقة إلى العموم والخصوص، فإذا جاءك المبتدأ منكّرًا تعرف أنه لا يصح الابتداء به إلا إذا كان يفيد العموم، أو التخصيص؛ ولهذا يقول ابن مالك:

وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ❁ مَا لَمْ تُفِدْ كَـ«عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ»

وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا ❁ وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا (ت-١)

فقوله: "ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد"؛ لأن النكرة ما فيها فائدة، لا تفيد شيئا، إلا إذا صحبها مسوغ، كـ"عند زيد نمرةٌ". "نمرة" مبتدأ، لكن تقديم الخبر صار مسوغًا.

لو قلت لك: (أعندك رجل؟).

(رجل) مبتدأ، (عند) خبر مقدم ظرف، والمسوغ هو تقديم الخبر. =

(ت-١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ١٧).

والمضمر اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، نحو قولك: أنا قائم، ونحن قائمون، وما أشبه ذلك(م١).

= أو الاستفهام، مثل: (هل رجل موجود؟)، (أرجل عندك؟)، أما إذا تجرد من الاستفهام ومن إحدى المسوغات، فلا يصح.

أو الوصف، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]، «عبد» مبتدأ، «مؤمن» نعت، «خير» خبر المبتدأ، يسوغ الابتداء بالنكرة الوصف، هذا كله يرجع إلى الظاهر.

وتقدم أن قلنا: إن المبتدأ قد يكون اسمًا صريحًا، وقد يكون مؤولًا بالصريح، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، «أن» حرف مصدري ونصب، «تصوموا» فعل مضارع منصوب بـ «أن» المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، والواو فاعل، «خير» خبر المبتدأ، والمبتدأ هو (أن) وما تلاها في تأويل المصدر في محل رفع مبتدأ، تقديره -والله أعلم-: وصومكم خير لكم، هذا بالنسبة للظاهر.

(م١) **وأما بالنسبة للمضمر**، وكما أشار إليه المصنف هنا: والمضمر اثنا عشر نحو: (أنا) للمتكلم الواحد، و(نحن) للمتكلمين، و(أنت) للمخاطب، و(أنتِ) للمخاطبة، و(أنتما) للمخاطبينِ، و(أنتم) للمخاطبينَ، و(أنتنّ) للمخاطبات، و(هو) للغائب، و(هي) للغائبة، و(هما) للغائبينِ ، و(هم) لجماعة الذكور الغائبينَ، و(هنّ) لجماعة الإناث الغائبات، نحو قولك: (أنا قائم)، و(نحن قائمون)، وما أشبه ذلك.

الضمائر المنفصلة يجوز كونها مبتدأ، ويُبدأ بها الكلام، وتقع بعد (إلا)، بخلاف الضمائر المتصلة، فإنه لا يمكن الابتداء بها، ولا تقع بعد (إلا) في الاختيار، وهذا ما تقدمت الإشارة إليه، والله أعلم.

والخبر قسمان: مفرد، وغير مفرد.

المفرد نحو: زيدٌ قائمٌ.

وغير المفرد أربعة أشياء: الجارّ والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره.

نحو قولك: زيدٌ في الدار، وزيدٌ عندك، وزيدٌ قام أبوه، وزيدٌ جاريته ذاهبة(م١).

(م١) بخلاف المفرد في باب الإعراب، تقدم أن قلنا: المفرد في باب الإعراب: ما ليس مثنىً، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما.

مثل قولك: (مسجد، عمرو، زيد، بكر)، هذا مفرد في باب الإعراب.

(الزيدون قائمون)، ليس هذا مفرد في باب الإعراب، ولكنه مفرد في باب المبتدأ والخبر.

وكذلك المفرد في باب المنادى: ما ليس بمضاف، ولا شبيه بالمضاف، مثل: (يا زيد)، هذا مفرد، (يا زيدون أقبلوا)، (يا زيدان أقبلا)، هذا مفرد.

بخلاف قولك: (يا عبد الله)، هذا ليس مفردًا، إنما مضاف في باب النداء، أو -مثلا-: (يا رفيقًا بالعباد)، وهو ما اتصل به شئٌ من تمام معناه.

أما المفرد في باب المبتدأ الذي نحن الآن بصدده، فهو: ما ليس بجملة، ولا شبيه بجملة.

إذن، المفرد في باب الإعراب: ما ليس مثنىً، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما.

والمفرد في باب النداء: ما ليس بمضاف، ولا شبيه بالمضاف، ومثله: باب (لا): ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، كما يأتي، هذه ناحية.

الناحية الثانية: الخبر لابد من تطابقه مع المبتدأ، إفرادًا -عرفنا الإفراد- وتنكيرًا، وتأنيثًا. =

= فلا يصح أن تخبر عن المبتدأ وهو مفرد بما ليس هو مفرد، إلا أن يكون جملة لها رابط، أو شبيه بالجملة كما يأتي.

فتقول: (زيدٌ قائم)، هذا مفرد مطابق، (هند قائمة)، هذا مطابق، (الهندان قائمتان)، هذا مطابق.

فلو قلت -مثلًا-: "الفجر فجران"، (التيمم ضربتان)، فهذا ليس متطابقًا؛ لأن (ضربتان) مثنى، و(التيمم) ليس مثنى، ونحن قلنا: لابد من تطابق الخبر مع المبتدأ.

(الزيدان قائمان)، فلا يجوز أن تقول: (زيد قائمان).

والجواب على مثل حديث «الفجر فجران»(تـ١): أن الخبر محذوف، وهو مضاف، فأقيم المضاف إليه مقامه، وارتفع ارتفاعه، والمعنى: (الفجر ذو فجرين)، (التيمم ذو ضربتين)، فحذفت (ذو)، وأقيم مقامها (ضربتين)، فرفعت وأصبحت (ضربتان)، على قول ابن مالك:

وَمَـا يَلِـي الْمُـضَافَ يَـأْتِي خَلَفَـا ❁ عَنْـهُ فِـي الإِعْـرَابِ إِذَا مَـا حُـذِفَا(تـ٢)

ومثله: ما تقدم في عبارة مرت عند ابن آجروم: "المعربات قسمان"، (المعربات) جمع، (قسمان) مثنى، فكيف يخبر عن الجمع بمثنى؟

نقول: إما أن تكون (ال) أكسبته الجنسية، وأفقدته معنى الجمعية، أو يقال: (المعربات ذوات قسمين)، فحذف (ذوات)، وأضيف المضاف إليها مقامها، فارتفع ارتفاعها.

المفرد كما تقدم: ما ليس بجملة، ولا شبيه بجملة.

وغير المفرد: وهو إما جملة، وإما شبيه بالجملة (ظرف، جارّ ومجرور). =

(تـ١) أخرجه الحاكم في المستدرك (ح: ٦٨٧-٦٨٨-١٥٤٩)، وابن خزيمة في صحيحه (ح: ٣٥٧- ١٩٢٧).

(تـ٢) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٣٨).

= الظرف والجارّ والمجرور لا يكونان خبراً إلا بشرط أن يكونا تامين، فإن كانا غير تامين ما صح.

التام: هو الذي ينتظم مع المبتدأ ويعطي جملة مفيدة: (زيدٌ في الدار) هذا تام، (في الدار) جارّ ومجرور متعلق بمحذوف، تقديره: زيدٌ مستقر في الدار، أو كائن في الدار.

(زيدٌ عندك) ظرف، التقدير: زيدٌ مستقر عندك.

ويقول ابن مالك:

وَأَخْبَـرُوا بِظَـرْفٍ اوْ بِحَـرْفِ جَـرّ ✻ نَـاوِينَ مَعْنَـى «كَـائِنٍ، أَوِ اسْـتَقَرّ»(ت-١)

فإذا كان الظرف أو الجارّ والمجرور ليس تامين، لا يصح أن يكونا خبراً، كما لو قلت: (زيدٌ بك)، لم نفهم شيئًا من قولك: (زيد بك)، فأصبح الجارّ والمجرور غير تام، فإن قلت: أنا أعني (زيد واثق بك) -مثلًا-، قلنا لك: هذا غلط؛ لا يصح.

لا بأس إن قلت: (زيد واثق بك)، ولكن (زيد بك) ما أعطتنا فائدة إلا بذكر متعلقها، وما دام الفائدة لم تتم، فلا يصلح أن تكون خبراً.

بخلاف قولك: (زيد عندك)، أو (زيد في الدار).

كذلك الظرف إذا كان غير تام لا يصح أن يكون خبراً: (زيد اليوم)، قلتَ: أقصد (زيد قادم اليوم)، نقول: لابد من الخبر؛ لأن الظرف مع المبتدأ لم تتم به فائدة.

ونحن قلنا: إن الشبيه بالجملة -الظرف والجارّ والمجرور- لابد أن يكونا تامين، ونعني بالتامين: أن يكونا مع المبتدأ منتظمًا جملة مفيدة، مثل: (زيد عندك)، (زيد في الدار).

فنقول: (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، (في الدار) جارّ ومجرور، والخبر الجارّ ومجرور ومتعلقه، بمعنى زيد كائن في الدار، أو مستقر في الدار. =

(ت-١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ١٧).

= أو أن الخبر جملة، والجملة إما أن تكون جملة فعلية، أو جملة اسمية، فإن كان الخبر جملة فلابد له من رابط يربط الخبر مع المبتدأ، مثل قولك: (زيد قام أبوه)، (زيد) مبتدأ، (قام) فعل ماض، (أبو) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، (أبو) مضاف، والضمير مضاف إليه مبني على الضم محل جر بالمضاف.

والخبر في (زيد قام أبوه) -الجملة من الفعل والفاعل- جملة فعلية محلها رفع خبر المبتدأ، والرابط الهاء في قام أبوه.

الرابط: وجود ضمير يعود على المبتدأ، فالخبر الذي هو جملة اشتمل على ضمير عائد على المبتدأ: (زيد قام أبوه)، (زيد ذهب أخوه)، وما أشبه ذلك.

أو أن الجملة اسمية مثل: (زيد جاريته ذاهبة)، فتقول: (زيد) مبتدأ، (جاريته): (جارية) مبتدأ ثان وهو مضاف، والضمير مضاف إليه، (ذاهبة) خبر المبتدأ الثاني، الجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملة اسمية، محلها رفع خبر المبتدأ الأول.

الرابط هو الضمير في جاريته؛ لأن الهاء في جاريته تعود على المبتدأ الأول.

ومن الروابط أيضًا اسم الإشارة إذا كانت عائدة على المبتدأ نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، (لباس) مبتدأ، (لباس) مضاف، (التقوى) مضاف إليه، (ذا) اسم إشارة مبني على السكون، محله رفع على الابتداء، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، (خير) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملةٌ اسميةٌ محلها رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط الإشارة (ذلك)؛ لأن الإشارة عائدة على لباس، فهذا من جملة الروابط.

أو إعادة اللفظ بلفظه، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، «الحاقة» مبتدأ، «ما» مبتدأ ثان، «الحاقة» الثانية خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر في =

= محل رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط إعادة اللفظ بلفظه، ﴿ٱلْحَاقَّةُ ① مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ① مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢].

أو قد يكون الثاني هو عين الأول، يعني المبتدأ الثاني هو عين المبتدأ الأول، مثل: "نطقي الله حسبي"، (خير ما قلت: لا إله إلا الله)، (خير الكلام: لا إله إلا الله).

(لا إله إلا الله): جملة خبر للمبتدأ، والرابط أن الثاني (لا إله إلا الله) عائد على خير.

"نطقي الله حسبي"، «نطقي» مبتدأ، «الله» مبتدأ ثان، «حسبي» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر جملةٌ اسميةٌ محلها رفع خبر للمبتدأ الأول، والرابط أن المبتدأ الثاني هو عين المبتدأ الأول، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، «هو» مبتدأ، «الله» مبتدأ ثان، «أحد» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملةٌ اسميةٌ في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، والرابط المبتدأ الثاني هو عين المبتدأ الأول.

ثم المفرد، قلنا: إن المفرد ما ليس بجملة، ولا شبيه بالجملة، فهو يختلف إن كان الخبر مشتقًا، هذا واضح، مثل: (زيدٌ قائمٌ).

أو غير مشتق، جامد، فننظر: إن كان معنًى، فهذا لا يصلح أن يكون خبرًا لجامد، فلا تقول -مثلًا- إذا كان الخبر معنى، والمبتدأ جثة -أي جسم- إلا على تأويل، ولهذا يقول ابن مالك:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ✺ عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا (ت-١)

فلا تقل: (زيدٌ اليوم)، (اليوم) زمن، و(زيد) جثة، لا يصلح. =

(ت-١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١٧).

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظَنَنْتُ وأخواتها.

فأما كان وأخواتها: فإنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي: (كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار...)(م١).

= بخلاف إذا أفاد: (الرطب شهري الربيع)، (الرطب) جثة، (شهري) زمن، فقد تقول: كيف يكون (شهري) خبرا للمبتدأ، والمبتدأ جثة -جسم-، و(شهري) زمن، فهل الزمن يكون خبرًا لجثة؟

نقول لك: نعم، إذا أفاد، والمعنى: الرطب شهري الربيع، يعني الرطب حاصل في شهري ربيع، وما أشبه ذلك، والله أعلم.

(م١) **العوامل جمع عامل**، وهو كما عرفه الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"(تـ١)، مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا، نحو: (جاء زيد)، (رأيت زيدًا)، (مررت بزيد)، وتسمى النواسخ؛ لأنها نسخت المبتدأ عن كونه مبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، وأصبح الذي رفع المبتدأ عامل لفظي.

والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فإذا قلت: (زيد قائم)، مبتدأ وخبر، ولما أدخلت عليه (كان) قلت: (كان زيدٌ قائمًا)، فالذي رفع (زيدا) هو (كان)، تغير حكمه، لا نقول: رُفِعَ (زيد) لأنه مبتدأ؛ لأن (كان) جاءت فرفعته على أنه هو اسم لها، زال حكم المبتدأ ونسخته؛ لأن النسخ لغةً: الإزالة، يقال: (نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ)، إذا أزالته.

(نسختِ الرياحُ آثارَ الديارِ)، إذا غيرتها، فكان وأخواتها غيرت المبتدأ عن رفعه بأن رفعه عامل آخر، هذا هو المعنى. =

(تـ١) ينظر: "التعريفات" (ص١٤٥).

= ثم نعرف أن هذه العوامل تنقسم إلى قسمين: أفعال وحروف.

فالأفعال كان وأخواتها، والحروف إن وأخواتها، وأما ظننت وأخواتها فهي أفعال.

فالمصنف قدم الأفعال؛ لأن الفعل أقوى من الحرف، ثم ثنى بالحرف، وأخّر (ظنّ) وإن كانت فعلًا؛ لأن (ظنّ) وأخواتها من أفعال القلوب، تسمى أفعال القلوب، وأفعال الشك واليقين؛ لأنها نصبت المبتدأ. (زيدٌ قائمٌ) قلت: (زيدًا قائمًا)، بخلاف (إن).

(إنّ) وإنْ كانت حرفًا، فهي أبقت الخبر، تقول: (إنّ زيدًا قائمٌ).

فلما كانت (ظنّ) التي هي أفعال الشك واليقين، ويطلق عليها أفعال القلوب، عملت وغيبت المبتدأ والخبر بأن نصبتهما استحقت التأخير.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وهي: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظنّ وأخواتها.

فأما كان وأخواتها: فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وتسمى ناقصة، وهي باعتبار كان وأخواتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام.

بالنسبة إلى (كان): تارة تكون ناقصة، وتحتاج إلى خبر، يعني الجملة التي تحتاج إلى خبر، (كان زيد مقيمًا).

وتارة تكون زائدة، لا تحتاج إلى شيء، لا اسمًا ولا خبرًا. وضابط الزائدة:

أن تقع بين شيئين متلازمين، نحو: (لم يوجد كان مثلك)، يعني: لم يوجد مثلك، فأدخلنا كان بين الفعل ونائب الفاعل، بين شيئين متلازمين.

أو بين الجار والمجرور، مثل قول الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ❁ عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ [ت-١] =

(ت-١) ينظر: "خزانة الأدب" (٩/ ٢٠٧).

= أو بين النعت والمنعوت، مثل: (مررت بزيد كان العاقل)، هذه زائدة؛ لأنها وقعت بين شيئين متلازمين.

ومنه قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا رأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ ۞ وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ (تـ١)

يعني وجيران لنا كرام، فأدخل (كان) بين النعت والمنعوت، فكانت زائدة؛ لأنها دخلت بين شيئين متلازمين، هذه هي الروابط الزائدة، أو بين الصلة والموصول، مثل: (أقبل الذي كان عرفته).

والثالث: تحذف مع اسمها، وإبقاء خبرها، يعني تحذف هي واسمها جميعًا ويبقى خبرها.

وضابطها: أن تقع بعد (إن وَ لو)، فإن وقعت بعد (إن وَ لو)، فإنها تحذف مع اسمها، مثلًا: (التمس ولو خاتمًا من حديد)(تـ٢) ، يعني التمس ولو كان خاتمًا من حديد، فتعرب (التمس) فعل أمر، (لو) حرف شرط، (خاتمًا) خبر كان المحذوفة؛ لأنها تحذف بعد (لو).

قال ابن مالك:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ ۞ وَبَعْدَ «إِنْ، وَلَوْ» كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ (تـ٣)

(وإن خيرًا فخيرٌ)، يعني إن كان العمل خيرًا.

وكان: فعل ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر، قال الله تعالى: ﴿ دَرَجَٰتٖ مِّنۡهُ وَمَغۡفِرَةٗ وَرَحۡمَةٗۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٩٦]، وهنا تفيد الدوام. =

(تـ١) ينظر: "ديوان الفرزدق" (٢/ ٢٩٠).

(تـ٢) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٥١٣٥) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(تـ٣) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١٩).

وقد تفيد الانقطاع، مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، يعني قبل أن يُخلق.
و(أمسى)، (أمسى) هو من زوال الشمس إلى نصف الليل، هذا هو وقت المساء كلها، فتقول: (أمسى الرجل مجتهدًا)؛ أما إذا أردت أنه دخل المساء تكون تامة، مثل: (أمسى زيد)؛ بمعنى دخل في المساء.
و(أصبح)، كذلك تقول: (أصبح الرجل معافًا)، فالصبح يدخل من منتصف الليل إلى زوال الشمس، كل هذا يسمى الصبح بالنسبة للغة.
وتأتي تامة، تقول: (أصبحنا) ما دمنا دخلنا في زمن الصبح.
(أضحى)، والضحى في اللغة: يبتدئ من ابتداء الشمس في الوضوح إلى الزوال، فتقول: (أضحى الرجلُ مجتهدًا)، (أضحى) فعل ماض من أخوات (كان)، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، (الرجل) اسم (أضحى)، (مجتهدًا) خبرها، وكذلك تأتي تامة، (أضحينا)، بمعنى دخلنا في وقت الضحى.
(ظل)، تفيد الدوام والاستمرار، ولكن المعروف هو اتصاف المخبر بها نهارًا؛ هو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، كما لو قلت: (ظلّ زيدٌ صائمًا)، وقد تفيد الدوام والاستمرار، كما لو قلت: (ظلّ الرجلُ سفيهًا).
(وبات)، تأتي تامة، بمعنى (بات زيد)، يعني دخل في وقت البيتوتة، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر: (بات زيدٌ ساهرًا).
(صار)، كذلك من أخوات كان، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي تفيد الانتقال، التحول من صفة إلى صفة، ومن حقيقة إلى حقيقة.
فالتحول من صفة إلى صفة، مثل قولك: (صار زيد فقيهًا)، (صار عمرو عالمًا).
من حقيقة إلى حقيقة: (صار الطين خزفًا)، وتأتي (صار) بمعنى (كان)، وهذه كلها تأتي بمعنى (صار): ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، يعني وصرتم أزواجًا ثلاثة، والله أعلم.
أما ما بقي من أخوات كان، (ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتىء، مادام)، يأتي بيانه إن شاء الله، والله أعلم.

وليس، وما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح، وما دام.

وما تصرف منها، نحو: كان، ويكون، كن، وأصبح، ويصبح، أَصْبِح.

نقول: كان زيدٌ قائمًا، وليس عمروٌ شاخصًا، وما أشبه ذلك(م١).

(م١) القسم الثاني من أخوات كان:

تقدم أنَّ (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي أفعال، وأن المصنف قدم الأفعال على الحروف.

وقلنا لك كما تقدم: إنّ (كان) تأتي ناقصة، وكذلك بقية أخواتها، وتأتي تامة، وكذلك بقية أخواتها.

فتقول -مثلًا- في (كان التامة): (كان زيد) بمعنى وجد.

(أصبحنا): بمعنى دخلنا في الصباح.

(أمسينا): بمعنى دخلنا في المساء.

كان تعمل سواء كانت ماضيًا أو مضارعًا، أو مصدرًا أو أمرًا: (كان زيدٌ قائمًا)، (يكون عمرو شاخصًا)، ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ﴾ [النساء: ١٣٥]، أو مصدرًا: (وكونك إياه عليك يسير).

أو كما يأتي: (ليس، وما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وما دام).

أما (ليس): فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهو بوجودها نفي، هي بنفسها تنفي الشيء، وهي لا تتصرف، فهي من أدوات النفي، فمثلًا تقول:

(ليس زيدٌ قائمًا)، (ليس عمرو قادمًا)، بمعنى ما عمرو قادم، فهي تدل على ما دلت عليه أدوات النفي.

وهي فعل جامد، ترفع الاسم وتنصب الخبر، من أخوات كان، ولم تكن من الأفعال المتصرفة.

و(ما زال)، زال من أخوات كان، ترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن لابد أن يتقدمها نفي أو شبهه، فتقول: (ما زال زيدٌ مقيمًا)، ومثله: الاستفهام أو النهي. =

= و(زال) التي ترفع الاسم وتنصب المبتدأ، هي التي مضارعها (يزال)، بمعنى يستمر.

أما التي مضارعها (يزول) ، بمعنى يتحول، هذه ليست من أخوات كان، لا ترفع المبتدأ ولا تنصب الخبر، وهي فعل، كـ(قام يقوم)، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، بمعنى أن تتحول.

فإذا كانت (زال) بمعنى التحول، فإنها لا تعمل، مثل: (زالت الشمس)، بمعنى تحولت من الشرق إلى الغرب، فهذه لا تعمل؛ لأن مضارعها (تزول)، (زالت الشمس - تزول) ، (زالت السماوات - تزول)، بمعنى تحولت.

أما إذا كان (زال) بمعنى (يزال) التي تفيد الاستمرار والبقاء، فهذه ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، (لا) نافية، (يزال) فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون، و(الواو) اسم (زال)، (مختلفين) خبر (زال)، يعني اختلافهم مستمر لا يتحولون عنه.

والآية: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، يعني لو شاء ربك لجعلكم مؤمنين، ولكن لا يزال هذا يهوديا، وهذا نصرانيا، وهذا مسلما، ثم المشرك أيضًا، الشرك مختلف، واليهودية مختلفة، والنصرانية مختلفة، والمجوسية مختلفة، والمسلمون -أيضًا- مختلفون.

فـ(زال) هنا معناها: أن خلافهم بينهم مستمر لا يتحول من حالة إلى حالة، هذه التي ترفع الاسم وتنصب الخبر.

أما إذا كانت بمعنى التحول، فهذه لا تعمل، مثل: (زالت الشمس)، وأمثالها.

و(ما برح)، من أخوات كان، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لكن بشرط أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام، لا يستعمل منها إلا الماضي أو المضارع، مثل: =

وأما (إِنَّ) وأخواتها، فإنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي: (إِنَّ، وأَنَّ، ولكنّ، وكأَنّ، وليت، ولعل).

تقول: إن زيدًا قائمٌ، وليت عمرًا شاخصٌ، وما أشبه ذلك(م١).

= وَأَبْـــرَحُ مَـــا أَدَامَ اللهُ قَـــوْمِي ❁ بِحَمْــدِ اللهِ مُنْتَطِقــاً مُجِيــدَا(تـ١)

و(أبرح) بمعنى لا أبرح، أو (والله لا أبرح).

و(ما فتىء)، (ما فتىء الرجل متكلمًا)، ومنه: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، قالوا والله لا تفتىء تذكر يوسف، فحذفت أداة النفي؛ لأن المعنى يقتضيه.

(وما انفك) مثل (ما زال): (ما انفك الرأي).

وما دام، لابد أن يتقدمها (ما) المصدرية، كما قال ابن مالك:

وَمِثْـلُ «كَـانَ» «دَامَ» مَـسْبُوقًا بِـ«مَـا» ❁ كَـ«أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا»(تـ٢)

وهذه تعمل بشرط أن يتقدمها نفي أو شبهه، مثل: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

فالحاصل: أنها لابد أن يتقدمها نفي أو شبهه؛ لكي ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

(م١) القسم الثاني من العوامل، ينصب المبتدأ على أنه اسم لها، ويرفع الخبر على أنه خبر لها، فقولك: (زيدٌ قائمٌ)، (زيد) مبتدأ، (قائمٌ) خبر، أدخلت عليه (كان)، قلت: (كان زيدٌ قائمًا)، أصبح المبتدأ اسم كان، والخبر نصب على أنه خبر كان. =

(تـ١) ينظر: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (١ / ٢٦٤).

(تـ٢) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١٩).

= (إنّ)، (إنّ) تنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها، فقولك: (زيدٌ قائمٌ)، أدخلت عليه إن: (إن زيدًا قائمٌ).

وهي ستة حروف، إنّ وأخواتها ستة، (إنّ) بالكسر وتشديد النون، و(أنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون، و(كأنّ، ولكنّ، ولعل، وليت).

تقول: (إنّ زيدًا قائمٌ)، (ليت عمرًا شاخصٌ)، وما أشبه ذلك.

أما (إنّ): فهي بالكسر، وهي تكسر في ابتداء الكلام، تقول: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٤﴾ [الحُجُرات:١٤]، (إن زيدًا رجلٌ فاضل).

وكذلك تكسر (إنّ):

في بدء الصلة: (جاء الذي إنه متكلم).

أو بعد واو القسم، فإنها تكسر: (والله إن زيدًا قائم)، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]، ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

أو سبقت بالقول، فإنها تكسر: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ [مريم: ٣٠]، إلى غير ذلك مما يأتي بيانه.

وأما (أنّ) بالفتح، فهي تسد مسد المصدر إذا كانت مع منصوبها بمعنى المصدر، فهي تنصب، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]، (أنّ) وما دخلت عليه في محل رفع نائب فاعل، (قل أوحي إلي استماع نفر من الجن)، أو في محل نصب مفعول: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، إلى غير ذلك.

فـ(أنّ) إذا سدت مسد المصدر، سواء كانت أُوّلت مع منصوبها بفاعل أو بمفعول أو غير ذلك، فإنها تفتح.

أو إذا دخل عليها حرف جر: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ١٣]، فهي تفتح. =

ومعنى إنّ، وأنّ للتوكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتشبيه، وليتَ للتمني، ولعلّ للترجي والتوقع(م١).

= و(كأنّ)، للتشبيه: (كأنّ زيدًا أسدٌ)، ويأتي بيانه في: إنّ، وأنّ، وكأنّ.

و(لكنّ)، للاستدراك: (ما قال زيدٌ شيئًا لكنه تكلم بكذا وكذا)، فهي استدراك لمعنى شملته جملة سابقة.

(ما ضرب زيدٌ عمرًا لكنه تكلم عليه)، وما أشبه ذلك.

و(لعل)، تنصب الاسم وترفع الخبر: (لعل زيدًا قادمٌ)، وهي للترجي، ولها معاني يأتي بيانها فيما بعد.

(ليت)، للتمني، سواء كانت للتمني مما لا طمع فيه، أو في طمعه عشق، مثل: (ليت الشبابَ يعود يومًا)، هذا ما فيه طمع.

أو فيه طمع، مثل: (ليت لي قنطارًا من ذهب فأتصدق منه)، فإنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، مثل قولك: (إن زيدًا قائمٌ)، و(ليت عمرًا شاخصٌ)، وما أشبه ذلك.

(م١) معنى (إنّ، وأنّ) للتأكيد، يعني تأكيد النسبة، نسبة القيام إلى شيء، فأنت إذا قلت: (زيد قائم)، فهمنا من هذا حدوث قيام زيد.

وإذا قلت: (إن زيدًا قائم)، صار أبلغ من قولك: (زيد قائم)، متى جئت بـ(إنّ) استفدنا مزيدًا من التأكيد بقيام زيد، كما لو جئت باللام أيضًا، فإنها ترفع الإيهام والشك، ويكون تأكيدا بعد تأكيد، إذا قلت: (إنّ زيدًا لقائم).

فاللام هنا أفادت مزيدًا من التأكيد لا يحتمل أي شيء.

ومعنى إنّ وأنّ للتأكيد، وكأنّ للتشبيه: (كأنّ زيدًا أسدٌ)، (كأنّ عمرًا حمارٌ)، وما أشبه ذلك، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر،

(لكنّ) للاستدراك، تقول: (أخطأ زيدٌ لكنه معذور)، يعني معذور في خطئه، رفعت ما قد أثبته من خطأ زيد برفع الحرج عنه، وهي تفيد الاستدراك؛ لأن قولك: أخطأ زيد، أثبت أنه مخطئ، لكن رفعته بأنك استدركت ما تضمنته الجملة من إيقاع الخطأ على زيد بقولك: (لكنه معذور). =

= وكذلك (ليت): فإنها تقوم بما لا طمع فيه ومستحيل وجوده: (ليت الشبابَ عائدٌ).
أو فيه مطمع لكنه عسير تحصيله بالكلية، كأنْ يقول الفقير: (ليت لي قنطارًا من ذهب)، وما أشبه ذلك.
وكذلك (لعل): فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي على قسمين: ترجي، وتوقع.
فلعل الترجي: إن كانت للأمر المحبوب، فهي للترجي، (لعل اللهَ يرحمنا)، (لعل زيدًا قائمٌ)، هذا للترجي.
لعل التوقع مثل قولك: (لعلّ العدوَ هالكٌ)، فهو لتوقع الشر، والمعنى في الحقيقة كلها للترجّي حتى ما يسمى للتوقّع، فإنه للترجّي؛ لأنك تترجى أن العدوَ هالكٌ.
هذه ستة حروف: (إنّ، أنّ، لكنّ، كأنّ، ليتَ، ولعلّ)، هذه ستة حروف ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.
إذا تبين هذا، فنقول: أنّ (إنّ) وأخواتها لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلا يصح أن تقول: (إنّ قائمٌ زيدًا)، هذا لا يصح.
كما لا يصح تقديم الخبر عليها، نحو: (قائم إن زيدًا)، إنما لابد من تأخير الخبر وتقديم الاسم، تقول: (إن زيدًا قائمٌ)، إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، يجوز تقديمه حينئذ، (إنّ في الدار زيدًا)، (إنّ عندك خالدًا)، ولهذا قال الحريري في الملحة:

وَلا تُقَدِّمْ خَبَرَ الْحُرُوْفِ ✽ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ

كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ لِزَيْدٍ مَالا ✽ وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالا(تـ١)

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦]
﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]، فإذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، جاز تقديمه على الاسم، وإلا فلا. =

(تـ١) (ص٥٠).

وأمّا ظَنَنْتُ وأخواتها، فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها.

وهي: (ظننت، حسبت، خلت، زعمت، رأيت، علمت، وجدت، اتخذت، جعلت، سمعت).

= ثم نعرف أن (إنّ) -كما أشرنا إليها سابقًا- المكسورة تكسر في:

أولًا: الابتداء، مثل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، إذا كانت في بدء الكلام فإنها تكسر، فلو قلت: (أن زيدًا)، غلطناك، قلنا: يا أخي هذه جملة ابتدائية، كيف تفتحها؟ بل لا بد أنك تقول: (إنّ)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

ثانيًا: تكسر (إنّ) إذا وقعت بعد الصلة، صلة الموصول: (جاء الذي إنه فاضل).

ثالثًا: بعد الجملة القولية: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

رابعًا: إذا وقعت بعد حتى: (حتى إن زيدًا قائمٌ).

خامسًا: إذا وقعت بعد ألَا الاستفتاحية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف:١٣].

سادسًا: إذا وقعت بعد جملة وهي في محل ابتداء، فإنها تكسر، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥]، إن العزة لا تعلق لها بقوله: «لا يحزنك قولهم».

المعنى: ولا يحزنك قولهم بما قالوا، اعلم أن العزة لله، فهي في الحقيقة جملة ابتدائية.

سابعًا: إذا وقعت بعد (حيث) أو (إذا) الفجائية، ففيها وجهان الفتح والكسر، ولكن الكسر أرجح.

(اجلس حيث إن زيدًا جلس)، (تكلم حيث إن زيدًا تكلم)، وما أشبه ذلك، والله أعلم.

تقول: ظننت زيدًا منطلقًا، وخِلْتُ عمرًا شاخصًا، وما أشبه ذلك(م١).

(م١) **الثالث من النواصب**: تقدم لنا كان وأخواتها، وأنها ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها.

وتقدمت لنا إن وأخواتها على أنها تنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها.

وهذه ظن: تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها.

أخرها المصنف مع أنها أفعال، والأولى تقديم الفعل على الحرف، لو قلت -مثلًا-: جرت عادة النحاة أنهم يقدمون الأفعال على الحروف؛ لأن الفعل كما تقدم بيانه: كلمة دلت على معنىً في نفسها، واقترنت بزمان.

الحرف: كلمة دلت على معنىً في غيرها، ولم تقترن بزمان.

فالتي معناها في نفسها مقدم على التي معناها في غيرها، كما كان المصنف في أول الرسالة، فإنه قدم الأفعال على الحروف.

وأخرها؛ لأنها نصبت الجزأين المبتدأ والخبر، بخلاف (إنّ)، فإنها أبقت الخبر على حاله، فتقول:

(زيدٌ قائمٌ): أدخلت عليه (إنّ)، فتقول: (إنّ زيدًا قائمٌ) الخبر بقي مرفوعًا.

أما ظننت: (ظننت زيدًا قائمًا)، فلما أثرت في المبتدأ والخبر هذا التأثير استحقت التأخير، هذا هو السبب.

ثانيًا: ظننت وأخواتها تسمى أفعال القلوب: (ظننت، حسبت، خلت، زعمت، دريت، رأيت، علمت، وجدت، اتخذت)، أما (جعلت) فتسمى من أفعال التحويل، وما في معناها.

ووجه (ظننت) من أفعال القلوب؛ لأن الظن ينبع من الجوارح من القلب، تقول: (ظننت زيدًا متهمًا)، أنت لم تتهمه بأيديك ولا بعيونك وإنما بقلبك. =

= (علمت المسألة)، فأنت لم تعلمها بيديك ولا بعيونك ولا برجليك، وإنما علمتها بقلبك، تأملت حتى ظهر لك.

تقول -مثلًا-: (زعمت)، شيء في القلب، وإن كان (زعم) تطلق ويراد بها الفعل الحقيقي، كقول أبي طالب:

دَعَوْتَني وَزَعَمْتَ أَنكَ نَاصِحِي ❁ وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينًا (تـ١)

فقول: (دعوتني وَ زعمت) أنه معتقد أنه ناصره، ليس هو زعم من باب أنّ خبرك عندي غير صحيح، فهي تطلق والمراد بها غير صحيح، وكلها من أفعال القلب.

ومنه قول الشاعر(تـ٢):

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ❁ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدبُّ دَبِيبًا (تـ٣)

فهي من أفعال القلوب.

و(علم) هنا هي القلبية: (علمت زيدًا منطلقًا).

كذلك (رأيت) القلبية أيضًا:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ❁ مُحافَظَةً وأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا (تـ٤)

أما الرؤية البصرية، فهذه تنصب مفعولًا واحدًا، (رأيت زيدًا). =

(تـ١) ينظر: "دلائل النبوة" (ص ٢/ ١٨٨).

(تـ٢) هذا البيت لأمية الحنفي، واسمه أوس. ينظر: "شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية" (ص١/ ١٠٤).

(تـ٣) ينظر: "العين"، مادة (زعم).

(تـ٤) ينظر: "المقتضب" (٤/ ٩٧).

= كما أن (ظنَّ) -أيضًا- في بعض حالاتها تطلق ويراد بها اليقين، تنصب مفعولًا واحدًا، ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦].

وتطلق ويراد بها الاتهام، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، أي: بمتهم.

و(علم)، (علمت المسألة) هذه تنصب مفعولًا واحدًا إذا كانت بمعنى عرفت.

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ ❁ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ (تـ١)

يعني إذا كانت بمعنى الاتهام، و(علم) بمعنى عرف، تنصب مفعولًا واحدًا.

وكذلك (**حسبت**): (حسبت الرجلَ صادقًا)، (حسبت الخبرَ صحيحًا).

أصلها: الرجل صادق، الخبر صحيح، مبتدأ وخبر.

(**جعلت**): (جعلت الطينَ أبريقًا)، أصلها الطين أبريق.

(**اتخذ**): (اتخذت زيدًا صديقًا)، أصلها زيدٌ صديقٌ.

(**خلت**): (خلت الهلالَ لائحًا)، الهلالُ لائحٌ.

(**وجدت**): (وجدت المعروفَ محبوبًا)، (المعروف) مفعول أول، (المحبوب) مفعول ثاني، المعروفُ محبوبٌ.

ظنّ وأخواتها يتعلق بها أبحاث أخرى، وهي مسألة الإلغاء والتعليق: (ظننت ما محمد كاتب)، وهل إلغاء عملها لفظًا ومعنى أم لفظًا فقط؟ وما أخذ عليه؟ وما هي أدوات التعليق؟ وما معنى قول ابن مالك:

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا ❁ مِنْ قَبْلِ «هَبْ» وَالأَمْرَ «هَبْ» قَدْ أُلْزِمَا؟ (تـ٢)

إلى آخره. وكذلك ما هي الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل؟ (أعلم، أرى، إلى غير هذا).

(تـ١) **ينظر**: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٢).

(تـ٢) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص٢٣).

باب النعت

النعت تابع للمنعوت في: رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره.

تقول: قام زيد العاقل، رأيت زيدًا العاقلَ، ومررت بزيدٍ العاقلِ(م١).

(م١) **النعت**: نعت حقيقي ونعت سببي.

النعت الحقيقي: هو الجاري على من هو له.

النعت السببي: هو الجاري على غير من هو له.

فالنعت: هو المتمم لما سبق به علاقة بينه وبين منعوته، والنعت يتبع منعوته إن كان حقيقيًّا في أربعة من عشرة.

وإن كان سببيًّا ففي اثنين من خمسة، كما يأتي.

والنعت الحقيقي قلنا لك: إنه هو الجاري على من هو له، مثل: (زيد العاقل)، هذا حقيقي، (عمرو الكاتب)، (خالد الشاعر).

هذا إذا جرى على من هو له، فهذا حقيقي.

إذا كان النعت جرى على غير من هو له، فيسمى نعتًا سببيًّا، مثل قولك: (رأيت زيدًا القائم أبوه)، (القائم) لا يرجع على (زيد)، هو نعت لـ(زيد)، لكن ليس نعتًا حقيقيًّا، ولكنه نعت سببيّ.

لأننا قلنا لك: إن النعت السببي: الجاري على غير من هو له، فالقائم جرى على غير (زيد) وهو أبوه.

أو قلت -مثلًا-: (مررت برجل قائمة أمه)، (مررت) فعل وفاعل، بـ(رجل) جارّ ومجرور، (قائمة) نعت لـ (رجل)، (أمه) فاعل؛ وذلك لأن قائمة لم تجرِ على (زيد) بل جرت على أمه، فهذا واضح للتفريق بين النعت الحقيقي والنعت السببي.

ثم إن **النعت السببي** يتبع منعوته في اثنين من خمسة، في أحد أوجه الإعراب التي هي: (الرفع، النصب، الخفض). =

= وفي التعريف والتنكير، هذا إذا كان سببيًّا، اثنين من خمسة، تقول مثلًا: (مررت برجلٍ قائمةٍ أمه)، (رجل) مجرور، (قائمة) مجرور، هذا واحد.

(رجل) نكرة، (قائمة) نكرة، هذه اثنين من خمسة.

وأما إذا كان حقيقيًا: (مررت برجل عاقل)، (مررت بزيد الكاتب)، فهو تبعه في أربعة من عشرة:

واحد من أوجه الإعراب، وهو الخفض والرفع والنصب: (مررت برجل).

وواحد من التعريف والتنكير: (مررت برجل شاعر).

وواحد من التذكير والتأنيث: (رجل شاعر).

وواحد من الإفراد والتثنية والجمع: (رجل) مفرد (شاعر) مفرد، فصارت أربعة تتبع منعوتها، وهي أربعة من عشرة.

لأن العشرة: ثلاثة التي هي أوجه الإعراب (الخفض والرفع والنصب).

التعريف والتنكير، خمسة.

التذكير والتأنيث، سبعة.

الإفراد والتثنية والجمع، عشرة.

فالنعت الحقيقي تبع منعوته في أربعة من عشرة، (مررت برجل شاعر)، (مررت بزيد العاقل).

نقول: (العاقل) تبع (زيد) في الخفض.

ثانيًا: تبع (زيد) في التعريف.

ثالثًا: تبع (زيد) في الإفراد.

رابعًا: تبع (زيد) في التذكير.

هذا معنى أربعة من عشرة.

ثم إن العامل في النعت: (مررت بزيد العاقل)، العامل في العاقل هو العامل في منعوته؛ لأن النعت هو صفة للمنعوت، فالعامل في الصفة هو الذي عمل في الموصوف.

وهو بينه وبين منعوته علاقة، كما يأتي بيان ذلك في التعريف والتنكير، والله أعلم.

والمعرفة خمسة أشياء:

الاسم المضمر، نحو: أنا وأنت.

الاسم العلم، نحو: زيد، ومكة.

الاسم المبهم، نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء.

الاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل والغلام.

وما أضيف على واحد من هذه الأربعة(م١).

(م١) نعرف أن الكلام ينقسم إلى قسمين: نكرة ومعرفة.

فبعض العلماء يقدم النكرة على المعرفة، ويقولون: إن الأصل النكرة، والتعريف فرع عن التنكير؛ لهذا يقدِّمون النكرة على المعرفة(ت١).

فإذا قلت: (رجل، بيت، دار)، هذا أعم وأشمل من: (الرجل، البيت، الدار)، وما أشبه ذلك.

لأن الأصل هو النكرة كما يأتي في تعريف النكرة: "أنه كل اسم شائع في جنسه".

أما المعرفة: هي فرع عن التنكير، وهي أبواب محصورة؛ ولهذا قدموا التنكير.

أما المصنف هنا وآخرون قدموا المعرفة، وقالوا: لأنها أشرف، يعني المعرفة أشرف من النكرة، فإذا قلت: (الرجل) أشرف من (رجل)، ولكلٍ وجهة نظر، والأمر في ذلك يشيع.

المعارف: أعرف المعارف اسم الجلالة (الله).

ولهذا قيل لسيبويه: ماذا رأيت؟ قال: غفر الله لي، قالوا: بماذا؟ قال: بقولي: (الله) أعرف المعارف.

الضمائر: وهي أعرفها، وأبلغها بالتعريف، وهي:

(أنا) للمتكم، (أنت) للمخاطب، و(هو)، و(هي)، إلى آخره. =

(ت١) **ينظر**: "أسرار العربية" لابن الأنباري (ص:٢١٤).

= الضمائر أعرف من العلم، وأعرف من الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، فالضمائر من حيث هي، هي أعرف المعارف.

فإذا قلت: (أنا قائم)، فـ(أنا) معرفة.

(أنت قائم)، معرفة.

(هو قائم)، هذه كلها معارف، وهي أبلغ بالتعريف مما بعدها، أو مما يليه العلم.

والعَلَم: اسم يعين المسمى، كـ(زيد)، (مكة)، (عدن)، وما أشبه ذلك.

إلا أن العَلَم تحته مسائل كثيرة، وإذا ما اقترن بكنية أو لقب، وما معنى الكنية؟ وما معنى اللقب؟ وأيها يقدم؟

الكنية: ما صدّر بأب وأم، كـ(أبي عبد الله)، و(أم محمد).

اللقب: ما أشعر بمدح، كـ(زين العابدين)، أو ذم كـ(أنف الناقة)، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمع كنية واسم، فالاسم مقدم، تقدمه عن الكنية، تقول: (جاء زيد أبو عبد الله)، فلا ينبغي أن تقول: (جاء أبو عبد الله زيد)، ولهذا يقول ابن مالك:

وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا ❁ وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا(تـ١)

والأسماء المبهمة: وهي أسماء الإشارة، وهي تقع في المرتبة بعد العلمية، وهي: (هذا، وهذه، وهؤلاء، وتلك)، إلى غير ذلك من ألفاظ أسماء الإشارة.

فإنها معرفة: (جاء هذا الذي قام أبوه)، هذا معرفة.

(تلك حجة)، (تلك) معرفة.

(جاء ذلك الرجل)، (ذا) معرفة، وهكذا من بقية ألفاظ أسماء الإشارة.

وبعدها الموصول: (جاء الذي عندك)، (رأيت من قام)، يعني رأيت الذي قام. =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١٤).

ويتعلق بالموصول أبحاث بالنسبة إلى: صلة الموصول، والجملة، والعائد، وما أشبه ذلك.

والمحلاة بالألف واللام مطلقًا، سواء كان للاستغراق للجنس أو للأفراد، مثل: (أهلك الناس الدينار والدرهم)، ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، (الرجل خير من المرأة).

فهذا هو آخرها في العلمية، المقدم والأشهر الضمائر، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصوف، ثم المحلاة بالألف واللام.

وما أضيف إلى واحد من هذه، فإن رتبته من رتبته، إلا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم.

فإذا قلت: (جاء غلام زيد)، فـ(غلام) في رتبة العلم؛ لأنه أضيف إلى العلم، (غلام) تبع الذي أضيف إليه.

فإذا قلت: (جاء غلام هذا)، فهو في رتبة الإشارة.

(جاء غلام الذي عندك)، فهو في رتبة الموصول.

(جاء غلام الرجل)، فهو في رتبة المحلاة بالألف واللام.

بقي المضاف إلى الضمير في أي مرتبة؟ هل هو في رتبة الضمير؟ نقول: لا.

لو قلنا: (جاء غلامك)، فهو في رتبة العلم.

أو (نظرت إلى أخيك زيد)، أو (جاء أخوك عمرو)، (أخو) المضاف إلى الضمير: هل هو في رتبة الضمير؟ نقول لك: لا، ليس في رتبة الضمير، بل في رتبة العلم، ولو جعلناه في رتبة الضمير، صار أرقى مما يليه، (جاء أخوك) أرقى وأشرف من (زيد)، ولهذا نقول: إذا قلت: (جاء أخوك زيد)، فـ(زيد) يكون بدلا، فإن قلت نعتا، قلنا: ما يجوز أن يكون نعتًا.

ويجوز -مثلًا- في غير هذا المثال أن تقول: (جاء زيد الرجل)، هذا لا بأس، تقول: (زيد) فاعل، (الرجل) نعت لـ(زيد)؛ لأنك وصفته بالرجولية؛ ولأن المحلاة بالألف واللام أحطّ مرتبة وأقل من (زيد)؛ لأن (زيد) مقدم عليها.

أما المضاف إلى الضمير أرقى من العلم؛ وما بعده يكون بدلا منه، فلو قلت: (جاء أخوك زيد)، (زيد) بدل من (أخوك).

والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر. وتقريبه: كل ما صلح دخول الألف واللام عليه، نحو: الرجل، والفرس(م١).

(م١) تقدم أن قلنا: إن النكرة هي الأصل كما أشار إليه ابن مالك في الألفية(تـ١)، وابن هشام في القطر(تـ٢)، وكذلك الحريري(تـ٣)، وجمع من النحاة؛ لأن التعريف فرع عن التنكير، فالتنكير هو الأصل، فتقول: (رجل)، إذا عرفته تقول: (الرجل)، وهكذا.
فلهذا كانوا يقدمون المُنكّر على المعرّف؛ لاندراج التعريف في التنكير، فإن التعريف يندرج في التنكير.
ولهذا نقول في باب النعت وفي غيره: إن التعريف فرع عن التنكير.
وجمعٌ قدموا التعريف على التنكير كما هو هنا، هذه طريقة ابن آجروم، فإنه قدم التعريف على التنكير؛ بناءً على أن المعرف أشرف من المنكر.
فالمعرّف شيء معلوم، عين معينة معلومة ومعروفة، وما كان معينًا أو يقرب من التعيين، فهو أولى بالتقديم من الأمور المبهمة.
فالمبهم حقه التأخير؛ لأنه قد توغل في الإبهام، فلا يعرّف.
وأما التعريف فله حظ من التعيين، فالمعين أو ما يقرب من المعين هو أولى بالتقديم مما لم يكن كذلك، ولكلٍّ منهم نظره، والأمر في ذلك يشيع، لكن الذي عليه الأكثر تقديم التنكير على التعريف.
النكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر، معنى (كل اسم)، يخرج الفعل، فإن الفعل ليس به نكرة ولا الحرف؛ إنما هذا من خصائص الأسماء. =

(تـ١) وانظر أيضا: "شرح الشافية الكافية" لابن مالك (١/ ٢٢٢).
(تـ٢) ينظر: " قطر الندى" (ص٩٣).
(تـ٣) ينظر: "ملحة الإعراب" للحريري(ص٦).

= كل اسم شائع، يعني منتشر في جنسه، في مثيله ونظيره، لا يختص به واحد، فإذا قلت: (رجل)، هذا منتشر شائع في كل ذكر بالغ من بني آدم، فإذا كان بالغًا سمي رجلًا، خاصّ ببني آدم، وليس بالذئاب ولا الأُسُود ولا الكلاب، ولا أي شيء، فهو لا يسمى رجلًا، إنما الذي يسمى رجلًا هو البالغ من بني آدم، وقبل أن يبلغ لا يسمى رجلًا، بل يسمى صبيًّا.

هذا معنى كل اسم شائع في جنسه، مثل: (فرس) منكر، اسم شائع في جنس الخيل، إناث الخيل لا يختص بالفرس دون الأخرى، لا يختص بالحمراء ولا البيضاء ولا الصفراء ولا أي شيء، بل هو عام؛ لذلك قلت: الفرس، فأدخلت عليه الألف واللام، أو (فرس زيد)، أفادت التفصيل، وصارت في منزلة العلم.

إذا قلت: (رأيت فرس زيد)، أصبح الفرس معرفة؛ لإضافتها إلى العلم، فهي برتبة العلم.

أو قلت: (رأيت فرس الرجل)، فهي -أيضًا- معرفة في منزلة ما أضيف إليه، وهو المحلاة بالألف واللام، وقبل أن يضاف يكون مُنكّرًا: (رأيت فرسًا، أو كتابًا، أو ثوبًا)، وما أشبه ذلك.

ضابط التنكير: الاسم المنكر هو ما صلح أن يدخل عليه (أل)، هذا ضابطه.

لو قلنا لك: عرّف المُنكّر؟ قلت: كل ما تأثر بدخول (أل) عليه، وأكسبتَه التعريف، مثلًا: (فرس)، تقول: (الفرس)، (رجل)، تقول: (الرجل)، (كتاب)، تقول: (الكتاب)، (دار)، تقول: (الدار)، (مسجد)، تقول: (المسجد)، فـ (أل) أكسبتها التعريف، فضابط النكرة: هو ما تأثر بدخول (أل) عليه، قال ابن مالك:

نَكِــرَةٌ قَابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّرَا ۞ أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا[(ت-١)] =

(ت-١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص١٢).

= لكن قد تقول: لا يصح دخول (أل) عليها، في نحو: (جاءني ذو مال)، أو (ذو علم)، (ذو) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، (ذو) مضاف، (علم) مضاف إليه، فهذه نكرة أضيفت إلى نكرة.

نقول: لا، بل معرفة، تقول: كيف تكون معرفة؟ أين أدوات التعريف؟ هل هي ضمير؟

قلنا لك: لا، هل هي إشارة؟ قلنا لك: لا، هل هي موصول؟ قلنا لك: لا، قلت: هل دخل عليها الألف واللام؟ قلنا لك: لا، قلت هل أضيف إلى واحد من هذه: (ضمير، أو إشارة، أو ال، أو موصول)؟ قلنا لك: لا.

قلت: على هذا، يلزم أن تكون نكرة؛ لتخلف دخول (أل) عليها؛ ولأنها لم تضف إلى ضمير ولا إشارة ولا إلى شيء، فكيف تقولون معرفة؟

قلنا لك: سؤالك هذا صحيح، ويَرِدُ علينا، لكن نجيب فنقول: أن (ذو) بمعنى صاحب، وصاحب يدخل عليها (أل) "الصاحب".

(جاءني صاحب المال)، الصاحب لزيد، فلمّا قامتْ (ذو) مقام صاحب، ولا تعمل إلّا بشرط أن تكون بمعنى صاحب، فنزلت (ذو) منزلة صاحب، وصاحب قابلة لدخول الألف واللام من عدمه، فأصبحت معرفة أو نكرة على حسب ما آلت إليه.

ثم -أيضًا- لو قلت: هذا فهمناه، تقول: أن ضابط النكرة: هي ما دخلت عليها (أل) وأكسبتها التعريف، أثّرت فيها، قلنا لك: نعم، (الرجل، القمر)، وإن كان القمر واحدًا، وأنت تقول: اسم شائع في جنسه، وكذلك الشمس واحدة، والنجوم.

نقول: الشمس قد تكون شائعةً في جنسها باعتبار أنها تطلع علينا كل يوم، والقمر يطلع علينا كل شهر، يعتبر هذا تعدد وإن كان واحدًا.

السؤال: لو قلت -مثلًا-: عرفتم بأن النكرة هي ما تأثرت (بأل)، فهل مثله (أم) في لغة حمير؟ ففي لغة حمير: (أمرجل خير من أممرأة)، و(أمقمر) بمعنى القمر، (أمفرس) بمعنى الفرس. =

باب العطف

حروف العطف عشرة، وهي: (الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإما، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع)[م١].

= ومن قول الرسول ﷺ: «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فِي امْسَفَر»[ت١].

فهل (أم) عند لغة حمير تحل محل (أل) وتكسب الكلمة تعريف؟ فإذا قلنا مثلًا: (امرجل)، هل نقول هذا معرفة، أم نكرة؟ لا، نقول: معرفة؛ لأن (أم) بمعنى (أل) وهي لغة صحيحة لغة حمير، فهم يقولون: (أمرجل)، فما دام دخلت عليها (أم) وهي بمعنى (أل)، فنحكم بأنها معرفة إلا لوجود المسوغ، وهو (أم) الذي حل محل (أل)، وأكسبتها التعريف، هذا ما قرره النحاة في هذا الباب، والله أعلم.

(م١) العطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، هذا هو العطف.

الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، انصرفت عن زيد ثم عطفت ورديت عليه، يقال: (عطف فلان على فلان)، بمعنى رجع عليه، هذا بالنسبة للغة.

أما في الاصطلاح: العطف ينقسم إلى قسمين: عطف بيان، وعطف نسق.

عطف البيان: هو من جملة التوابع، يصلح أن يكون بدلا، كل عطف بيان يصلح أن يكون بدلًا، إلا في مسألتين:

أ- إذا عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل، وهو غير صالح لإضافتها إليه، كقول الشاعر:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ❁ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وُقوعًا[ت٢] =

(ت١) أخرجه أحمد في مسنده (ح: ٢٣٧٢٩)، من حديث كعب بن أبي عاصم الأشعري رضي الله عنه.

(ت٢) ينظر: "خزانة الأدب" (٤/ ٢٨٤).

= ب- إذا قرن بـ(أل) بعد منادى، نحو: (يا أخانا الحارث)، والكلام الآن في عطف النسق.

تعريف عطف النسق في الاصطلاح: هو التابع المقصود بواسطة الواو، أو إحدى أخواتها، هذا هو العطف.

حروف العطف عشرة، وهي: (الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإما، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع).

الأصل هي الواو: الواو هي أمّ العطف، وهي تفيد أمرين:

الأمر الأول: مشاركة ما بعدها لما قبلها في الحكم: (رأيت زيدًا وعمرًا)، اشتركا في الرؤية، وهكذا.

ثانيًا: (الواو) لا تفيد الاتصال، بل هي لمطلق الجمع والاشتراك، فإذا قلت: (قام زيد وعمرو)، لا يلزم قيام زيد أولًا، (قام زيد وعمرو وبكر وخالد ومحمد)، لا يلزم أن زيدًا الأول ثم عمرو ثم بكر ثم خالد ثم محمد، لا تفيد الترتيب بل تفيد مطلق الجمع والاشتراك.

ثالثًا: الواو، يجوز عطف السابق على اللاحق، وعطف اللاحق على السابق، وعطف المساوي للمساوي.

فمثال عطف اللاحق للسابق كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، معلوم أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، فعطف اللاحق على السابق.

أو المصاحب للمصاحب: (قام زيد وعمرو).

أو عطف السابق على اللاحق جائز كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، يعني يا محمد، عطف اللاحق على السابق، يعني الأول على الأخير.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]، فعطف "النبيين من بعده" من باب عطف اللاحق على السابق. =

= **الثاني**: (**الفاء**)، الفاء تفيد العطف، وتفيد الترتيب بالاتصال، فإذا قلت: (قام زيد فعمرو)، اشتركا في الحكم والإعراب، أثبت القيام لعمرو كما أثبته لزيد، وأثبت -أيضًا- الإعراب رفعًا لعمرو كما أثبته لزيد، والفاء هنا تقتضي الترتيب باتصال، يعني: أن قيام عمرو متأخر عن قيام زيد؛ لأنه بعده متصل.

ويقول ابن مالك في هذا:

وَالفَاءُ لِلتَّرتِيبِ بِاتِّصَالِ ❁ وَثُمَّ لِلتَّرتِيبِ بِانفِصَالِ(تـ١)

و(**الفاء**) **تأتي عاطفة**، وتأتي للسببية كما هو معلوم، وتأتي للفصيحة، لكن الكلام في مجيئها عاطفة، فتقول: (قام زيد فعمرو فخالد فبكر فمحمد)، هذا الترتيب يقتضي أن الأول فالأول ثم الذي يليه ثم الذي يليه.

(**ثم**): تفيد الترتيب بانفصال، يعني بالتراخي، بخلاف الفاء، وهي -أيضًا- تفيد ما تفيده الواو والفاء من إثبات الحكم لما بعدها كما قبلها.

فتقول: (قام زيد ثم عمرو)، فأثبت القيام لعمرو كما أثبته لزيد، وأثبت الرفع لعمرو بواسطة "قام" كما أثبته لزيد، وأثبت الترتيب -أيضًا-، وأن قيام عمرو متأخر عن قيام زيد.

وقد تأتي (ثم) لغير الترتيب، لا تفيد الترتيب، لكن قليلا، كقول الشاعر:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ❁ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ(تـ٢)

يعني سيادة جدك قبل، وسيادة أبوك قبل سيادتك، لكن جاء بـ(ثم) في هذا البيت لا تفيد ترتيبًا، إلا أن هذا نادر، وقول: «قبل ذلك جده» نفهم منها أنها سابق، أما الأول فلا، ولكن هذا نادر. =

(تـ١) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص ٤٧).

(تـ٢) **ينظر**: "ديوان أبي نواس" (١/ ٣١٥).

فإن عطفت بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نصبت، أو على مخفوض خفضت، أو على مجزوم جزمت.

= **(أم)**: من حروف العطف إلا أنها تقتضي التسوية، أو لابد أن يتقدمها ما يقتضي التسوية، ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يس: ١٠]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]، فتسمى التسوية، سواء قام زيد أم عمرو.

وهي تفيد ما تفيده الواو في إثبات الحكم لما بعدها، والرفع.

وكذلك (إما): وهي حرف عطف، لكنها تسمى حرف شرط وتفصيل، فتقول: (إما زيد وإما عمرو)، ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

وكذلك (بل، ولا، ولكن)، هذه ما بعدها مخالف لما قبلها، تقول: (قام زيد لا عمرو)، (ما قام خالد بل عمرو)، (ما ضربت زيدًا لكن خالدًا)، فهي من حروف العطف.

و(حتى) في بعض المواضع، في بعض المواضع يعني أن (حتى) لا تفيد مطلقًا العطف، بل تأتي ناصبة، وتأتي جارة، وتأتي حرف ابتداء، وتأتي عاطفة.

ضابط العاطفة: أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها، فتقول: (قدم الحجاج حتى المشاة)، (المشاة) بعض من الحجاج.

(قدم الناس حتى زيد) (زيد) بعض من الناس.

(أغتنى الناس حتى الحجامون)،(الحجامون) بعض من الناس، ولهذا يقول ابن مالك:

بَعضًا بِحَتَّى أعطِف عَلَى كُلٍّ وَلا ۞ يَكُونُ إلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلا (ت١)

هذا بالنسبة إلى حروف العطف، وهناك أحكام تتعلق بالعطف، وهو إذا ما عطفت على ضمير متصل مرفوع.

(ت١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٤٧).

تقول: قام زيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمروٍ، وزيد لم يقم ولم يقعد(م١).

(م١) تقدم لنا حروف العطف، وأنها عشرة: (الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإما، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع).

وتقدم لنا أن البعض منها يشارك ما بعد حرف العطف، يشارك ما قبله في الحكم والمعنى.

وأن ثلاثة منها وهي: (بل، ولا، ولكن)، تشارك ما قبلها في الإعراب دون الحكم، مثل: (ما قام زيد لكن عمرو)، نفيت القيام عن زيد، وأثبته لعمرو، فما بعدها لم يشارك ما قبلها في الحكم.

وتقدم أن قلنا: إن الواو أصل الباب، وإنها لمطلق الجمع والاشتراك، وأنها لا تفيد ترتيبا.

وأن (الفاء) تفيد ترتيبًا باتصال.

وأن (ثم) تفيد ترتيبًا بانفصال.

وأن (حتى) في بعض المواضع؛ لأنها تارة تأتي عاطفة، وتارة تأتي ناصبة، وتارة جارة، وتارة حرف ابتداء.

وفي حالة كونها عاطفة لابد أن يكون ما بعدها بعضًا مما قبلها، وأن يكون معطوفها ضميرًا ظاهرًا، وبعض العلماء يرى صحة عطف ما بعدها وإن كان ضميرًا على ما قبلها وإن كان ظاهرًا، كما لو قلت: (قدم الناس حتى أنا)، فبعض العلماء يمنع هذا، (أنا) ضمير منفصل ما يصح عطف الضمير على الظاهر.

فلابد أن تقول: (قدم الناس حتى المشاة)، لكن (قدم الناس حتى أنا)، فهذا يمنعه بعضهم، ويجوزه آخرون.

وسمع من كلام العرب جواز عطف الضمير بـ(حتى) على ما قبلها وإن كان اسمًا ظاهرًا.

وتقدم أن (أو) تأتي للتقسيم، (الكلمة: اسم أو فعل أو حرف)، وتأتي للإباحة، (جالِس الحسن أو ابن سيرين)، وتأتي للتخيير بين الذي لا يجوز الجمع بينهما، (تزوج هند أو أختها)، لا يجوز الجمع بين الأختين، فأنت مخير بين هذه وتلك. =

= أما الإباحة، فجائز لك الجمع بينهما، (جالس الحسن أو ابن سيرين).

وتأتي للإضراب -أيضًا-، كقول الشاعر الذي قدم على بني أمية ليشتكي العوز والفقر؛ لكثرة أولاده، قال:

مَـاذا تَـرَى فِـي عِيَـالٍ قَـدْ بَرِمْـتُ بِهِـمْ ❁ لَـمْ أُحْـصِ عِـدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَـدَّادِ

كَـانُوا ثَمَـانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَـةً ❁ لَـوْلا رَجَـاؤُكَ قَـدْ قَتَّلْـتُ أَوْلَادِي[ت-١]

كذلك تأتي للإبهام: (جاء زيد أو عمرو)، وللإضراب: (جاء زيد أو عمرو)، يعني بمعنى بل عمرو.

وكذلك العطف على الضمير المرفوع المتصل، هذا لابد أن يوجد فاصل بين المعطوف، والمعطوف عليه.

إذا عطفت على ضمير متصل فلابد من وجود فاصل، مثل: (قمت أنا وزيد)، فلا تقل: (قمت وزيد)، لابد من وجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ اَذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ [طه: ٤٢]، يعني: اذهب أنت وأخوك.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، ولم يقل: (لقد كنتم وآباؤكم)، بل لابد من وجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا، يقول ابن مالك في هذا المعنى:

وَإِنْ عَلَـى ضَـمِيرِ رَفْـعٍ مُتَّـصِلْ ❁ عَطَفْـتَ فَافْـصِلْ بِالـضَّمِيرِ الْمُنْفَـصِلْ[ت-٢] =

(ت-١) ينظر: "ديوان جرير" (ص ١١٢).

(ت-٢) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٤٨).

باب التوكيد

التوكيد تابع للمؤكد في: رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه، ويكون بألفاظ معلومة، وهي: (النفس، والعين، وكل، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي أكتع، وأبتع، وأبصع).

= وكذلك إذا عطفت على المجرور الضمير، فلا بد من إعادة حرف الجر، كما لو قلت: (مررت بك وزيد)، نغلطك، نقول: كلامك لحن، لا تقل: مررت بك وزيد، بل قل: (مررت بك وبزيد)، هذا عند الجمهور، فلابد من إعادة حرف الجر إذا عطفت الاسم الظاهر على الضمير المجرور، فتقول: (مررت بك وبزيد).

ولكن ابن مالك يجوّز أن تقول: (مررت بك وزيد)، ويقول:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ❁ ضَمِيرِ خَفْضٍ: لازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى ❁ فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا(تـ١)

وهذا رأي سيبويه يجوّز أن تقول: (مررت بك وزيد)(تـ٢)، ويستشهد بقول بعض العرب: "فاذهب وما بك والأيام من عجب"(تـ٣)، ولم يقل: (فاذهب وما بك وبالأيام)، قالوا: عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر، لا بأس به، هذا هو رأي ابن مالك وسيبويه، أما الجمهور يقولون: لابد من إعادة حرف الجر.

أما ناظم « فاذهب وما بك والأيام من عجب»، فهذا شعر يحفظ ولا يقاس عليه، والله أعلم.

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٤٨).

(تـ٢) ينظر: "الكتاب" (٢ /٣٨٧).

(تـ٣) ينظر: "إيضاح شواهد الإيضاح" (١/ ٣٨٥).

تقول: قام زيد نفسُه، ورأيت القوم كلَّهم، ومررت بالقوم أجمعين (م١).

(م١) هذا هو الثالث من التوابع (التوكيد).

التوكيد: التقوية، تقوية الشيء، ويقال: تأكيد بالهمزة، وتأكيد إبدال الهمزة ألفًا، ولكن أصوبها توكيد، وإن كان كل منها لغات صحيحة.

لكن لما تأتي للقرآن فهو أفصح توكيد، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

التوكيد: ينقسم إلى قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

التوكيد اللفظي: فهو إعادة اللفظ بلفظه، سواء كان اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، أو جملةً.

فالاسم: (قام زيد زيد).

والفعل: (قام قام)، (اضرب اضرب عمرًا)، كما قال ابن مالك: **(كقولك: ادرجي ادرجي)**.

أو حرفًا، مثل: (نعم نعم)، مثل قول الشاعر:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ۞ أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودًا (ت١)

هذا هو التوكيد اللفظي.

توكيد الجملة: (ضربت زيدًا ضربت زيدًا)، هذا هو التوكيد اللفظي.

أما التوكيد المعنوي: فهو هذه الألفاظ التي أشار إليها المصنف: (النفس، والعين، وكل، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي أكتع، وأبتع، وأبصع).

معنى **أكتع**: يطلق ويراد به الجمع، ويطلق ويراد به التمام، تقول:

(تكتع الجند) بمعنى اجتمع وانضم بعضه إلى بعض.

(تكتع الثوب) بمعنى انكمش وجمع بعضه مع بعض. =

(ت١) **ينظر**: "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك" (٣/ ١٢٢).

= ويطلق ويراد به التمام: (قولًا أكتع)، يعني: تماما.
أبتع: هو طول العنق، فلان أبتع، يعني عنقه طويل.
أبصع: من تفصّد عرقًا، يقال للعرق المتصبب أبصع، وهي كلها من توابع أجمع.
تقول: (جاء زيد نفسه)، هذا هو في الحقيقة إعادة اللفظ بلفظه إلّا أنه بالمعنى؛ لأن (زيد) هو (نفسه)، فـ(جاء زيد نفسه) هو تأكيد لزيد؛ إلا أنه رفع الإيهام بأن الذي جاء كتابه أو جاء رسوله، فقد يأتيك كتاب زيد، فتقول: (جاء زيد) بمعنى جاء كتاب زيد، أو (جاء زيد) بمعنى جاء رسول زيد، أو جاء خبر زيد، فمنع هذا التوهم بما يؤكد ذلك، قلت: (جاء زيد نفسه).
وكذلك (جاء زيد عينه)، نفسه وعينه لابد أن يشتمل على ضمير يعود على المؤكد، كما في هذا المثال.
ثم النفس والعين لا يجوز تثنيتهما، فلا يجوز لك أن تقول: (جاء الزيدان نفساهما)، ولا (جاء الزيدان عيناهما).
بل تثنى على صيغة أصل الكلمة، تقول: (جاء الزيدان أنفسهما)، (جاء الزيدان أعينهما)، والتأكيد بالميم والألف حرفان دالان على التثنية، أما العين والنفس، فهي تجمع سواء كان صيغة المثنى أو الجمع.
(جاء زيد نفسه)، (جاء الزيدان أنفسهما)، (جاء الزيدون أنفسهم)، وهكذا.
وكذلك -أيضًا- (كل): تقتضي الإحاطة والشمول، -مثلًا-: (جاء القوم كلهم).
فإذا قلت: (جاء القوم)، يحتمل أن الذي جاء معظمهم، كما لو قلت: (جاء أهل مكة)، فقولك: (جاء أهل مكة)، يحتمل أن الذي جاء أشرافهم وأعيانهم فقط، أو أن الذي جاء علماؤهم.
فقلت: (جاء أهل مكة)، فإذا رفعت هذا الاحتمال بقولك: (جاء أهل مكة كلهم)، اقتلع هذا التوهم الذي يطلق ويراد به أعيانهم من الأشراف أو العلماء، أو ما أشبه ذلك.
(جاء عامتهم) ابن مالك يرى صحة التوكيد بعامة، وكثير من النحاة لا يرون ذلك؛ لأنها لا تقتضي الإحاطة والشمول كما تقتضيه (أجمع، وكل). =

باب البدل

إذا أُبدل اسم من اسم، أو فعل من فعل، تبعه في جميع إعرابه.

وهو أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط.

مثل قولك: قام زيد أخوك، وأكلت الرغيف ثلثه، ونفعني زيد علمه، ورأيت زيدًا الفرس؛ أردت أن تقول: رأيت الفرس، فغلطت، فأبدلت زيد منه(م١).

= فالتأكيد بـ (كل، وأجمع) أبلغ في الإحاطة والشمول من عامتهم، فالعامة قد يطلق ويراد به الأكثرية، أما ابن مالك ومن وافقه، فهم يرون صحة التوكيد بعامة، والله أعلم.

(م١) باب البدل: هذا هو آخر التوابع: (النعت، العطف، التوكيد، البدل).

البدل: لغةً العوض، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ [القلم: ٣٢]، أن يعوضنا.

فالبدل هو العوض، وكما ذكر الفقهاء في البيع: هو مبادلة مال بمال؛ أي معاوضة مال بمال.

أما معناه في الاصطلاح: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، هذا هو البدل.

فقولنا: (التابع المقصود بالحكم) يخرج النعت، ويخرج العطف، ويخرج التوكيد.

فإذا قلت: (جاء زيد العاقل)، المقصود: ليس العاقل في قولك: (جاء زيد)، إنما العاقل مكمّل لـ(زيد)، فلا يصلح أن يكون بدلًا؛ لأنه مكمّل، أي وصف للموصوف الذي هو (زيد)، فقولك: (جاء زيد العاقل)، العاقل مكمّل لا أنه مقصود بالذات.

وكذلك التوكيد: (جاء زيد نفسه)، (نفسه) تأكيد لـ(زيد)، فهو مكمّل؛ رفعًا لإيهام أي أن الذي جاء كتابه أو خبره. =

= بخلاف قولك: (جاء زيد أخوك)، فالمقصود هو أخوك، فهذا معنى: التابع المقصود بالحكم.

أما النعت: التابع المقصود غير الحكم، مكمّل لمنعوته، وكذلك التوكيد.

وقوله: «بلا واسطة» يخرج العطف؛ لأن العطف تابع للمعطوف عليه بواسطة الواو أو إحدى أخواتها.

إن كانت الواو أو إحدى أخواتها، فهو على نية تكرار العامل، (جاء زيد وعمرو)، يعني (جاء زيد وجاء عمرو).

وإن كان مما عطف بـ(بل، ولا، ولكن)، فأنت تدري من تعني، فالمقصود بالحكم الثاني: (ما جاء زيد بل عمرو)، (لا تضرب خالدًا لكن عمرًا)، وما أشبه ذلك.

ويقول ابن مالك في تعريف البدل:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا ❁ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا (ت1)

فقوله: (إذا أُبدل اسم من اسم أو فعل من فعل، تبعه في جميع إعرابه):

أي أن الاسم يبدل من الاسم، وكذلك نظيره الفعل، فالفعل يبدل من الفعل كما يأتي.

والبدل أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، ويقال له: بدل الكل من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل بعض من كل، وبدل الغلط، هذه أربعة.

أما الأول: بدل الشيء من الشيء، أو بدل الكل من الكل.

فابن مالك لا يوافق على صحة تسمية بدل كل من كل، يسمي هذا القسم بدل الموافقة، أو بدل المطابقة(ت2). =

(ت1) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص49).

(ت2) ينظر: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك" (2/ 646).

= الشيء من الشيء هذا يجوّزه، لكن الكل من الكل لا يجوّزه، ويقول: لو قلنا بصحة بدل كل من كل؛ للزم بأن لفظة (كل) تكون ذاتَ أجزاء، والمبدل منه ذا أجزاء؛ لأن لفظة (كل) تقتضي التبعيض.

فإذا قلت: (كل) دل على الإحاطة والشمول، (جاء القوم كلهم)، فلفظة (كلهم) تدل على التبعيض في القوم، هذا وهذا وهذا من مجموعة آدميين.

فهو لا يجوّز قول بدل كل من كل، يقول: لو قلنا بهذا للزم أن يكون الله سبحانه وتعالى ذا أجزاء، فلا ينبغي إذا أُبدل اسم من أسماء الله، مثل قوله: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]. ﴿ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١-٢]، فإذا قلنا: إنه بدل، لزم أن يكون ذا أجزاء، والله منزه على هذا.

ولهذا يسميه بدل المطابقة؛ لأن البدل مطابق للمبدل منه، وليس هو ذا أجزاء، والمبدل منه ذا أجزاء، قد يكون وقد لا يكون.

فبدل الشيء من الشيء ضابطه: أن يكون الثاني عين الأول، هذا ضابطه، والمقصود هو الثاني، فتقول: (جاء زيد أخوك)، أخوك هو زيد، فهذا بدل كل من كل، وبدل الشيء من الشيء.

جاء زيد أخوك؛ لأن الثاني هو عين الأول سواء بسواء، والغرض منه هو ذكر البدل لا المبدل منه، ونظائره كثيرة.

أو بدل الاشتمال: هذا هو الثاني، والاشتمال أن يكون الأول مشتملًا على الثاني، قالوا: ويجوز العكس.

ومعناه أن يكون الأول محيطًا بالثاني، وبينهما نوع علاقة، مثل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، «قتال» بدل من "الشهر"، "الشهر" مشتمل على وقوع قتال فيه، فإن القتال وقع في هذا الشهر، فهذا الشهر نُزّل منزلة الاشتمال على مجموع ما حصل فيه من القتل. =

= **وضابطه:** أن يكون الأول مشتملًا على الثاني، وقد يجوز العكس، أن يكون البدل مشتملًا على الأول، مثل قولك: (سُلِبَ زيدٌ ثوبُه)، (ثوبه) مشتمل عليه، يعني (زيد) لابس الثوب، فالثوب هو الذي يعمم جسم (زيد) كله.

فقالوا هذا البدل صار مشتملًا على المبدل منه، وهذا يدل على أنه يجوز، أي بدل الاشتمال، سواء كان من جهة البدل، أو من جهة المبدل منه.

وبدل بعض من كل: هذا هو التالي.

ضابطه: أن يكون البدل بعضا من المبدل منه، مثل: (أكلت الرغيفَ ثلثَه)، (ثلثه) بدل من (الرغيف)، وهو بعض من كل.

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨- ٦٩]، "يلق أثامًا يضاعف"، "يضاعف" بدل من "يلق"، أُبدل الفعل من الفعل، ويكون في الآية غير هذا على حسب آراء المفسرين في دلالة المعنى.

ثم أيضًا نعرف أن البدل يجوز إبدال الظاهر من الضمير إذا كان محيطًا به، فتقول -مثلًا- في قوله تعالى: ﴿قَالَ خُذۡهَا وَلَا تَخَفۡۖ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١]، نعيدها: "الهاء" ضمير مبنى على السكون في محل نصب على المفعولية، "سيرتها" بدل من الضمير.

وكذلك: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، بدل من "تكون لنا"، أُبدل الظاهر من المضمر، وهذا جائز.

وكذلك يجوز إبدال النكرة من المعرفة عند بعض النحاة، ويقول: لا مانع من إبدال النكرة من المعرفة، مثل قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ [العلق: ١٦]، "بالناصية" معروف، "ناصية" منكر، وقالوا: إنه بدل من الناصية المعرفة، واستدلوا بهذا بإبدال النكرة بالمعرفة.

باب منصوبات الأسماء

المنصوبات خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: (النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل)(م١).

(م١) باب منصوبات الأسماء، المعنى باب الأسماء المنصوبة، والمصنف رحمه الله سلك في هذه المقدمة طريقة البصريين تارة، وطريقة الكوفيين تارة أخرى، وإن كان المؤلف هنا الغالب عليه طريقة الكوفيين، هذا هو الأغلب. وما يدل على أنه سلك مسلك الكوفيين: أنه يعبر عن حروف الجر بحروف الخفض، وهذه طريقة الكوفيين.

ومنها أنه يقول: الأمر مجزوم أبدًا. وهذه طريقة الكوفيين.

ومنها: أنه جعل النواصب للفعل تنصب بنفسها، لا بـ(أنْ) مضمرة، وهذه طريقة الكوفيين، فتقول -مثلًا-: (حتى يرجع زيد): **فعند الكوفيين**: (يرجع) فعل مضارع منصوب بـ(حتى).

وعند البصريين: (يرجع) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (حتى).

وسلك أيضًا طريقة الكوفيين في كونه يذكر الشيء مفصلًا، ثم يذكره بعد مجملًا، هذه طريقة الكوفيين.

وسلك المصنف هذا المسلك في أول المقدمة، فإنه قال: باب معرفة علامات الإعراب، للرفع أربع علامات: الضمة، والواو، والألف، والنون.

قال: "فأما الضمة، فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: الاسم المفرد، جمع التكسير، جمع المؤنث السالم، الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء".

قال: "فأما الواو في موضعين".

قال: "وأما الألف في التثنية". =

قال: "وأما النون في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير زائد".

قال: "وللاسم خمس علامات".

قال: "وللخفض ثلاث علامات".

قال: "وللجزم علامتان"، كل هذا على سبيل التفصيل، لما انتهى قال: "فصل المعربات قسمان"، ذكرها مرة أخرى على طريق الإجمال، بعدما فصّلها أجملها، وهذه هي طريقة الكوفيِّين.

ثم سلك في هذا طريقة البصريين، وهو أنهم يذكرون الشيء مجملًا، ثم يذكرونه مفصّلًا، بعدما سلك المصنف هذا المسلك -أيضًا- في باب مرفوعات الأسماء، وفي باب منصوبات الأسماء كما هنا.

فمرفوعات الأسماء تقدمت، يعني باب الأسماء المرفوعة، وهي (الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ وخبره).

والعوامل التي عملت في المبتدأ والتي جعلت المبتدأ اسمًا لها، والخبر خبرًا لها، أو (إنّ) التي جعلت المبتدأ اسمًا لها، والخبر خبرًا لها: (إنّ زيدًا قائم).

وذكر ظنّ وأخواتها التي عملت في المبتدأ في جزأيه بأن جعلتهما مفعوليها، أو ثلاثة مفاعيل، مثل: (أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا).

ثم ذكر التوابع، توابع المرفوع:

النعت: (جاء زيد العاقل).

العطف: (جاء زيد وعمرو).

التوكيد: (جاء زيد نفسه).

البدل: (جاء زيد أخوك)، وهذا كله مرَّ على سبيل التفصيل.

ذكر هنا المنصوبات على سبيل الإجمال، ثم سيذكرها مفصلةً بابًا بابًا على طريقة البصريِّين.

باب منصوبات الأسماء، وهي خمسة عشر:

= **المفعول**، له حكم خاص، ومعنى المفعول: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل: (ضربت زيدًا)، فالضرب هو الذي وقع على زيد.

(ضرب زيدٌ عمرًا)، (عمرًا) الذي يقع عليه فعل الضرب، الفاعل (زيد)، (عمرو): مفعول.

سواء كان ينصب مفعولًا واحدًا كهذا المثال، أو ينصب مفعولين كـ"ظنّ" وأخواتها، أو ثلاثة مفاعيل كأعلم: (أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا).

المصدر، ويسمى المفعول المطلق، وسمي المفعول المطلق؛ لأن هناك عاملًا نصبه، تقول: (ضربت ضربًا)، (ضربت زيدًا ضربًا).

(ضربًا) مصدر، سواء كان هذا المصدر مُبيِّنًا للنوع، أو مُبيِّنًا للعدد، أو مؤكدًا لعامله، فهي على هذه الأقسام، كما يأتي بيانه.

ظرف الزمان، وهو -أيضًا- مما ينصب، مثل: (يوم، حين)، ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، (سرت يومين) مثلًا.

أو ظرف المكان: (بات زيد فوق سطح المسجد)، بالإضافة إليه صار مكانًا.

أو شبيهًا بالمضاف: وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه: (يا رفيقًا بالعباد)، (يا طالعًا جبلًا)، هذا يسمى شبيها بالمضاف، وهذا كله يأتي بيانه.

وكذلك المفعول لأجله، مثل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، «حذر» مفعول لأجله.

أو مفعول معه، ويأتي بيانه وشروطه، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وشركاءكم: "الواو" واو المعية، "شركاء" مفعول معه، ويأتي بيانه.

وكذلك خبر (كان)، واسم (إن) وأخواتها: (كان زيدٌ قائمًا)، (إن عمرًا منطلقٌ).

وتوابع المنصوب: وهي النعت، والتوكيد، والبدل.

(رأيت زيدًا العاقل)، (رأيت زيدًا وعمرًا)، (رأيت زيدًا نفسَه)، (رأيت زيدًا أخاك)، وما أشبه ذلك.

فالمصنف ذكرها على سبيل الإجمال، وسيذكرها مفصلة بابًا بابًا، كما سيأتي إيضاحه إن شاء الله، والله أعلم.

باب المفعول به

وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل.

نحو قولك: ضربت زيدًا، وركبت الفرس.

وهو قسمان: ظاهر ومضمر.

الظاهر ما تقدم ذكره(م١).

(م١) **المفعول به**، بدأ المصنف بالمفعول؛ لأنها أكثرها وأعظمها؛ ولأنه هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، فأكثر المفاعيل وقوعًا هو المفعول به؛ لهذا قدمه المصنف على سائر المنصوبات كالحال، والتمييز، والاستثناء، إلى غير ذلك.

المفعول، قلنا: إنه هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، سواء كان الفعل حسيًّا أو معنويًّا.

فالحسي مثل قولك: (ضربت زيدًا)، يعني أنك أوقعت الألم على جسمه، فـ(زيد) هو المضروب، الفاعل أنت، والفعل هو الضرب، والمفعول هو زيد، هو الذي أوقعت عليه فعلك: (ضربت زيدًا)، (أكلت التمرةَ)، (ركبت الفرس)، هذا هو المفعول الحسي، الذي يقع عليه فعل الفاعل.

أو **المفعول المعنويّ**: يعني يقع عليه فعل الفاعل، ليس بحسيّ، بل هو معنويّ، مثل : (اتقوا الله)، فهل يقال: توقع التقوى على الله؟ لا.

أنت مأمور بالتقوى، فقول: (اتقوا الله)، (اتقوا) فعل أمر مبني على ما يجزم به مضارعه وهو حذف النون، والواو فاعل؛ لأنك مأمور بالتقوى؛ إلا أن النحاة يقولون: منصوب على التعظيم؛ تأدبًا مع الله.

(أقيموا الصلاة)، فهل إقامة الصلاة بأن تكون مفعولا؟ نعم، هي مفعول للفاعل؛ لأنه يؤديها بأركانها، والواقع أن الذي يؤديها هو الفاعل، فمثلًا: (أقيموا الصلاة)، (الصلاة) مفعول، وهو مفعول معنوي، فالصلاة هي المفتتحة بالتكبير، والمختتمة بالتسليم، فالذي يؤدي التكبير، ويؤدي الركوع والسجود، والقيام والتشهد، هو نفس الفاعل في الحقيقة. =

والمضمر قسمان: متصل ومنفصل.

فالمتصل: اثنا عشر وهي (ضربَنِي، وضربَنَا، وضربَكَ، وضربَكِ، وضربكُمَا، وضربكُمْ، وضربكُنّ، وضربَهُ، وضربَهَا، وضربهُمَا، وضربهُمْ، وضربهُنّ)(م١).

= أنت الفاعل للصلاة، لكن وقع عليها فعلك وقوعًا معنويًّا.

فلهذا نقول: (أقيموا الصلاة)، (الصلاة) مفعول به منصوب وقع عليه فعل الفاعل وقوعًا معنويًّا، بخلاف قولك: (ركبت الفرسَ)، (ضربت زيدًا) ، فهنا إيقاع الفعل عليه إيقاعًا حسيًّا.

ثم الفعل الذي ينصب مفعولا كهذه الأمثلة، وقد ينصب مفعولين كما تقدم في ظنّ وأخواتها، أو يكون لازمًا لا ينصب مفعولًا، بل يتعدى الفعل إلى مفعوله بحرف الجر، مثل: (غضبت من زيدٍ)، فلا تقل: (غضبت زيدًا).

والفعل اللازم قد يدخل عليه ما يعديه إلى المفعول، كهمزة التأدية: (أغضبت زيدًا) مثلًا، (أركبت عمرًا الفرس)، فهنا ينصب مفعوليه، وكذلك بالتضعيف: (غَضَّبتُ زيدًا).

ثم إن المفعول: منه ما هو ظاهر كهذه الأمثلة، ومنه ما هو مضمر.

والمضمر كما سيأتي على قسمين: متصل ومنفصل، كما يأتي بيانه إن شاء الله، والله أعلم.

(م١) تقدم لنا: أن المفعول ينقسم إلى قسمين: ظاهر ومضمر.

الظاهر: هو ما تقدم ذكره، مثل: (ضربت زيدًا)، (أكرمت عمرًا)، وهو الذي يقع عليه فعل الفاعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، "ورث" فعل ماض، "سليمان" فاعل، "داود" مفعول.

وتقدم -أيضًا-: أن من الأفعال ما ينصب مفعولين كما مرّ.

ومن الأفعال ما يكون لازمًا ليس له مفعول، مثل: (قام زيدٌ).

أويتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، مثل قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، مثل: (مررت بزيدٍ)، وما أشبه ذلك. =

= وأن القسم الثاني وهو **المضمر** ينقسم إلى قسمين: **متصل ومنفصل**.

المتصل مثل قولك: (ضربني) للمفرد المذكر المتكلم، و(ضربكَ) للمفرد المذكر المخاطب، و(ضربكِ) للمفردة المؤنثة المخاطبة، و(ضربَكما) للمثنى المخاطبينِ، و(ضربكُم) لجماعة الذكور المخاطبينَ، (ضربكُنّ) لجماعة الإناث المخاطبات، و(ضربهُ) للمفرد المذكر الغائب، و(ضربهَا) للمفردة المؤنثة الغائبة، و(ضربهُما) للمثنى الغائبينِ، و(ضربهُم) لجماعة الذكور الغائبينَ، و(ضربهُنَّ) لجماعة الإناث الغائبات.

ثم نعرف أنه كما هنا: أن المضمر ينقسم إلى قسمين: متصل ومنفصل.

ضابط المتصل ما سبق لنا في باب الفاعل عند قول المصنف: والضمر اثنا عشر: "ضربني، ضربكَ، ضربكِ..." إلى آخره.

قلنا: إنَّ الضمير المتصل هو الذي لا يمكن الابتداء به، ولا يقع بعد (إلّا) في الاختيار، هذا هو المتصل.

لا يمكن أن تبتدئ به الكلام، مثل: (ضربني)، الياء هل يمكن أن تقول: ينيضرب؟ لا، ما يمكن.

ضربك (الكاف) متصل، هل يمكن أن تقول: كضرب؟ لا يمكن أن تبتدئ بالمتصل.

ثم هو لا يقع بعد (إلّا) في الاختيار، لا يمكن أن تقول: ضرب إلاك، أو ضرب إلاه.

وسمع من كلامهم:

ومــا نُبَــالِي إِذَا مــا كُنْــتِ جَارَتَنَــا ✽ أَلَّا يُجَاوِرَنَـــا إِلَّاكِ دَيَّـــارُ(تـ١)

"ألا يجاورنا إلاك"، وهذا نادر أو شاذ.

ثم قول: (ضربني) جيء بنون الوقاية للفعل، أصله: (ضَرَبِي، أَكْرَمي)، لكن في صيغة (ضربَي)، والفعل الماضي لابد أن يكون مفتوح الآخر أبدًا كما تقدم، جيء بنون الوقاية لأجل فك الفعل عن الانكسار: (ضربني، أكرمني)، وقد تدخل نون الوقاية على الحروف، مثل: (إنني، لكنني، ليتني). =

(تـ١) ينظر: "خزانة الأدب" (٥/ ٢٧٨).

والمنفصل اثنا عشر، وهي: إيَّاي، وإيَّانا، وإيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكما، وإيَّاكم، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاه، وإيَّاها، وإيَّاهما، وإيَّاهم، وإيَّاهُنَّ(م١).

= وتدخل على (لعل): (لعلني)، ولكن قليل، ولهذا جاء في كلامهم:

فقُلتُ: أَعِيراني القَدُومَ لعَلَّني ❁ أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ ماجِدِ(تـ١)

ويقول ابن مالك في هذا:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي قَدْنِي ❁ وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي(تـ٢)

وقبل هذا قال:

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ❁ ومع لَعَلَّ اعكِسْ وكن مُخَيَّرًا

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ❁ مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا(تـ٣)

فـ(الياء) هنا مفعول (ضربني)، (ضرب) فعل ماض، (النون) للوقاية، (الياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب على المفعولية.

(ضربك): الكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب على المفعولية.

(ضربك، وضربكِ، وضربكما)، وهكذا البقية.

أما المنفصل فيأتي بيانه إن شاء الله، والله أعلم.

(م١) **والمنفصل اثنا عشر**، وهي: (إيّايَ) للمفرد المذكر المتكلم، (إيّانَا) لجماعة الذكور المتكلمين،=

(تـ١) **ينظر**: "شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية" (١/ ٢٨٨).

(تـ٢) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص ١٣).

(تـ٣) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص ١٣).

= (إيّاكَ) للمفرد المذكر المخاطب، (إيّاكِ) للمفردة المؤنثة المخاطبة، (إيّاكما) للمثنى المذكرينِ والمؤنثين المخاطبينِ، (إيَّاكم) لجماعة الذكور المخاطبين، (إيّاكنّ) لجماعة الإناث المخاطبات، (إيّاه) للمفرد المذكر الغائب، (إيّاها) للمفردة المؤنثة الغائبة، (إيّاهما) للمثنى المذكرينِ والمؤنثين الغائبينِ، (إيّاهم) لجماعة الذكور الغائبينَ، (إيّاهنّ) لجماعة الإناث الغائبات.

من المتقرر فيما سبق أن قلنا: إن تعريف المفعول هو الذي يقع عليه فعل الفاعل مثل قولك: (ضربتُ زيدًا)، (أكرمتُ عمرًا)، في (ضربتُ): الفاعل أنت، والفعل هو الضرب، والذي وقع عليه الضرب هو (زيد).

فصار (زيدًا) مفعولًا؛ لأنه محل للضرب، أخذت العصا وضربت ظهره، فالفاعل أنت، والفعل هو الإيلام الذي وقع على ظهر زيد، والمضروب المفعول به (زيدًا)؛ فلهذا قالوا: المفعول هو الذي يقع عليه فعل الفاعل.

وقد سبق: أن المفعول تارة ينصبه الفعل المتعدي، وتارة الفعل اللازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، وتارة لا يتعدى ولا يحتاج إلى مفعول، إلى غير ذلك مما تقدم، وهذا يسمى الظاهر.

والمضمر وهو قسمان: متصل ومنفصل، وتقدم أن المتصل مثل: (أكرمني، أكرمك، أكرمه، أكرهما)، إلى آخره.

والمتصل قلنا إنّ تعريفه: هو الذي لا يمكن الابتداء به، ولا يقع بعد (إلّا) في الاختيار.

والمنفصل -وهو المستقل بنفسه-: يمكن الابتداء به، فتقول: (إيّايَ تقصد؟)، (إيَّاي تريد بهذا الكلام؟) (إيَّاك أقصد)، (إيَّاك أريد)، قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(إيّا): ضمير منفصل مبني على الفتح، محله نصب مفعول مقدم، (إيّاي تريد)، أو (إيّاي تقصد)، (إيّا) لوحدها، والياء الثانية ياء المتكلم. =

= كذلك (إيّاكَ) للمفرد المذكر المخاطب (إيّاكَ).

(إيّاكِ) للمفردة المؤنثة المخاطبة: (إيّاكِ أريد يا هند).

(إيّاكما) للمثنى المذكر، والمؤنث أيضًا مطلقًا: (إيّاكما أريد يا زيدان)، (إيّاكما أريد يا هندان).

(إيّاكم) لجماعة الذكور المخاطبين.

(إيّاكنّ) لجماعة الإناث المخاطبات.

(إيّاه) للمفرد المذكر الغائب.

(إيّاها) للمفردة المؤنثة الغائبة.

(إيّاهما) للمثنى الغائب مطلقًا.

(إيّاهنّ) لجماعة الإناث الغائبات، فـ (إيّا) المنفصل هذا ملازم للنصب دائمًا، ويتقدم على مفعوله، ولا يمكن أن تأتي (إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاه، إيّاها، إيّاهم، إيّاهنّ، إيّاكم، إيّاكن، إيّاكما، إيّاي، إيّاهما) لغير المفعول، بل هي ملازمة للمفعول دائمًا.

ثم هي تكون مقدمة على فعلها؛ لأنها تفيد الحصر، تقول: (إيّاك نعبد)، (إيّا): ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم، والكاف حرف خطاب، (نعبد) فعل مضارع.

وتقديم المعمول على عامله في مثل هذا يفيد الحصر؛ معنى يفيد الحصر: (إيّاك نعبد) يعني لا نعبد غيرك، (وإياك نستعين) يعني لا نستعين ونطلب العون من غيرك، فهي تفيد الحصر.

الحاصل: أن ضمير النصب المنفصل بفروعه -كما هنا- ملازم للنصب دائمًا، ويكون مفعولًا مقدمًا للفعل الواقع بعده، والياء في (إيّاي) للمتكلم، و(إيّاك) الكاف للخطاب، و(إيّاه) -أيضًا- تقول: حرف دال على الغيبة، مثلًا: (إيّاه أريد)، (إيّا) ضمير منفصل مبني على السكون، محله نصب مفعول به مقدم للفعل أريد، والهاء دال على الغيبة، وهكذا، والله أعلم.

باب المصدر

المصدر: هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل، نحو: ضَرَبَ يَضْرِب ضَرْبًا.

وهو قسمان: لفظي ومعنوي.

فإن وافق لفظه لفظ فعله، فهو لفظي، نحو: قَتَلْته قَتْلًا.

وإن وافق معنى فعله دون لفظه، فهو معنوي، نحو: جلست قعودًا، وقمت وقوفًا، وما أشبه ذلك(م١).

(م١) باب المصدر، ويقال له: المفعول المطلق.

معنى المفعول المطلق: يعني أنه لم يقيد بحرف بخلاف غيره من المفاعيل، تقول: (ضربت زيدًا)، (زيدًا) مفعول به، والظرف: هو المفعول فيه.

أمّا المفعول لأجله فنحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، المفعول لأجله هو "حذرَ"، أو مفعول معه، نحو: (أنا سائر والنيل)، أما المصدر فلا يتقيد بهذا، بل هو مفعول مطلق.

ثم أمر ثانٍ، المصدر هو الأصل، ليس الفعل الأصل، بل الأصل هو المصدر، والفعل مشتق من المصدر، فـ(ضَرَبَ) مشتق من الضَّرْب، (جَلَسَ) مشتق من الجُلُوس، ليس المصدر مشتق من الفعل بل العكس.

ولهذا يقول الحريري في الملحة:

وَالْمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ❊ وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ(ت١) =

(ت١) ينظر: "ملحة الإعراب" (ص٣٤).

= ومنه؛ أي من المصدر، اشتقاق الفعل، أي أن الفعل مشتق من المصدر، فيكون الأصل هو المصدر. وابن مالك يقول:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ❁ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ(تـ١)

يعني: أَمِنَ أمْنًا، لا يدل على زمن، فالفعل يدل على زمن ماض أو حاضر أو مستقبل، أمّا المصدر فلا يدل على زمن.

ثم نعرف أن المصدر تارة يكون مصدر الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل، وتارة يكون نائبًا مناب المصدر، وتارة يكون اسم مصدر، هذه ثلاثة.

المصدر الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل، هو أيضًا ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

مصدر مؤكد لعامله: (ضَرَبْتُهُ ضرْبًا)، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

مصدر مبين للنوع كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، «أخذ»: مصدر مبين للنوع بإضافته إلى عزيز، أو (ضربته ضَرْبًا حسنًا).

مصدر مبين للعدد: (سرت سيرتين)، أو ما أشبه ذلك.

هذا بالنسبة للمصدر: مؤكد لعامله، ومبين للعدد، ومبين للنوع.

ثم قوله: (الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل) مثل: (ضَرَب يَضْرِب ضَرْبًا)، (قَتَلَ يَقْتُل قَتْلًا)، وما أشبه ذلك، هذا هو المصدر.

أما نائب المصدر، فحصره البعض في واحد وعشرين، لكن المعروف في: (كلّ، وبعض، وشيء)، وما أشبه ذلك يكون نائبًا مناب المصدر، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، إذا قلنا لك: أعرب «لا تميلوا كل الميل»، (لا) ناهية، (تميلوا) فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، (كل) ناب مناب المصدر؛ لأن معناه لا تميلوا ميلًا كل الميل، (كل) نابت مناب (ميل) المحذوفة، وأُضيف (كل) إلى ما بعدها مبينًا للمحذوف. =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٢٩).

= ولا تميلوا كل الميل، (كل) نائب عن المصدر مثل (بعض): ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، (بعض) ناب مناب المصدر ، وهناك أشياء من هذا النوع.

اسم المصدر: هناك شيء يسمى اسم المصدر، ليس هو مصدر، ولا نائب مصدر، بل اسم مصدر.

ضابطه: اسم المصدر هو الذي تتغير حروفه عن تغير حروف فعله، فهذا نسميه اسم مصدر، مثل: (اختار يختار اختيارًا)، نقرؤه في الفقه باب الخِيَار، الخِيَارُ اسم مصدر؛ لأن خِيَارًا لم يقابل اختيارًا، فارقت الحروف.

مثل: (غسل – اغتسالًا) اسم مصدر؛ لأن (اغتسالًا) زاد ألفًا لم تكن موجودة في الفعل (غَسَلَ)، و(غَسَلَ) فعل ثلاثي مجرد، (غين، سين، لام)، (غسل - اغتسالًا)، ما جاء ثالث في تصريف الفعل، بل اختلف في الحروف، فنقول: هذا اسم مصدر.

مثل: (توضأ وضوءًا)، وأمثلته كثيرة.

ثم قال المصنف: "فإن وافق لفظه لفظ فِعْلِه، فهو لفظيّ، مثل: قَتَلْتَهُ قَتْلًا".

أو وافق المعنى واختلف في اللفظ، مثل: (جلست قعودًا)، و(قمت وقوفًا)، وما أشبه ذلك سُمِّيَ معنويًّا، والله أعلم.

باب ظرف الزمان وظرف المكان

ظرفُ الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير «في»، نحو: اليومَ، والليلةَ، وغَدْوَةً، وبُكْرَةً، وسَحَرًا، وغدًا، وعَتَمَةً، وصباحًا، ومساءً، وأَبَدًا، وأَمَدًا، وحينًا، وما أشبه ذلك.

وظرف المكان: هو اسم المكان المنصوب بتقدير في نحو (أمام، وخلف، وقدّام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند،ومع، وإزاء، وحذاء، وتِلْقَاء، وثَمّ، وهنا، وما أشبه ذلك)(م١).

(م١) تقدم لنا أن الظرف ينقسم إلى قسمين: ظرف زمان، وظرف مكان، وأن التعريف لهذا الظرف من حيث هو أن نقول: هو الاسم المنصوب بتقدير (في)، يعني أن محل الظرف مقدر فيه (في)، وهذا ما تقدم بيانه حين قلنا مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]، اليوم أكملت، فصار اليوم ظرفا لوجود الإكمال فيه.

أو تقول: (أزورك اليوم)، أو (أزورك غدًا)، يعني زيارتي تقع في هذا اليوم، أو تقع في غدٍ، فهو مضمن معنى (في).

(أزورك بكرة)، يعني أن وقوع الزيارة يقع في البكرة، فبكرة ظرف للزيارة، يعني ظرف لوقوع فعل الفاعل بها، وهذا كله تقدم.

ظرف المكان: هو الاسم المنصوب بتقدير (في)، كما لفظ، نحو: (أمام، وخلف، وقدام، ووراء، وفوق، ويمنة، ويسرة، وتحت، وعند، ومع، وإزاء، وحذاء، وتلقاء، وثَمَّ، وهنا، ودون، ومع، وقبل، وما أشبه ذلك).

لكن مثل (قبل): تأتي ظرف مكان على حسب ما تضاف إليه. =

= كذلك (عند) وَ (مع)، فإنها تأتي ظرف مكان، وتأتي ظرف زمان على حسب إضافتها.

فلو قلت: (أزورك مع العصر)، هذا ظرف زمان؛ لأن (مع) ظرف، وأضفته إلى زمن، فيكون ظرف زمان.

فلو قلت: (أزورك مع زيد)، صار ظرف مكان.

أو (تزورني عند طلوع الشمس)، هذا ظرف زمان؛ لإضافته إلى الزمن وهو طلوع الشمس.

(تزورني عند قدوم زيد)، أو ما أشبه ذلك.

الجهات الست المعروفة: (أمام، خلف، فوق، تحت، يمنة، يسرة)، هذه هي الجهات الست.

فإذا أطلق في كتب المتكلمين، وفي كتب العقائد: الجهات الست، كما يقولون في كتبهم: إن الله منزه عن الجهات الست، يريدون بهذا: (أمام، خلف، فوق، تحت، يمنة، يسرة)، وأنت تعرف القول الحق في هذا، إذا قالوا: إن الله منزه عن الجهات الست، فلا داعي أنك تستفسر ماذا يريدون بالجهات الست؟ لأنهم يريدون إنكار العلو؛ لأن من الجهات أن الله فوق، ينكرون هذا، فإذا كان هذا مرادهم، قل: هذا اللفظ خطأ وبدعة، والمعنى بدعة أيضًا.

فإذا قالوا: مرادنا بالجهات لا نريد إنكار العلو؛ إنما نريد يمينا ويسارا، والحلول، يعني أن الله ليس حالًّا بكل مكان، ولا محيطًا به شيء، نقول: صحيح، لكن اللفظ بدعة؛ فإننا لا نجد في القرآن شيئًا يسمى الجهات الست، المسألة المعلومة في كتب العقائد، وكتب التوحيد.

(**أمام وقدّام**)، هذان مترادفان، تقول: (جلست أمام زيد)، أو (قدّام زيد) المعنى واحد.

و(**خلف**)، تقول: (زيد مشى خلف عمرو).

كذلك (وراء)، سواء كان حسيًّا أو معنويًّا؛ فتقول مثلًا: (زيد وراء عمرو)، هذا حسيّ في الأرض يمشون، أو وراء عمرو؛ أو بمعنى في الفضل والعلم، فهذا معنوي.

كما تقول: (زيد فوق عمرو) قد يكون حسيًّا أو معنويًّا: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ۝٧٦﴾ [يوسف:٧٦]. =

= وكذلك **(يمنة)**، تقول: (هبت الريح يمنة المصلين)، يمنة ويسرة كلها ظرف مكان.

وكذلك (قدّام وَ أمام)، تقول: (جلس زيد قدام عمرو).

كذلك (تِلْقَاء وَ إزَاء): بمعنى المحاذي أو المقارب، تقول: (جلس عمرو إزاء زيد).

كذلك تِلْقاء، بمعنى توجه إليها أو قابلها: (زيد تلقاء عمرو)، بمعنى قابله، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، بمعنى أنه قابلها، يعني أقبل إليها قاصدًا لها.

كذلك (مع)، قلنا: إنها لفظ زمان على حسب ما تضاف إليه، أو ظرف مكان -أيضًا- على حسب ما تضاف إليه.

(ثَمّ)، بفتح الثاء، هي ظرف كما هو معلوم، بخلاف (ثُمَّ) بالضم هذه عاطفة: (جاء زيد ثُم عمرو)، أمّا (ثَمَّ) فهي ظرفية: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠].

وكذلك (هنا)، فهي إشارة، وتستعمل -أيضًا- ظرفية.

وكذلك أيضًا (قبل وبعد)، فإن (بعد) ظرف مكان: (جلس زيد بعد عمرو).

(قبل)، إلا أن (قبل) لو قطع عن الإضافة ونوي المعنى دون اللفظ تُبْنَى، تقول: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، وإذا كانت مضافة، فإنها تتأثر بالعوامل: (من قبل زيد)، (من قبل عمرو)، وما أشبه ذلك.

كذلك (بعد)، فإن (بعد) تُبْنَى على الضم، ظرف مبني على الضم.

أما ما يدور على ألسنة العامة والناس -مثلًا-: (إلى بعده)، فيدخل حرف الجر (إلى) على (بعد)، قالوا: هذا لحن، فإنه لم يسمع في كلام العرب إدخال (إلى) على (بعد)، وإنما الذي سمع إدخال (من): (من بعد)، (من بعدهم)، أما (إلى بعده)، (إلى بعدهم)، فهذا إذا وجد في عبارات البعض، فإنه يعتبر لحنًا، والله أعلم.

باب الحال

الحال: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات، نحو قولك: جاء زيد راكبًا، ركبت الفرس مُسْرجًا، ولقيت عبد الله راكبًا، وما أشبه ذلك.

ولا يكون الحال إلّا نكرة، ولا يكون إلّا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة(م١).

(م١) **باب الحال**، الألف في الحال منقلبة عن الواو؛ لأنها تجمع على أحوال، وهي تذكر، وتوصف بالتأنيث، تقول: (حال حسنة)، أو (حال لازمة). **ويجوز** أن تقول: (حالة حسنة)، و(حالة لازمة)، أو (حال حسن). **ولكن لا يجوز** أن تقول: حالة حسن، بأن تؤنث ثم تصف بالمذكر، هذا عندهم لا يجوز.

الحال: وصف فَضْلَة منتصب مفسر لما انبهم من الهيئات، هذا هو تعريف الحال، هو الاسم المفسر لما أُبهم، يعني لما استتر وخفي من الهيئات، أي لا من الذوات.

فالحال تكون للهيئة لا للذات؛ فرقًا بينه وبين التمييز. **فالتمييز**: الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات. **والحال**: الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات.

والفرق بينهما: أن هذا يكون هيئةً، والتمييز يكون ذاتًا، تقول: (تصبب زيد عرقًا)، عرق ذات؛ **لأنه** ما يمشي من جبينه أو من جسمه، ويمكن تجمعه. (تَفَقَّأ بكرٌ شحمًا)، شحمًا تمييز؛ لأن الشحم ذات، **بخلاف الحال**، تقول: (جاء زيد راكبًا)، فلفظة (راكبًا) حال لا تعود إلى الذات، بل هي وصف هيئة، هيئة وُصفت بها تلك الذات، الركوب هيئة ينفك عنها صاحبها، في بعض الأحيان يمشي أو ينام، أو يجلس أو يركض.

لم تكن متصلة بالذات كاتصال الشحم بالجسم، أو اتصال العرق بالجسم، أو ما أشبه ذلك.

ثم نعرف أن **الحال لابد أن يكون مشتقًا**، فلا يكون الحال جامدًا، مثل: (جاء زيد راكبًا)، (راكبًا) مشتق من الركوب، (ماشيًا) من المشي، فلا يكون جامدًا إلا في بعض الأحيان، =

= قد يكون جامدًا في الأشعار، وما أشبه ذلك إلا أنه مؤول من مشتق، مثل: (بعه مدًّا بدرهم)، مدًّا هذا حال، لكنه جامد؛ لأنه بمعنى مُسَعّرًا كل مدٍّ بدرهم. وهذا معنى قول ابن مالك:

وَكَوْنُــــهُ مُنْــــتَقِلاً مُـــشْتَقَّا ❁ يَغْلِــبُ، لكِــنْ لَــيْسَ مُــسْتَحَقَّا

وَيَكْثُــرُ الْجُمُــودُ فِــي سِــعْرٍ وَفِــي ❁ مُبْــدِي تَــأَوُّلٍ بِــلَا تَكَلُّــفِ (تـ١)

(الحال اسم) يُخرج الفعل والحرف، (مفسر) أي موضح، (لما انبهم) أي لما خفي واستتر، (من الهيئات) جمع هيئة تُخرج ما انبهم من الذوات، كقولك: (جاء زيد راكبًا)، (جاء) فعل ماض، (زيد) فاعل، (راكبًا) حال لزيد، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه، وهو جاء، هذا هو العامل.

ثم قولنا أيضًا: (لما انبهم من الهيئات) يُخرج ما كان غير متصف بالهيئة، بهيئة الإنسان، مثل قولك: (رجع زيد القهقرى)، هل تعرب (القهقرى) حالًا؟ نقول: لا، هل (القهقرى) من هيئات زيد، كركوبه وضحكه، ومشيه وقيامه وقعوده؟ نقول: لا، (القهقرى) لا تَمُتُّ إلى زيد بصلة، لا به ولا بغيره؛ فلهذا لا نقول: (رجع زيد القهقرى) أنها حال، بل مفعول مطلق؛ لأنها لم تكن هيئة لزيد كركوبه وضحكه: (جاء زيد ضاحكًا).

ولا يكون الحال إلا نكرة، يعني لا يمكن أن مجيء الحال يكون معرفة؛ لهذا تقول: (جاء زيد راكبًا) نكرة، (لقيت عبد الله ماشيًا) نكرة.

ركز المصنف في الأول؛ لينبهك على أن الحال يكون صاحبها فاعلًا، وفي المثال الثاني على أن الحال يكون صاحبها مفعولًا: (لقيت عبد الله ماشيًا)، (ركبت الفرس مسرجًا)، (مسرجًا) حال، وما أشبه ذلك.

وكذلك -أيضًا- لا تأتي إلا نكرة، **ولا يكون صاحبها إلا معرفة**، فالحال لا تأتي إلا من النكرات، بل هنا قاعدة بالنسبة للجمل. **الجمل** بعد المعارف أحوال؛ بناءً على أن صاحبها لا يكون إلا معرفة. **وبعد** النكرات صفات. =

(تـ١) ينظر: "ألفية ابن مالك" (ص ٣٢).

مثال: (جاء زيد ويده على رأسه)، الجملة من (ويده) جملة حالية في محل نصب على الحال، يعني حالة كون يده على رأسه؛ لأن (زيد) معرفة، بخلاف لو قلت: (جاء رجل ويده على رأسه)، ما نقول: جملة حالية، الجملة في محل نعت؛ لأن النكرة تحتاج إلى الوصف، والجملة بعد المعارف أحوال، فحاجتها إلى الوصف أكثر من حاجتها إلى الحال؛ فلهذا قال النحاة: الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات أوصاف.

ثم قوله: (ولا يكون صاحبها إلا معرفة)، قد يوجد أن صاحبها نكرة ليس بمعرفة، لكنه قليل.

مثاله قوله ﷺ: **«فَصَلَّى وراءه قَوْمٌ قِيَامًا»**(تـ١)، «قيامًا» حال، «قوم» نكرة، فصار صاحب الحال نكرةً هنا، فصلَّى وراءه قومٌ قيامًا، أين القاعدة التي قلنا بها: أن الحال يكون صاحبها معرفة؟ نقول لك: هذا صحيح، اعتراضك علينا صحيح، لكن هذا قليل وشاذّ.

والقاعدة الكلية: أن صاحب الحال يكون معرفة، فإذا جاء أن صاحب الحال نكرة، يحفظ ولا يقاس عليه، كما في هذا الحديث، نقول: إن هذا مؤول.

فلا يكون إلا بعد تمام الكلام، يعني أن الحال يكون فَضْلَة، ويستغنى بالكلام عنه، هذا معنى (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام)، فإنك لو قلت: (جاء زيد)، انتهى الكلام، (راكبًا) هذا فَضْلَة؛ لأن الجملة قبله كاملة مفيدة (جاء زيد)، أو (لقيت عبد الله)، هذا كلام منتهي، قولك: (ماشيًا) هذا فَضْلَة؛ لأن الكلام قبلها تامّ.

بقي أبحاث أخرى طويلة عديدة تتعلق بالحال، وهي إذا قلنا: إنّ الحال نكرة، وإنّ صاحبها معرفة، مثل: لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلًا(تـ٢)، هل يجوز تقديم الحال على عامله؟

الحال منها ما هو: حال مؤسسة، وحال مؤكدة.

هناك أبحاث تتعلق بهذا الموضوع، فالحال المؤسسة مثل: (جاء زيد راكبًا).

والحال المؤكدة ليست بمؤسسة مثل قولك: (لا تعث في الأرض مفسدًا) .

(تـ١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح: ٦٨٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(تـ٢) **ينظر**: "ألفية ابن مالك" (ص ٣٣).

باب التمييز

التمييز: هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الذوات، نحو قولك: تصبب زيد عرقًا، وتفقأ بكر شحمًا، وطاب محمد نفسًا، واشتريت عشرين غلامًا، وملكت تسعين نعجةً، وزيد أكرم منك أبًا وأجمل منك وجهًا.

ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام(م١).

(م١) **التمييز لغةً**: الانفصال، تميز فلان عن فلان، بمعنى انفصل إما حقيقة أو معنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩].

واصطلاحًا: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم، أي استتر وخفي من الذوات؛ فرقًا بينه وبين الحال، فالحال متعلق بالهيئة، وهذا بالذات.

الحال تقول: (جاء زيد راكبًا)، الركوب من الهيئة، بل يعقبه ماشيًا، يعقبه راكبًا، يعقبه جالسًا، فالجلوس والركوب والمشي والقيام هيئة يتصل بها الإنسان وتزول، ليست بالذات، ولا أنها أمر ثابت، **بخلاف التمييز**، فإن نفس التمييز ذات ليس بهيئة، وهذا مَثّل له المصنف بقوله: "تصبب زيد عرقًا"، و"تَفَقّأَ بكرٌ شحمًا"، و"ملكت عشرين غلامًا"، و"اشتريت تسعين نعجةً"، و"زيد أكرم منك أبًا" و"أجمل منك وجهًا".

ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام.

محصل هذا هو: أن التمييز تارة يكون محوّلًا من الفاعل، وتارة من المفعول، وتارة يقع بعد الأعداد وبعد المساحات وبعد المقادير، وتارة يقع بعد أفعل التفضيل، وتارة يكون المميز مضافا إليه.

أما الأول هو التمييز **المحوّل من الفاعل**، مثل قول: "تصبب زيد عرقًا"، "عرقًا" ذات، و"عرقًا" تمييز، وهو محوّل من الفاعل؛ لأن المعنى (تصبب عرقُ زيد)، وهي فاعل. =

= ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]، "شيبًا" تمييز محوّل من الفاعل؛ لأن المعنى "واشتعل شيب الرأس"، "شيب" فاعل، "والرأس" مضاف إليه، لكن المضاف إليه جُعل في محل الفاعل فصار تمييزًا، فكان تمييزًا محوّلًا من الفاعل، ومثل: "تفقأ بكر شحمًا"، "تفقأ" بمعنى امتلئ بكر شحمًا، "شحمًا" تمييز، والمعنى: "تفقأ شحم بكر".

وتارة يكون التمييز **محوَّلًا من المفعول**، مثل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢]، «فجرنا» فعل وفاعل، «الأرض» مفعول به منصوب، «عيونًا» تمييز محول من المفعول؛ لأن المعنى "وفجرنا عيونَ الأرض".

وتارة يقع بعد الأعداد، مثل: (اشتريت عشرين غلامًا)، و(ملكت تسعين نعجةً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، (رجلًا) تمييز، وقوله: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾ [المائدة: ١٢]، «نقيبًا» تمييز؛ لأنه وقع بعد الأعداد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾ [ص: ٢٣]، «نعجةً» تمييز لوقوعه بعد أعداد.

أو **بعد المقادير والمساحات**، فالمقادير تقول: (عندي منوان عسلًا)، (عسلًا) تمييز؛ لأنه وقع عقب التقدير منوان.

أو **بعد المساحات**: (عندي شبر أرضًا)، (أرضًا) تمييز لوقوعه بعد شبر.

وكذلك -أيضًا- يجوز إضافته بعد الأعداد إذا كان بعد العشرة والمائة والألف، فتقول: (عندي عشرة رجالٍ)، (عندي خمس نسوةٍ)، (ملكت مئة درهمٍ)، (درهم) تمييز، لكنه مضاف؛ لأن الأعداد هذه تضاف إلى ما بعدها، كما هو مذكور في باب العدد، (عندي ألف درهمٍ)، المعنى: عندي ألف درهمًا، لكن أُضيف إلى مميز.

وكذلك يقع التمييز بعد أفعل التفضيل، مثل قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا﴾ [الكهف: ٢٤]، «رشدًا» تمييز لوقوعه بعد «أقرب»، «أقرب» أفعل التفضيل. =

وبه ينتهي شرح فضيلته رحمه الله على هذه المقدمة(م١).

نسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناته، وأن ينفعنا به إنه سميع مجيب.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله، وصحبه أَجْمعين.

وقد أكمل نجله معالي الشيخ د. صالح ابن حميد -حفظه الله- بقية الشرح المفقود فيما يلي، قال حفظه الله:

= ومن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، «تفسيرًا» تمييز لوقوعه بعد «أحسن».

ومثل قول المصنف: "زيد أكرم منك أبًا"، و"أجمل منك وجهًا"، أبًا" تمييز لوقوعه بعد "أكرم"، "وأجمل منك وجهًا"، «وجهًا» تمييز لوقوعه بعد أفعل التفضيل.

ولا يكون التمييز إلا نكرة: (عندي شبر أرضًا)، (عشرين رجلًا)، (منوان عسلًا)، (أكرم منك أبًا)، (أجمل منك وجهًا).

ولا يكون إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه فَضْلَة، ولم يكن عمدة كالحال، والله أعلم.

(م١) لم نعثر على بقية شرح الشيخ للمتن، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

تكملة شرح الأجرومية

إعداد فضيلة الشيخ الدكتور/صالح بن عبد الله ابن حميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا ونبينا محمدًا، وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان.

وبعد: فهذه تكملة لشرح الوالد رحمه الله لمتن الآجرومية في النحو.

فحينما أردنا طباعة أعمال الوالد العلمية ونشرها رأى الإخوة القائمون على النشر إكمال هذا الشرح، ورغبوا مني ذلك، فأقول على نحو ما قلت في شرح ما تبقى من أبواب الرحبية، فما وسعني إلا القبول مع علمي التام اليقيني أنني لست لذلك أهلًا، وبخاصة حين النظر إلى مقام الوالد رحمه الله، وما وهبه الله من العلم والتحقيق والتدقيق، والحافظة وقوة الاستحضار والاستشهاد، وحسن الشرح والتعليم، يدرك ذلك من تتلمذ على الوالد، ومن اطلع على آثاره العلمية، وبخاصة الشروح والدروس والفتاوى، رحمه الله وأحسن إليه، وأجزل مثوبته، ويعلم الله أنني لست في مقابل علمه وفضله، إلا كما قال القائل وقد صدق:

لا تَعْرِضَـنَّ لِـذِكْرِنَا فِـي ذِكْـرِهِم ❁ لَيْسَ الصَّحِيحُ إِذَا مَشَى كَالْمُقْعَدِ

وهو بيت قديم، ممن كان يستشهد به ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم صار يردده مَنْ بعده كابن الجوزي في صفة الصفوة، وفضل علم السلف.

ومثله ما قيل:

وَلَكِنَّ الْبِلَادَ إِذَا اقْشَعَرَّتْ ❁ وَصَوَّحَ نَبْتُهَا رُعِيَ الْهَشِيمُ

وقولهم:

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ ❁ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

ويعلم الله أن هذا هو حالي مع ما وقعت فيه، ولكن لا بُدّ مما ليس منه بدّ.

فإذا كان السلف رضوان الله عليهم يستشهدون بمثل هذا، ثم لا يُقعِدُهم عن العمل، بل يقدمون ما يستطيعون في دين وورع وتقى، ومن أجل هذا بارك الله في علومهم، وأبقى ذكرهم، وأعظم أثرهم، ومن سبل النجاة والتسديد السير في أثرهم، والاقتداء بصالح أعمالهم، والله المستعان، وهو الهادي إلى الصواب، والموفق للعلم النافع، والعمل الصالح، والإخلاص في القول والعلم والعمل، إنه سميع مجيب، وكفى بربك هاديًا ونصيرًا.

وقد انتهى رَحِمَهُ اللَّهُ إلى آخر باب التمييز، ووقف عند باب الاستثناء، فقد أتى على أكثر أبواب هذا المتن المبارك.

باب الاستثناء(م١)

(م١) الاستثناء: مأخوذ من الثني، وهو الرجوع.

وسمى هنا استثناء؛ لأن فيه رجوعـًا إلى الحكم السابق، كما سيتبين في تعريفه في الاصطلاح.

والاستثناء كذلك هو: الإخراج، أي: إخراج بعض من كل.

والاستثناء الاصطلاحي: هو إخراج بإحدى أدواته، فهو كما التخصيص بالصفة والشرط.

وهو في الاصطلاح: الإخراج بـ(إلا)، أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق.

وهذا تعريف للاستثناء من حيث إنه فعل الفاعل، ويمكن أن يعرف باعتبار أن المراد بالاستثناء مصدر، بمعنى: اسم المفعول، أي: ما وقع عليه الاستثناء، فيعرف بأنه:

الاسم الواقع بعد (إلا)، أو إحدى أخواتها، مخالفًا في الحكم لما قبلها نفيًا وإثباتًا، أي أنه: إذا كان ما قبلها مثبتًا يكون ما بعدها منفيًّا، وإن كان ما قبلها منفيًّا يكون ما بعدها مثبتًا.

فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فحكم القيام ثابت للقوم، منفي عن زيد، وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيدًا، فحكم القيام منفي عن القوم، وثابت لزيد.

وهو الساس من المنصوبات، وقد سبق قبله: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والحال، والتمييز.

ثم المستثنى المخرج، قد يكون هذا المخرج تحقيقًا أو تقديرًا، فالمخرج تحقيقًا: هو المستثنى المتصل، والمخرج تقديرًا: هو المستثنى المنقطع.

فالمستثنى المتصل: هو أن يكون ما بعد الأجزاء مما قبلها، كقولك: جاء القوم إلا زيدًا، وخرج الناس إلا عمرًا.

والمستثنى المنقطع هو: ألا يكون ما بعد الأجزاء مما قبلها، وهو منصوب عند أهل الحجاز، نحو قوله سبحانه: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ [النساء:١٥٧]، كأنه قال: لكن اتباع الظن.

وأما بنو تميم فهو عندهم على قسمين -أي الاستثناء المنقطع-:

قسم ينصبون كما تنصبه العرب.

=

= وقسم يجيزون فيه البدل، وهو ما إذا كان ما بعد (إلّا) يتصور فيه أن يكون كالجزء مما قبلها بضرب من المجاز، نحو: ما في الدار أحد إلّا فرسًا، وإلّا فرسٌ.

أو أن يجري ما بعدها مجرى ما قبلها، نحو قول الراجز:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ ❁ إلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ

واليعافير جمع: يعفور، وهو ولد البقر الوحشية.

والعيس: الإبل البيض يخالط بياضها شقر.

وقول النابغة:

وَقَفْتُ بِهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا ❁ عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلَّا الأَوَارِيَ لأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ❁ وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

والأواري: جمع آرى، وهو: مجلس الدابة.

والنؤي: حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر.

فقوله: (إلا اليعافير)، وقوله: (إلا الأواري)، يجوز فيه الرفع على البدل عند تميم، والنصب عند الجميع.

ولعل من المناسب المفيد ذكر ما قرره الإمام القرافي رحمه الله، في كتابه " تنقيح الفصول " عن المتصل والمنقطع، فقد قال رحمه الله: "والمتصل والمنقطع وضبطها مشكل فينبغي أن تتأمله، فإن كثيرًا من الفضلاء يعتقدون أن المنقطع عبارة عن الاستثناء من غير الجنس، وليس كذلك، فإن قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان:٥٦]، منقطع على الأصح، مع أن المحكوم عليه بعد (إلّا) هو بعض المحكوم عليه أولًا ومن جنسه، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ [النساء:٢٩]، منقطع، مع أن المحكوم عليه بعد (إلّا) هو عين الأحوال التي حكم عليها قبل (إلا). =

وحروف(م١) الاستثناء ثمانية(م٢).

= بل ينبغي أن يعلم: أن المتصل عبارة عن أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولًا بنقيض ما حكمت عليه به أولًا، فمتى انخرم قيد من هذين القيدين كان منقطعًا، فيكون المنقطع هو أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولًا، أو بغير نقيض ما حكمت به أولًا.

وعلى هذا يكون الاستثناء في الآيتين منقطعًا، للحكم فيهما بغير النقيض، فإنَّ نقيض: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان:٥٦]، يذوقون فيها، ولم يحكم به، بل بالذوق في الدنيا، ونقيض: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [البقرة:١٨٨]، كلوها بالباطل، ولم يحكم به، وعلى هذا الضابط يخرّج جميع أقوال العلماء في الكتاب والسنة، ولسان العرب(تـ١).

(م١) أطلق المصنف على أدوات الاستثناء حروفًا، إما من باب التغليب، وإلا فهي منقسمة إلى حروف وأفعال، ومترددة بين الفعلية والحرفية كما سيأتي.

أو يكون أطلق عليها ذلك باعتبار الكلمات، وكأنه قال: وكلمات الاستثناء، وهذا كثير في كلام المتقدمين يطلقون الحروف على الأسماء والأفعال، ولو قال: أدوات الاستثناء لخرج من هذا الإيراد.

وقوله: (وحروف الاستثناء)، من إضافة الدّال على المدلول.

(م٢) هي ثمانية كما عدَّها المصنف، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدّ (سوى) بلغاتها ثلاثًا، ولم يذكر الأداتين: (ليس) و(لا يكون)، فتكون أدوات الاستثناء ثمانية إذا عددنا (سوى) بلغاتها أداة واحدة، وإن عددناها كما عدها المصنف فتكون عشرة. =

(تـ١) تنقيح الفصول ص ٢٧٥ – ٢٧٦.

وهي: إلا(م١)، وغير(م٢)، ....

= وهي أربعة أقسام:

حرف بالاتفاق، وهو (إلا).

واسم بالاتفاق، وهو: (غير، وسوى)، بلغاتها.

وفعل بالاتفاق، وهو: (ليس، ولا يكون).

ومتردد بين الفعلية والحرفية، وهو: (خلا، وعدا، وحاشا).

وأركان جملة الاستثناء ثلاثة:

١-المستثنى منه.

٢-أداة الاستثناء.

٣-المستثنى.

فالمستثنى منه هو: الاسم الذي يذكر قبل أداة الاستثناء، ويكون شاملًا على المستثنى.

وأداة الاستثناء هي: (إلا) وأخواتها.

والمستثنىٰ هو: الاسم الذي يذكر بعد أداة الاستثناء، ويكون مخالفًا في المعنىٰ لما قبله، علىٰ ما سيأتي تفصيله، وبيان أحواله.

(م١) بدأ بها لأنها أم الباب، وقد تكون صفة بمعنى غير، كما في قوله سبحانه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢]، أي: غير الله (لفسدتا)، لكن الفساد منتف فانتفى تعدد الآلهة، فليست هنا استثنائية؛ لأن شرط (إلا) الاستثنائية تقدم شيء عام عليها بكون ما بعدها مخرجًا منه.

وليس منها قوله سبحانه: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ ﴾ [التوبة:٤٠]، فهذه مركبة من (إن)، و (لا).

(م٢) وهي: اسم كما سبق.

وسِوَى(م١)، وسُوى(م٢)، وسَوَاء(م٣)، وخلا، وعدا، وحاشا(م٤).

فالمستثنى ب (إلا)، ينصب إذا كان الكلام تامًّا موجبًا نحو: قام القوم إلا زيدًا، وخرج الناس إلا عمرًا(م٥).

(م١) بالقصر وكسر السين على وزن: رِضا، وهي الفصيحة.

(م٢) بالقصر وضم السين على وزن: هُدى، وهذه أفصح من الثالثة.

(م٣) بالمد وفتح السين على وزن: سَناء، وهي لغة قليلة، ويجوز فيها كسر السين على وزن: بِناء.
وهذه كلها ظرف عند سيبويه، وبمنزلة: (غير) عند غيره، وهي بلغاتها أسماء كما سبق.

(م٤) في مذهب سيبويه أن: (عدا) فعل، و(حاشا) حرف، و(خلا) يجوز فيها الوجهان.
و(حاشا) فيها ثلاث لغات، يقال: حاشا، وحاشَ، وحشا، ولغة رابعة بحذف الألف الثانية، وسكون الشين: حاشْ.
وهذه الثلاث: خلا، وعدا، وحاشا: إن نُصب ما بعدها تكون أفعالًا، وإن جر ما بعدها تكون حروف جر.

(م٥) شرح المصنف رحمه الله في بيان الجمل مع الاستثناء، فبدأ بأم الباب: إلا.
وبيان ذلك: أن الاسم الواقع بعد (إلا) له ثلاثة أحوال:
الحالة الأولى: وجوب النصب على الاستثناء.
الحالة الثانية: جواز إتباعه لما قبل (إلّا)، على أنه بدل منه مع جواز نصبه على الاستثناء.
الحالة الثالثة: وجوب إجرائه على حسب ما يقتضيه العامل المذكور قبل إلّا.
وبيان هذه الأحوال: أن الكلام الذي قبل "إلّا" إما أن يكون تامًّا موجبًا بفتح الجيم، وإما أن يكون تامًّا منفيًّا، وإما أن يكون ناقصًا، ولا يكون حينئذ إلا منفيًّا.
ومعنى كون الكلام السابق تامًّا: أن يذكر فيه المستثنى منه.
ومعنى كونه موجبًا: ألا يسبقه نفي أو شبهه.
وشبه النفي هو: النهي والاستفهام. =

وإن كان الكلام منفيًّا تامًّا، جاز فيه البدل، والنصب على الاستثناء، نحو: ما قام القوم إلا زيدٌ، وإلا زيدًا(م١).

= فإذا كان الكلام السابق تامًّا موجبًا، وجب نصب الاسم الواقع بعد (إلّا) على الاستثناء، كما مثل المصنف: قام القوم إلّا زيدًا، وخرج الناس إلّا عمرًا، فـ(زيدًا وعمرًا) مستثنيان من كلام تام؛ لذكر المستثنى منه، وهو: (القوم) في الجملة الأولى، و(الناس) في الجملة الثانية.

والكلام موجب؛ لعدم تقدم نفي أو شبهه، فموجب نصب المستثنى على الاستثناء.

فمعنى الموجب هنا: ما لا يتصور فيه تفريغ ما قبل (إلّا) لما بعدها؛ لأنه غير منفي، والموجب هو المثبت.

يتبين بهذا: أنه حيث وجد الشرطان: التمام والإيجاب، وجب النصب مطلقًا، سواء كان الاستثناء متصلًا كما في جملة المصنف: (قام القوم إلّا زيدًا)، أو منقطعًا كما في قوله: (قام القوم إلّا حمارًا).

والناصب: (إلّا).

وقيل: الناصب الفعل السابق على (إلّا) بواسطتها؛ فلذلك أبهم المصنف الناصب، فيكون جاريًا على الخلاف.

وتعرب الجملة: (قام القوم إلّا زيدًا)، هكذا: (قامَ): فعل ماض بني على الفتح، (القومُ): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، و(إلا): حرف استثناء، (زيدًا): منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره بـ(إلّا) على الاستثناء.

وكذا إعراب الجملة الثانية.

(م١) هذه هي الحالة الثانية: وهي أن يكون الكلام السابق تامًّا منفيًّا، ففي هذه الحالة يجوز الإتباع على البدلية، أو النصب على الاستثناء، كما مثل المصنف: (ما قام القوم إلا زيدًا). =

= ف (زيد): مستثنى من كلام تام؛ لذكر المستثنى منه، وهو: (القوم)، والكلام منفيّ؛ لتقدم (ما) النافية، فيجوز الإتباع، فتقول: (إلا زيدٌ) بالرفع؛ لأن المستثنى منه مرفوع، وبدل المرفوع مرفوع، ويجوز فيه النصب على الاستثناء، فتقول: (إلا زيدًا).

فشرط هذه الحالة: أن يكون الكلام السابق تامًّا غير موجب، أي: غير مثبت؛ بأن يتقدمه نفي أو شبهه، كما مثل المصنف: (ما قام القوم إلّا زيدٌ)، أو (إلّا زيدًا).

فكونه تامًّا؛ لأنه ذكر فيه المستثنى منه، وهو: (القوم)، وكونه غير موجب؛ فلأنه منفيّ بـ (ما) النافية، ومثاله من التنزيل قوله سبحانه: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء:٦٦]، وهي: قراءة السبعة إلا ابن عامر.

هذا كله إذا كان الاستثناء متصلًا، أما إذا كان منفصلًا فيتعين النصب على الاستثناء.

أما قولك: "مررت بالقوم إلا زيدًا"، فيجوز النصب على الاستثناء، ويجوز الجرّ على البدليّة.

وأما قولك: "ما رأيت القوم إلّا زيدًا"، فيتعين النصب؛ لكن يختلف حال الإعراب، فيجوز أن يكون منصوبًا على الاستثناء، أو منصوبًا على البدلية.

وجملة المصنف: (ما قام القومُ إلّا زيدٌ)، تعرب هكذا: في حال الرفع: (ما): نافية، (قامَ): فعل ماض مبني على الفتح، (القومُ): فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على أخره، (إلّا): حرف إيجاب بعد النفي، (زيدٌ): مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره بدل من القوم.

وفي حال النصب: (إلّا): حرف استثناء، (زيدًا): منصوب بالفتحة الظاهرة علىٰ آخره علىٰ الاستثناء، ومثال النهي: (لا يخرج القومُ إلّا زيدًا، أو إلا زيدٌ)، ومن هذا الباب قوله سبحانه: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود:٨١]، فالمستثنىٰ "امرأتك" قريء بالرفع وبالنصب.

وإن كان الكلام ناقصًا(م١) كان على حسب العوامل، نحو: "ما قام إلا

(م١) الكلام الناقص، أي: أن المستثنى منه ليس موجودًا في الجملة، أي أنه إذا لم يذكر المستثنى منه فيكون الكلام مفرّغًا، فيكون ما بعد "إلا" بحسب ما تطلبه العوامل، ويقدر سقوط النفي و(إلّا)، ويعرب بحسب العوامل، وسمى مفرّغًا؛ لأن ما قبل (إلّا) تفرّغ للعمل فيما بعدها.

وتفرغ، أي: اشتغل بالعمل فيما بعدها وتسلط عليه:

فإن كان ما قبله يقتضي رفعًا، رفعت ما بعد (إلّا)، كما في مثال المصنف: (ما قامَ إلا زيدٌ).

وإن كان ما قبل (إلا) يقتضي نصبًا، نصبت ما بعد (إلّا)، كما في مثال المصنف: (ما ضربتُ إلا زيدًا).

وإن كان يقتضي جرًّا، جررت ما بعد (إلّا)، كما في مثال المصنف: (ما مررت إلا بزيدٍ).

والكلام التامّ الموجب، والكلام التامّ المنفي، والكلام الناقص، هذه الثلاثة تسمى: بالاستثناء المتصل، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه، فإن لم يكن من جنسه فهو استثناء منقطع، نحو: (حضر القومُ إلا حمارًا).

تتمة: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، فإمّا أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان موجبًا، وجب نصب المستثنى، نحو، (قامَ إلا زيدًا القوم)، وإن كان غير موجب، فالمختار نصبه، فتقول: (ما قام إلّا زيدًا القوم). ومنه قول الكميت:

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ❁ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقد روى رفعه فتقول: (ما قام إلا زيدٌ القومُ).

قال سيبويه: حدثني يونس: أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: (مالي إلا أخوك ناصر)، وأعربوا الثاني بدلًا من الأول على القلب، لهذا السبب، ومنه قول حسان رضي الله عنه:

فَإِنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ❁ إِذَا لَم يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

تتمة: في تكرار (إلا).

(إلا) إذا تكررت تكون على وجهين: للتوكيد، ولغير التوكيد. =

= فتكون زائدة للتوكيد بعد حروف العطف، نحو: قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا...

وفي البدل، وهو إذا وقع بعدها اسم واقع على ما قبلها، نحو: ما قام إلا زيدًا إلا أبو بكر.

وقد قال ابن مالك:

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا ❁ تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

فإذا كررت (إلا) تقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئًا، ولم تفد غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، فالأصل فيما مَثّل به ابن مالك: "لا تمرر بهم إلا الفتى العلا"، فالعلا بدل من الفتى، وكررت إلّا توكيدًا.

وأمّا إن تكررت لغير توكيد فيكون العامل الذي قبلها مفرّغًا لما بعدها وغير مفرّغ، فإن كان مفرّغًا تصور فيه صورتان:

إحداهما: تفريغه إلى ما يصح الاستثناء منه، نحو: ما جاءني إلا قريش إلا بني مخزوم، فيكون (قريش) بحسب ما فرغ له، ولا يجوز في (بني مخزوم) إلا النصب؛ لأنه مستثنى من قريش، وهو واجب.

الثانية: تفريغه إلى ما لا يصح الاستثناء منه، فتعمله في هذه الصورة في واحد من المستثنيات، وتنصب ما عدا ذلك الواحد، نحو: "ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا"، رفعت الأول بالفعل، ونصبت الباقي، وقد يجوز رفع غير الأول، فتقول: "ما جاءني إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرٌ".

وأمّا إن كان غير مفرّغ؛ فإن قدمت المستثنيات على المستثنى منه، نصبت جميعًا، نحو: "ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا أحدٌ"، وإن تأخرت بواحد منها على حسب ما يكون إذا كان منفردًا، ونصبت باقي المستثنيات، نحو: "ما قام أحد إلا زيدٌ إلا عمرًا، وأنت تريد أنهما "قاما"، فيجوز لك نصبها، ورفع أحدهما، ونصب الآخر، فإذا نصبتها كان الأول مستثنى من (أحد)، وكان الثاني مستثنى من معنى الكلام، وكأنك قلت: ما قام غير زيد إلا عمرًا، وعلى رفع أحدهما، ونصب الآخر، يكون المرفوع بدلًا، والمنصوب مستثنى، وفي هذا يقول =

زيدٌ"، و "ما ضربت إلا زيدًا"، و "ما مررت إلا بزيدٍ".

والمستثنى بـ(سِوَى، وسُوَى، وسَواَء، وغير)، مجرور لا غير(م١).

= ابن مالك:

وَانْـصِبْ لِتَـأْخِيرٍ وَجِـئْ بِوَاحِـدِ ❁ مِنْهَـا كَمَـا لَـوْ كَـانَ دُونَ زَائِـدِ
كَـ «لَـمْ يَفُـوا إِلَّا امْـرُؤٌ إِلَّا عَلِـي» ❁ وَحُكْمُهَـا فِـي الْقَـصْدِ حُكْـمُ الْأَوَّلِ

ففي مثال ابن مالك: (كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي)، فـ (امرؤ) بدل من الواو في (يفوا)، ورفع علي على البدل.

وأما إن تكررت حيث لا يجوز البدل، فلا بد من نصب جميع المستثنيات، كما في الآية الكريمة: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ ﴾ [الحجر:٥٨/ ٥٩/ ٦٠]، ف (امرأته) مستثنى من (آل لوط)، و (إلا لوط) مستثنى من (قوم مجرمين).

(م١) ومعنى ذلك أن الاسم الواقع بعد أداة من هذه الأدوات الأربع يجب جره بإضافة الأداة إليه.

أما الأداة فتأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلا)، على التفصيل السابق في الكلام التام والناقص:

فإن كان الكلام تامًّا موجبًا، نصبت وجوبًا على الاستثناء، نحو: قام القوم غير زيد.

وإن كان الكلام تامًّا منفيًّا، فتتبع ما قبلها أو تنصب، نحو: (ما يزورني أحد غيرُ الصالحين)، أو (غيرَ الصالحين).

وإن كان الكلام ناقصًا منفيًّا، أجريت حسب العوامل، نحو: (لا تصاحب غيرَ الأخيار)، وقولك: (قام القوم غير زيد)، بنصب (غير) على الاستثناء، و(زيد) مضاف إليه، وهو المستثنى في الحقيقة.

وقولك: (ما قام غير زيد)، فتعرب (غير) فاعلًا بـ (قام)، و(زيد) مجرور بالإضافة. =

والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا: يجوز نصبه وجرّه، نحو: (قام القوم خلا زيدًا زيدٍ)، و (عدا عمرًا وعمرٍ)، (وحاشا بكرًا وبكرٍ)(م١).

= وهكذا تقول في (سوى) ولغاتها، إلا أن الإعراب يقدر في الأوليين: (سِوَى، وسُوى)، ويظهر في الأخير (سواء).

وأما على مذهب سيبويه: فتكون منصوبة على الظرفية.

والمستثنى مجرور بها جر الظروف.

أما على مذهب غيره فحكمها حكم (غير).

وفي قولة تعالىٰ: ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء:٩٥]، وهو استثناء تامّ منفي، فقرئ: (غير) بالرفع علىٰ أنها صفة لـ(القاعدون)، كما قُرئ بالجر علىٰ أنها صفة لـ(المؤمنين)، وقرئ بالنصب علىٰ الاستثناء.

(م١) المستثنى الواقع بعد أداة من هذه الأدوات الثلاث له حكمان:

أحدهما: النصب، وذلك على تقديرها أفعالًا، نحو: (قام القوم خلا زيدًا)، كما مثل المصنف، فـ(خلا): فعل ماض، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره (هو)، و(زيدًا): مفعول به، ومثله الأمثلة الآخرى.

الثاني: الجر، وذلك على تقديرها حروف جر، نحو: (قام القوم خلا زيدٍ...) فـ (خلا) حرف جر، و(زيد) مجرور بـ(خلا)، ومثله ما بعده.

ومذهب سيبويه: أن (عدا) فعل، و(حاشا) حرف، و(خلا)، يجوز فيها الوجهان.

وزادوا في أدوات الاستثناء: (ليس)، و(لا يكون)، و (لا سيما).

فأما المستثنى بـ(ليس)، و (لا يكون) فمنصوب على أنه خبرهما .. أي: أن المرفوع بهما اسمهما، والمستثنى خبر عنهما.

والضمير في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالًا، لا يكون إلا مفردًا مذكرًا، ضميرًا يعود على بعض المفهوم من معنى الاستثناء، فإذا قلت: (قام القوم عدا زيدًا)، أو (وليس زيدًا)، فإن الضمير المرفوع المستتر يعود على البعض المفهوم من معنى الاستثناء، أي: عدا هو، أي: بعضهم، أو: لا يكون هو، أو ليس هو... إلخ. =

= ولو قلت: النساء أتينني ليست هندًا، بالتاء لم يكن استثناء حتى يكون الضمير مفردًا مذكرًا، فإن ظهر فيه التأنيث، فتكون الجملة حالًا من ضمير النسوة، والله أعلم.

وأما المستثنى بـ(لا سيما)، فيكون مرفوعًا ومجرورًا، فإن جعلت (ما) موصولة في قولك: (أكرمني الأصدقاء لا سيما زيد)، كان (زيد) خبر مبتدأ محذوف تقديره: لا سيما، الذي هو: (زيد).

وإن جعلت (ما) زائدة كان مجرورًا بالإضافة.

تنبيه: إذا دخلت (ما)، المصدريه على (خلا، وعدا)، وجب نصب ما بعدهما، وذلك لأن (ما)، لا تدخل إلا على الأفعال، فهي أفعالٌ ألبتة إن سبقتها، فتقول: قام القوم ما خلا زيدًا.

ومنه قول لبيد:

أَلا كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلَا اللهَ بَاطِـلُ ❁ وَكُـلُّ نَعِـيْمٍ لَا مَحَالَـةَ زَائِـلُ

وإعراب البيت:

(ألا): أداة استفتاح، و(كلُّ): مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، و(شيء): مضاف إليه مجرور بالكسرة، و(ما): نافيه، و(خلا): فعل ماض فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو، والاسم الشريف منصوب على التعظيم، و (باطل): خبر (ما)، مرفوع بالضمة الظاهرة.

تنبيه: (ما) المصدرية لا تتصل بالأداة (حاشا)، فلا يقال: (قام القوم ما حاشا بكرًا).

والعلم عند الله.

ومن الشواهد:

تُمَـلُّ النَّـدَامَى مَـا عَـدَانِي فَـإِنَّنِي ❁ بِكُـلِّ الَّـذِي يَهْـوَى نَـدِيمِي مُوْلَـعُ

فـ(عدا): فعل ماض متعين الفعلية بدليل اقترانه بنون الوقاية، والياء محل نصب.

ومن طريف ما يروى: أن سيبويه قرأ على حماد بن سلمة الأكوع قوله ﷺ: "ما من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عنه علمًا ليس أبا الدرداء "، فقال سيبويه: أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، ومنعه من قراءة الحديث، فقال: والله لأطلب علمًا لا يلحنني معه أحد، فكان سببًا لاشتغاله بالعربية.

باب (لا)

اعلم أن (لا) تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة، ولم تتكرر (لا)، نحو: (لا رجلَ في الدار)(م١).

(م١) هذا هو السابع من المنصوبات، وهو: اسم (لا) النافية للجنس، فهي نافية للجنس، أي: أنها تنفي الحكم عن جميع أفراد الجنس، فلا يبقى فرد من أفراد الجنس إلا وهو داخل تحت هذا الحكم المنفي.

وهي تعمل عمل (إِنَّ)، تنصب الاسم وترفع الخبر، ولما كثر حذف خبرها لم يذكروها في المرفوعات.

فإذا قلت: (لا رجلَ في الدار)، كان معناه نفي الحكم الذي هو الوجود في الدار عن كل فرد من أفراد جنس الرجال، إذا كان مرادك نفي الوجود.

وقد يكونَ ثَمَّ مراد آخر حسب سياق الكلام، فقد يكون مرادك نفي النوم -مثلًا- إذا كان الحديث عن النوم.

أما قولك: (لا رجل قائم)، فهذا نفي لحكم القيام، ولا يحتمل غيره.

واعلم أن (لا) في لسان العرب ترد لهذه المعاني.

فتارة تكون ناهية.

وتارة تكون عاطفة.

وقد تقدم ذلك في أبوابه.

وتارة تكون عاملة عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وتسمى (لا) النافية للوحدة، فإذا قلت: (لا رجلٌ في الدار)، فإنه يجوز أن يقال: بل رجلان أو رجال.

وتارة تعمل عمل (إِنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذه هي المقصودة هنا، وتسمى: (لام) التبرئة. =

= وقولهم: (نافية للجنس)، قالوا: الجنس ذات، والذات لا تنفى.
والجواب: أن في الكلام تقديرًا، والمراد: النافية لحكم الجنس.
وهي تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب الاسم المعرب لفظًا والمبني محلًّا، وترفع الخبر، وذلك بشروط ثلاثة:
الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، كما صرح بذلك المصنف.
الثاني: أن يكون اسمها متصلًا بها، وهذا معنى قول المصنف: (إذا باشرت النكرة).
الثالث: ألَّا تتكرر (لا)، كما في قوله عز شأنه: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧] فـ(ظلمَ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وَ (اليوم) ظرف زمان متعلق بخبرها المحذوف، والتقدير: (لا ظلم حاصل اليوم)، فإن فقد شرط من هذه الشروط، أهملت كما في قولك: (لا زيد قائم)، أو تقدم خبرها على اسمها، كما في قوله سبحانه: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٧٤]، أو اقترنت بحرف جر، كما في قولك: (جئت بلا زاد)، أو فصل بينها وبين معمولها فاصل، فإنها تهمل أيضًا، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة).
ومن شروطها: ألا تسبق بحرف جرّ، فإن سبقت بحرف جر، أهملت نحو: (سافرت بلا متاع).
ثم اعلم أن اسم (لا) على ثلاثة أنواع:
الأول: المفرد.
الثاني: المضاف إلى نكرة.
الثالث: الشبيه بالمضاف.
فأما المفرد في هذا الباب، وفي باب المنادى، فالمراد به: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، فيدخل فيه المثنى، وجمع التكسير، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم.
وحكمه: أن يبنى على ما ينصب به في حالة إعرابه، فإن كان ينصب بالفتحة، كما في المفرد وجمع تكسير، فإنه يبنى على الفتح، نحو: (لا رجلَ قائم) و (لا رجالَ قائمون)، وإن كان=

= ينصب بالياء نيابة عن الفتحة، وذلك في المثنى، وجمع المذكر السالم، فانه يبنى على الياء، نحو: (لا رجلين قائمان)، و(لا مسلمين قائمون)، وإن كان ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وذلك في جمع المؤنث السالم، وجمع المذكر السالم، فإنه يبنى على الكسر، نحو: (لا مسلماتٍ قائماتٌ)، ومنه قول الشاعر:

إن الشباب الذي مجد عواقبه ❋ فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب

فـ(لذات) اسم (لا) مبني على الكسر في محل نصب.

وأما المضاف إلى نكرة أخرى، فحكمه النصب، نحو: (لا صاحبَ علم ممقوت).

وأما الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، فحكمه النصب أيضًا، نحو: (لا حسنًا خلقه مذموم)، وَ (حسنًا) اسم (لا) منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة، وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، وَ (خلقه) فاعل مرفوع بـ(حسنا)، وَ (مذموم) خبرها.

وسمي الشبيه بالمضاف بذلك؛ لأن أشبه المضاف في كونه محتاجًا إلى ما بعده في تتميم معناه، كما أن المضاف محتاج إلى المضاف إليه في تتميم معناه.

ثم إن الشيء المتصل بالشبيه بالمضاف، قد يكون منصوبًا، نحو: (لا طالعًا جبلًا حاضر)، وَ (طالعًا) اسم (لا) منصوب بها، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو)، وَ (جبلًا) مفعول به منصوب بـ (طالعًا)، وَ (حاضر) خبرها.

وقد يكون مجرورًا، نحو: (لا مجتهدًا في تحصيل العلم ضائع)، فـ (مجتهدًا) اسم (لا) منصوب بها، وَ (في تحصيل..) جارّ ومجرور متعلق بـ(مجتهدًا)؛ لأنه اسم فاعل، وَ (ضائع) خبرها.

أما مثال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا رجلَ في الدار)، فهذه نكرة مفردة فتنصب محلًّا، وَ (رجل) اسم (لا) مبني معها على الفتح، وموضعه نصبٌ بـ (لا).

وذهب طائفة من البصريين إلى أن (رجل) ونحوه منصوب لفظًا من غير تنوين، قال الأزهري في شرحه: "وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيبويه" ا. هـ. أي أنه قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:=

فإن لم تباشرها، وجب الرفع، ووجب تكرار (لا) نحو:

لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ (م١).

= و(اعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير تنوين)، ظاهر العبارة: أن اسم (لا) معرب حذف منه التنوين، وأنه منصوب نصبًا صحيحًا، وليس بمبني، وهذا مذهب الكوفيين، والبصريون على أنه مبني على الفتح، وهو مفرد مبني مركب مع (لا).

ومن أمثلة الباب:

كلمة التوحيد: لا إله الا الله.

وإعرابها: (لا): نافية للجنس، لا محل لها من الإعراب.

(إله): اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب.

(إلا): أداة حصر مبنية لا محل لها من الإعراب.

وخبر (لا) النافية للجنس محذوف، تقديره: (معبود بحق)، والتقدير: لا إله معبود بحق إلا الله.

(الله): لفظ الجلالة مرفوع بالضمة الظاهرة، بدل من الخبر المحذوف.

ومن الأمثلة: الحديث الصحيح: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) (ت١).

(م١) تقدم أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا بشروط ثلاثة، وهنا يذكر المصنف رحمه الله محترزات الشروط. فمن الشروط: أن يكون اسمها متصلًا بها، وهو الذي عبر عنه المصنف بـ (المباشرة)، فقال هنا: (فإن لم تباشرها... إلخ)، أي أنه إذا فُصل بين (لا) واسمها، وجب إلغاؤها وتكرارها، كما مثل المصنف: (لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ). =

(ت١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح:٧٥٦)، ومسلم في صحيحه (ح:٣٩٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

فإن تكررت، جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت قلت: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ)، وإن شئت قلت: (لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ)[٢].

= فـ(لا) نافية للجنس، ملغاة لا عمل فيها.

ومثال ذلك من الذكر الحكيم: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[الصافات:٤٧]، والقول بوجوب تكرار (لا)، ورفعها على الابتداء، هو عند غير المبرد وابن كيسان، وكذا إذا كان اسمها معرفة، فتقول: (لا محمدٌ عندنا ولا بكرٌ)، وفي التنزيل العزيز: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس:٤٠].

(٢) وهنا الاحتراز من الشرط الثالث، وهو تكرار (لا)، ومعنى كلام المصنف: أن (لا) إذا تكررت مع توفر الشرطين الآخرين، جاز إعمالها لتوفر الشرطين، وجاز إلغاؤها بسبب التكرار.

وفي مثال المصنف تقول في حال الإعمال: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ)، بفتح: (رجلَ وامرأةَ).

ومثاله في القرآن الكريم: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧].

وتقول في حال الإلغاء: (لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ)، برفع (رجلٌ وامرأةٌ).

ومثاله في القرآن الكريم: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة ٢٥٤].

وفي إعراب (لا) الثانية خمسة أوجه، فإذا أُعملت (لا) الأُولى؛ بأن بُني اسمها على الفتح أو النصب؛ بأن كان مضافًا أو شبيهها بالمضاف، فبعد (لا) الثانية ثلاثة أوجه:

١-رفعه عطفًا على محلِّ (لا) مع اسمها؛ لأنَّ محلها رفعٌ بالابتداء عند سيبويه، أو على أنّه اسم (لا) الثانية؛ بناء على أنها عاملة عمل (ليس).

٢- نصبه مع التنوين عطفًا على محل الاسم (لا) فقط، و تكون الثانية ملغاة، أي زائدة مع تأكيد النفي، والخبر محذوف.

٣- بناؤه على الفتح على أن الثانية عاملة عمل (إنّ). =

= وإذا رفعت ما بعد الأولى، فلك فيما بعد (لا) الثانية وجهان:

أ - الرفع مع التنوين على أن الثانية عاملة عمل (ليس)، أو عطفًا على محل (لا) واسمها، وهو رفع بالابتداء.

ب - الفتح على أن الثانية عاملة عمل (إنّ).

ويمنع النصب لانتفاء ما يعطف عليه؛ لأنه إنّما جاز فيه ما سبق لكونه معطوفًا على محل اسم (لا) الأولى، واسمها مرفوع لا محل له.

وقد لخص ذلك الأزهري في شرحه فقال: والحاصل أن للنكرة بعد (لا) الثانية، خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها.

وتوجيه هذه الخمسة هو ما سبق.

ومن أمثلة هذا: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

يقول ابن مالك رحمه الله في الألفية:

وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا ۞ حَوْلَ ولا قُوَّةَ، والثانِي اجْعَلَا

مَرْفُوعًا أو مَنْصُوبًا أو مُرَكَّبَا ۞ وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لاتَنْصِبَا

ففي إعراب (لا حول ولا قوة إلا بالله) يقول النحاة:

يجوز في اسم (لا)، والمعطوف عليه، ثمانية أوجه: فتحهما على التركيب، وإعمال (لا) عمل (إنّ)، ورفعهما إمّا على إعمال (ليس)، وإما على الابتداء، وإلغاء (لا)، ورفع أحدهما على أن تكون (لا) عاملة عمل (إنّ). فهذه خمسة أوجه.

ويجوز في الثاني مع فتح الأول وجهان: النصب عطفًا على اللفظ، والرفع عطفًا على الموضع، وتكون (لا) الثانية زائدة في هذين الوجهين بمنزلتها بعد (ليس).

والوجه الثامن: أن تكون (لا) الأولى عاملة عمل (ليس)، والثانية زائدة بمنزلتها بعد (ليس). ويكون (قوة) معطوفًا على اسمها. =

باب المنادى(م١)

= فهذه ثمانية أوجه.

وأما الخبر في هذا المثال فجعله أبو علي الفارسي محذوفًا، تقديره: لا حول ولا قوة لنا إلا بالله.

وقال ابن عبيدة الأنصاري الأشبيلي: ومنهم من جعله الخبر المجرور.

ومن أمثلة الباب: لا ضرر ولا ضرار، والله أعلم.

(م١) هذا هو الثامن من المنصوبات، وقد عبر الشيخ رحمه الله باسم المفعول؛ لأنه اللائق بالمقام كالمفعول به، والمفعول فيه، فالمنادى هو: المنصوب، وعُبِر عنه في الألفية بـ(النداء)؛ لأنه يتكلم على حكمه في الجملة.

قالوا: وهو من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبًا.

وهو في اللغة: المطلوب إقباله مطلقًا بحرف أو بغيره.

وفي الاصطلاح: المطلوب إقباله بـ(يا) أو إحدى أخواتها.

والنداء: دعاء من تريد إقباله عليك بحرف من حروف النداء.

أو هو: الاسم الذي يدخل عليه (يا) أو إحدى أخواتها.

والأحرف التي ينادى بها هي سبعة:

(يا): يا أحمد أقبل، وهي أمّ الباب؛ ولهذا لا ينادى لفظ الجلالة إلا بها (يا الله)، ولا يُقَدَّرُ عند حذف حرف النداء غيرها: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف:٢٩] أي: (يا يوسف).

الهمزة مقصورة أو ممدودة: أمحمد تعلم، آمحمد تعلم.

(أَيَ) مقصورة أو ممدودة: أي علي، أيا علي تصدق، ومنه:

أيـا شـجر الخـابور مالـك مورقًـا ✻ كأنـك لـم تجـزع علـى ابـن طريـف

(هَيَا): هيا زيد استقم.

(وآ) قالوا وهي مختصة بالندبة: واظهراه، وارأساه، أي: المنادى المندوب توجعًا منه أو متفجعًا عليه. =

المنادى خمسة أنواع:

المفرد العلم(م١)، والنكرة المقصودة(م٢)، والنكرة غير المقصودة(م٣)، والمضاف(م٤)، والشبيه بالمضاف(م٥).

= وقد تستعمل (يا) للاستغاثة، كما في قولهم: (يا لله، يا للمسلمين).
وقالوا: إنَّ (يا) تستعمل للبعيد.
وَ (الهمزة) ممدودة أو مقصورة تستعمل في نداء القريب أو المنزّل منزلته، كما في قولك: (أ زيد)، وقيل: إن الممدودة لا تستعمل إلا في نداء البعيد.
و(أي) و (أيا) و (هيا) تستعمل في نداء البعيد أو المنزّل منزلته، وقيل: إن (أي) للمتوسط.
والجمهور على أن (وا) مختصة بالندبة، أي: لا تستعمل إلا في المنادى المندوب متوجعًا منه أو متفجعًا عليه.

(م١) هو ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، فيشمل المثنى والمجموع، كما تقدم في باب (لا) النافية للجنس، نحو: يا محمد، يا محمدان، يا محمدون، وَ يا هندات، وَ يا فاطمتان.

(م٢) وهي التي قصد بها منادى بعينه مما يصح إطلاق لفظها عليه، نحو: (يا رجلُ، يا امرأةُ)، يريد رجلًا بعينه، وامرأةً بعينها.

(م٣) وهي التي لم يقصد بها واحد بعينه، وإنما المقصود واحد من أفرادها، نحو: (يا جاهلًا تعلم، يا ماشيًا تنبه)، وَ (يا رجلًا خذ بيدي).

(م٤) أي: المضاف إلى غيره، نحو: (يا عبد الله)، (يا كريم النفس)، (يا رب العالمين).

(م٥) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، سواء كان مرفوعًا به، أي لفظ اتصل به لفظ آخر يتوقف معنى الاول عليه، نحوه: (يا كريمًا خلقه)، أو منصوبًا نحو: (يا طالعًا جبلًا)، أو مجرورًا نحو: (يا رحيمًا بالعباد)، ويسمى المطول.

فأما المفرد العلم، والنكرة المقصودة، فيبنيان على الضم من غير تنوين، نحو: (يا زيدُ)، وَ (يا رجلُ)(م١).

(م١) حكم المفرد العلم والنكرة المقصودة: البناء على ما يرفعان به، فالعلم المفرد:

إن كان يرفع بالضمة، فإنه يبنى على الضمة، نحو: (يا زيدُ)، وَ (يا فاطمةُ)، وَ (يا فاطماتُ).

وإن كان يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وهو المثنى، فإنه يبنى على الألف، نحو: (يا زيدان)، وَ (يا فاطمتان).

وإن كان يرفع بالواو، نحو: (يا زيدون).

وكذا حكم النكرة المقصودة، وهي التي يقصد بها واحد بعينه، نحو: (يا رجل)، تريد رجلًا بعينه، فحكمه يبنى على ما يرفع به:

فإن كان يرفع بالضمة، فإنه يُبْنَى على الضمة، نحو: (يا رجلُ)، وَ (يا فتاةُ)، وَ (يا ناجحُ)، تريد واحدا بعينه.

وإن كان يرفع بألف نيابة عن الضمة، وهو المثنى، فإنه يُبْنَى على الألف، نحو: (يا رجلان)، وَ (يا فتاتان).

وإن كان يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وهو جمع المذكر السالم، فإنه يُبْنَى على الواو، نحو: (يا مسلمون).

قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه: هذا إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإن كانت موصوفة، فالعرب تؤثر نصبها على ضمها، يقولون: (يا رجلًا كريمًا أقبل)، قال: ومنه الحديث: (يا عظيمًا يرجى لكل عظيم)، نقله ابن مالك عن الفراء وأقرّه، قال ابن مالك: قال الفراء: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون: (يا رجلًا كريمًا أقبل)، فإذا أفردوا، رفعوا أكثر مما ينصبون، قلت -أي ابن مالك-: ويؤيد قول الفراء ما روى من قبل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سجوده: (يا عظيمًا يرجى لكل عظيم)، والحديث ضعيف الإسناد جدًا. =

= وقول المصنف رحمه الله: (من غير تنوين)، يعنى في حال الاختيار، ولكن قد يقال: لا حاجة إلى هذه اللفظة؛ لأن كل مبني لا ينون إلّا أن يقال: ذكره للإيضاح، وأنه قد ينون لضرورة الشعر، كما في قول الأحوص:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ✽ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

والشاهد فيه قوله: (يا مطرٌ عليها)، فإنه منادى مفرد، ونوّنه ضرورة.

وأما الخليل وسيبويه وغيرهما، فيختارون أن ينونوه مرفوعًا، ويقولون: لما اضطررنا إلى تنوينه نوناه على لفظه، وهو اختيار الفراء.

وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس والجرمي، فينشدون: (يا مطرًا عليها) بالنصب والتنوين، ويقولون: ردّه التنوين إلى أصله، وأصله النصب، وهو مثل اسم لا ينصرف، فإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، نونه وصرفه، ورده إلى أصله.

وقول المصنف: (فيبنيان على الضم من غير تنوين)، لا يشمل الألف في المثنى، والواو في الجمع، فلو قال: (على ما يرفعان به)، لكان أولى، وقد يجاب: بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه.

وقوله: (من غير تنوين)، قد عرفت ما فيه، على أن مذهب المصنف رحمه الله، هو: أن المنادى المفرد العلم معرب مرفوع بغير تنوين، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين والفراء: أنه مبنى على الضم.

وقد قال النحاة: إن المفرد العلم بنى لتضمنه معنى الخطاب أو لشبهه بـ(أنت): في الإفراد والتعريف والخطاب، ولم يبنَ على السكون؛ لأن البناء طارئ عليه، فأرادوا أن تكون له مزية على غيره مما البناء أصل فيه، ولم يُبنَ على الفتح؛ لئَلّا يكون لفظه كلفظ المعرب، ولم يُبنَ على الكسر؛ لئَلَّا يلتبس بالمضاف لياء المتكلم.

وأما النكرة المقصودة فمحمولة على المفرد العلم، والله أعلم.

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير(م١).

(م١) المراد بالثلاثة الباقية: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف، فهي كلها منصوبة وجوبًا لا غير.

فالنكرة المقصودة نحو قول الواعظ: (يا غافلًا تنبه، والموت يطلبه)، وهو لا يريد واحدا معينًا، بل يريد لكل غافل، وحكمه: النصب بالفتحة أو ما نابت عنها.

والمضاف: وهو ما كمل معناه بواسطة اسم مجرور، وبعده يكون مضافًا إليه، نحو قوله سبحانه: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب:٣٢].

الشبيه بالمضاف: وهو ما اتصل به شيء يتمم معناه، سواء أكان المتصل به مرفوعًا به، أم كان منصوبًا به، أم كان مجرورًا بحرف جر يتعلق به.

تنبيهات:

١-إذا ناديت ما يكون فيه (الابن) بين علمين، نحو: (زيد بن خالد)، فلك في المنادى الذي هو (زيد) الضم والفتح، فتقول: (يا زيدُ بن خالد)، وَ (يا زيدَ بن خالد)، وإن لم يكتنف (الابن) علمان، فليس إلا الضم.

٢-لا تجتمع (ياء) النداء وَ (لام) التعريف إلا في الاضطرار، وإلا في اسم الجلالة، كـ(يا الله) ونحو:

فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ❁ إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

٣-قد تحذف (الياء) من الاسم الكريم، فيعوض عنها (الميم) في آخره، فيقال: (اللهم).

وقد يجتمعان في الاضطرار، كقول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ❁ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

٤-التابع للمنادى المبني على الضم:

إن كان بدلًا أو عطفًا، فاجعله كالمستقل بنفسه إذا لم تكن لام التعريف في المعطوف، نحو: (يا زيد أخانا)، فإذا كانت اللام، فلك وجهان نحو: =

= ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ:١٠]، بنصب (الطير) أو رفعها، وقد قرئ بهما.

وإذا كان التابع مجرورًا من اللام، فيتعين نصبه، كـ(يا زيدُ صاحبَ الفضل).

وإذا كان المنادى (أيها)، فما بعده مرفوع على النعت إن كان بـ (أل)، نحو: (يا أيها الرسولُ)، وكذا المحلى بـ (أل) بعد اسم الإشارة، كـ(هذا الرجل)، ولك أن تجعله بدلًا أو عطف بيان.

٥-المنادى الصحيح الآخر، إذا أضيف إلى ياء النفس، ففيه خمسة أوجه جمعها ابن مالك رحمه الله في الألفية في هذا البيت:

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا ❁ كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

وفي التنزيل العزيز: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦]، و ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، و ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر:٥٣].

٦-وإذا ناديت نحو: (يا ابن عم)، و(يا ابن أم)، فاحذف ياء الإضافة، وافتح الميم أو اكسره، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ﴾ [طه:٩٤].

وإذا ناديت: (يا أبي)، وَ (يا أمي)، فلك أن تقول: (يا أبتِ) وَ (يا أمتِ) بكسر التاء وفتحها، والتاء عوض عن الياء المحذوفة.

٧-يجوز حذف حرف النداء بشرطين:

أحدهما: أن يكون المنادى معرفة.

الثاني: أن تكون المعرفة مما لا يصح دخول (أي) عليها، نحو قوله سبحانه: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف:٤٦]، وقوله عز شأنه: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور:٣١]، وقوله سبحانه: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾[نوح:٢٨].

فهذه الأمثلة كلها حذفت فيها (ياء) النداء، وهي كلها معارف فلا يصح دخول (أي) عليها، فلا يصح دخول (أي) علىٰ (يوسف)؛ لأنه علم، ولا علىٰ (أي) في قوله: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور:٣١]؛ لأن (أي) لا تدخل علىٰ (أي)، ولا علىٰ (رب)؛ لأنه معرفة بإضافته ياء المتكلم، والله أعلم.

باب المفعول من أجله(م١)

وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: (قام زيد إجلالًا لعمرٍو) وَ (قصدتك ابتغاء معروفك)(م٢).

(م١) ويسمى: المفعول لأجله، والمفعول له، وهو التاسع من المنصوبات، والرابع من المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمفعول فيه (الظرف)، والمفعول المطلق، والمفعول معه.

(م٢) هذا هو تعريف المصنف، وسوف يأتي شرحه مفصلًا -إن شاء الله-.

وعرفه بعضهم بتعريف آخر فقال: هو المصدر القلبي، المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، ولو تقديرًا.

فهذا التعريف -كما هو ظاهر- قد حرص صاحبه على أن يتجمع شروطه الخمسة الآتي بيانها.

وفي تعريف المصنف في قوله: (هو الاسم)، احتراز من الفعل والحرف، وهو يشمل الصريح والمؤول.

فالصريح: هو الذي لا يحتاج في جعله مفعولًا له إلى تأويل، نحو: (جئت إكرامًا لزيد) فـ(إكرامًا) مفعول له صريح.

والمؤول بالصريح: هو الذي يحتاج في جعله مفعولًا له إلى تأويل، نحو: (جئت أن أكرم زيدًا)، فالمصدر المؤول من الفعل المسبوق بـ(أن) مفعول له، والتقدير: (جئت إكرامًا لزيد).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[النحل:١٥] أي: لئلا تميد بكم.

وفي قوله: (المنصوب)، احترز من المخفوض ومن المرفوع.

وفي قوله: (الذي يذكر بيانًا)، أخرج المنصوبات كلها إلا الحال والتمييز. =

= وقوله: (لسبب وقوع الفعل)، أخرجهما.

وقوله (الفعل)، المراد الفعل اللغوي.

وله شروط خمسة:

الأول: أن يكون مصدرًا.

الثاني: أن يتحد فاعله وفاعل العامل فيه.

الثالث: أن يكون علة لما قبله.

الرابع: أن يكونا في زمان واحد.

الخامس: أن يكون قلبيًّا، أي من أفعال النفس: كالرغبة، والإجلال، والخوف، ومعنى كونه قلبيًّا: ألا يكون دالًا على عمل من أعمال الجوارح: كاليد واللسان، مثل: (قراءةً) وَ (ضربًا)، فلا تقول: اشتريت الكتاب قراءة، تريد من أجل القراءة.

فإذا اجتمعت الشروط الخمسة، جاز النصب مفعولًا من أجله، وجاز جره بحرف التعليل.

وإن نقص منها شرط أو أكثر، لم ينصب مفعولًا من أجله، مثال ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة ما مثل به المصنف:

(قام زيد إجلالًا لعمرو)، وَ (قصدتك ابتغاء معروفك).

و(إجلالًا) وَ (ابتغاء) مصدران.

والفاعل بهما والفاعل بـ(قام) وَ (قصد) واحد؛ لأن القائم هو المُجِلّ، والقاصد هو المبتغِي.

وزمانهما واحد، فوقت القيام هو وقت الإجلال، ووقت القصد هو وقت الابتغاء.

فتعرب: (قامَ زيدٌ) فعل وفاعل، وَ (إجلالًا) مفعول لأجله، وَ (لعمرو) جارّ ومجرور متعلق بالمصدر أو صفة له.

و(قصدتك) فعل، والتاء فاعل، والكاف مفعول به، وَ (ابتغاءَ) مفعول لأجله، وَ (معروفِك) مضاف إليه، والكاف مضاف ثانٍ.

ومنه قوله سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة :٢٤٣]. =

= فـ(حذرَ) مفعول لأجله.

وقوله سبحانه: ﴿ اَعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًاۚ ﴾ [سبأ:١٣]، فـ(شكرًا) مفعول لأجله.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء:٣١].

ومثال ما نقص من الشروط قول امرئ القيس:

فَفَاضَتْ دُمُوْعُ العَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً ❁ عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مَحْمَلِي

فـ(صبابة) حال من ياء المتكلم، ولا تكون مفعولًا لأجله؛ لأن الفاعل بـ(فاضت) الدموع، والفاعل بـ(صبابة)، ياء المتكلم، فخرج عن باب المفعول لأجله.

والمفعول لأجله يكون بـ(أل)، ويكون مضافًا، ويكون عاريًا عنهما، وقد اجتمع ذلك في قول العجاج:

يركب كل عاقرٍ جمهورِ
مخافةً وزعلَ المحبور
والهول من تهوُّل الهبور

فقوله: (مخافة)، عار من (أل) وَ (الإضافة).

وقوله: (زعل)، مضاف.

وقوله: (الهول)، محلى بـ(أل).

ولو كانت الثلاثة مجرورات بحرف التعليل، لجاز.

ومعنى الأبيات:

(العاقر) الرمل الذي لا ينبت.

و (الجمهور) المتراكب.

و (الزعل) النشاط.

و (المحبور) المسرور.

و (الهبور) جمع تكسير، واحده: (هبرة)، وهو مكمن الصائد. =

= ومعنى الأبيات: يركب هذا الوحش العاقر الرمل الكثير المتراكب؛ لأجل خوفه ونشاطه، وفراره من مكمن الصائد.

ومثال ما فقد الشرط الأول، وهو كونه مصدرًا، قولك: (جئت للسمن والعسل)، أي من أجل السمن والعسل، وكلاهما غير مصدر، فلا يصح: (جئتك السمن والعسل).

ومثال ما فقد الشرط الثاني، وهو كونه متحدًا مع عامله في الفاعل، قولك: (جئتك لمحبتك إياي)، ففاعل المجيئ هو المتكلم، وفاعل المحبة هو المخاطب. ومنه بيت امرئ القيس السابق:

ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّــي لَتَعْرُونِــي لِــذِكْرَاكِ هِــزَّةٌ ❁ كَمَـا انْـتَفَضَ الْعُـصْفُورُ بَلَّلَـهُ الْقَطْـرُ

فجر باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل (العرو) الهزة، وفاعل (لذكراك) المتكلم.

ومثال ما فقد الشرط الثالث، وهو كونه علة لما قبله قولك:

(أحببت إجلالَ زيدٍ) فـ (إجلال زيد) مفعول به؛ لأنه وقع عليه الفعل، وهو الحب، وليس علة لما قبله.

ومثال ما فقد الشرط الرابع، وهو كونه متحدًا مع عامله في الزمن، كما في قولك: (جئتك طلوعَ الشمس)، فلا ينصب مفعولًا لأجله، فإن وقت طلوع الشمس غير وقت المجيئ.

ومثال ما فقد الشرط الخامس، وهو كونه قلبيًا، قولك: (جئت للقراءة والكتابة)، أي من أجل القراءة والكتابة، فكلاهما من أفعال الجوارح، فلا تصح (جئتك قراءةً).

والمفعول لأجله لا يجب نصبه، وإن استوفى الشروط، بل يجوز جرّه بحرف يدل على التعليل، فتقول في مثالي المصنف:

(قام زيد لإجلالِ عمرو)، وَ (قصدتك لابتغاءِ معروفك)، ومثاله من التنزيل العزيز: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

وقد يترجح أحدهما على الآخر، وقد يستويان، فيترجح النصب على الجر إذا كان مجرّدًا من (أل) ومن الإضافة، كالمثال الأول في كلام المصنف. =

باب المفعول معه

وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فُعِل معه الفعل، نحو قولك: (جاء الأمير والجيشَ) وَ (استوى الماء والخشبةَ)(م١).

= ويترجح عكسه إذا كان مقرونًا بـ (أل)، نحو: (ضرب المعلم الطالب للتأديب).
ويستوي الأمران إذا كان مضافًا، كالمثال الثاني في كلام المصنف.
وعلامة المفعول له: وقوعه في جواب: (لم فعلت؟)، فلو قال قائل في مثال المصنف الأول: (لم قام زيد؟)، فالجواب: (إجلالًا لعمر)، وقس على ذلك.
ولا فرق بين الفعل المتعدي واللازم، وبين المصدر المضاف وغيره، وفي مثالي المصنف رحمه الله: الفعل المتعدي (قصد)، واللازم (قام)، والمصدر المضاف (ابتغاء)، وغيره (إجلالًا).

(م١) هذا هو العاشر من المنصوبات، وهو المفعول الذي وجد فعل الفاعل بمصاحبته، وهو الخامس من المفاعيل.
وقد عرفوه بأنه: الاسم الصريح الفَضْلَةُ المنصوب بالفعل، أو ما فيه معناه وحروفه، الذي يذكر لبيان الذات التي فُعل الفعل بمصاحبتها، الواقع بعد واو تفيد المَعِيَّةَ نصًا.
شرح هذا التعريف:
قوله: (الاسم)، خرج به الفعل، والحرف، والجملة، فلا يكون واحدًا منها مفعولًا معه.
وشمل الاسم: المفرد، والمثنى، وجمع المذكر، وجمع المؤنث، والمراد: اسم تلك الذات المنصوبة بالفعل أو شبهه، بحيث يسبقه جملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه، الواقع بعد (واو) المَعِيَّة، الذي يذكر لبيان الذات التي فَعَل الفاعلُ الفعلَ بمصاحبتها.
وخرج بقيد (الاسم) الفعل، كما في قولك: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)، فلا يصح أن يكون مفعولًا معه؛ لأنه فعل منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (واو) المعية)، فقد نهاه في هذه الحالة عن المصاحبة، وفي حالة الجزم نهاه عن كل منهما اجتماعًا وانفرادًا، وفي حالة الرفع نهاه عن الأول، وأباح له الثاني. =

= قوله: (الصريح)، خرج به المؤول بالصريح وفلا يكون مفعولًا معه.

قوله: (الفضلة)، أي: ليس ركنًا في الكلام، فليس فاعلًا، ولا مبتدأ، ولا خبرًا.

وخرج منه العمدة بعد الواو، نحو: (اشترك زيد وعمرو)، فـ(عمرو) عمدة لا يستغنى عنه؛ إذ لا يقال: (اشترك زيد)؛ لأن الاشتراك لا يكون إلا بين اثنين فأكثر.

وقوله: (المنصوب)، خرج به المرفوع والمجرور، فلا يكون واحدًا منهما مفعولًا معه، كما في قولك: (الرجل وضيعتُه)، فالواقع بعد الواو عمدة لعطفه على المبتدأ، وهو: (كل)، والخبر محذوف أي: مقترنان.

وقوله: (المنصوب بالفعل أو ما فيه معناه وحروفه)، أي أن العامل -في المفعول معه النصب- شيئان:

الأول: الفعل، وهو الأصل، نحو: (سرتُ وزيداً)، فـ(زيدًا) مفعول معه منصوب بـ(سرتُ).

الثاني: الاسم الدال على معنى الفعل المشتمل على حروفه، نحو: (أنا سائر والنيلَ)، فـ(النيلَ) مفعول معه منصوب بـ(سائر)؛ لأنه اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو (أسير)، وفيه أيضًا حروفه، وهي: السين، والياء، والراء.

وقوله: (الذي يذكر لبيان....إلخ)، خرج به بقية المنصوبات.

وقوله: (واو تفيد المعية نصًّا)، خرج به الاسم الواقع بعد (واو) ليست نصًّا في الدلالة على المعيَّة، نحو: (خرج زيد وعمرو).

والمصنف رحمه الله مثّل بمثاليه؛ للدلالة على حكم نصب المفعول معه، وأنه على قسمين: جائز وواجب.

فالجائز ضابطه: أنه يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها، ومثاله كما ذكر المصنف: (جاء الأمير والجيش)، فـ(الجيش) اسم صريح فضلة -أي يتم الكلام بدونه- منصوب بالفعل، وذُكِرَ لبيان مَنْ صاحَبَ الأميرَ في المجيء، واقع بعد (واو) هي بمعنى (مع). =

وقلنا: إن حكم النصب هنا الجواز؛ لأن الجيش يصح تشريكه في المجيئ مع الأمير، وعليه: فيجوز في (الجيش) الرفع، فتقول: (جاء الاميرُ والجيشُ) برفع الجيش.

ومثاله: (حضر محمد وعلي)، فيجوز نصب (علي) على المعيَّة، ويجوز رفعه على العطف.

وأما الواجب فضابطه: ألا يصح تشريك ما بعد الواو لما قبلها في الحكم، وهو المثال الثاني الذي مثل به المصنف: (استوى الماء والخشبة)، فإن الخشبة، وهي التي توضع لبيان مقياس مستوى الماء وارتفاعه، فهي هنا لا يصلح تشريكها للماء في حكم الاستواء؛ لأن (استوى) بمعنى: ارتفع، والارتفاع إنما حصل من الماء على الشيء الذي هو (الماء)، دون الثابت الذي هو (الخشبة).

ومثله: (أنا سائر والجبلَ)، وَ (ذاكرت والمصباحَ).

أما في حال الاستفهام، فيجوز الوجهان، ومن أمثلتهم:

(كيف أنت وقصعة من ثريد ؟) فيجوز الوجهان، والعطف أحسن، وكذلك قولك: (ما لزيد وعمرو؟)، العامل فيه فعل مقدر يطلب به الاستفهام، تقديره: (ما تكون وقصعة؟) وَ (ما يكون لزيد وعمرًا؟)، فحذفت الفعل؛ لكثرة دورانه، وعمل (كان) الناقصة في المفعول معه؛ لأنهما في موضع: لا تستوي وقصعة.

وفي قوله: (مالك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا)، يجوز فيه الوجهان، والنصب أحسن، وإن عطفت أعدت الخافض.

وأما قولهم: (كل رجل وضيعته) وَ (كل فقيه وكتابه).

فيتعين فيه العطف، ويخرج عن هذا الباب؛ لأن الواقع بعد الواو عمدة؛ لعطفه على المبتدأ. والخبر محذوف، تقديره: (مقترنان).

وأما قول الشاعر:

عَلَفْتَهَــا تِبْنًــا وَمَــاءً بَــارِدًا ✻ حَتَّــى شَــتَتْ هَمَّالَــةً عَيْنَاهَــا

فـ(ماء) مفعول لفعل محذوف، أي: وسقيتها ماء.

وأما خبر (كان) وأخواتها، واسم (إن) وأخواتها، فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات.

وكذلك التوابع، فقد تقدمت هناك(م١).

= وإن أُوِّل (علفتها) بـ(أنلتها)، صح تسلطه على المعطوف.

ومثله قول الراعي النميري:

إِذَا مَـا الْغَانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَوْمًـا ❁ وَزَجَّجْـنَ الْحَوَاجِـبَ وَالْعُيُونَـا

أي كحلن العيون، فإن أُوِّل (زججن) بـ(زيَّن)، صح العطف.

تتمة:

الناصب للمفعول معه هو الفعل، وقيل: (الواو)، يقول ابن مالك رحمه الله:

بِمَـا مِـنَ الْفِعْـلِ وَشِـبْهِهِ سَـبَقْ ❁ ذَا النَّصْبُ، لا بِـالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقّ

(م١) أشار المصنف رحمه الله هنا إلى بقية المنصوبات، وأنه لا يريد إعادة الكلام فيها؛ لأنها سبق الكلام عنها في مواطنها.

وعليه فإن المنصوبات خمسة عشر، وقد تكلم عنها كلها وهي:

١-المفعول به -٢- المصدر -٣- ظرف الزمان

٤- ظرف المكان -٥- الحال -٦- التمييز

٧- المستثنى -٨- اسم (لا) -٩- المنادى

١٠- المفعول لأجله -١١- المفعول معه -١٢- خبر (كان).

١٣- اسم (إن) -١٤- التوابع وهي أربعة:

١- نعت المنصوب -٢- توكيد المنصوب -٣- العطف على المنصوب

٤- البدل من المنصوب.

١٥- وبقي (ما) الحجازية. والعلم عند الله.

باب مخفوضات الأسماء(م١)

المخفوضات ثلاثة أنواع(م٢):

(م١) ختم المصنف رحمه الله كتابه بهذا الباب للإشارة إلى أنه ينبغي الاتصاف بالخفض، وهو التواضع، وترك حظوظ النفس؛ لأن من خفض جانبه لله ارتفع، وفي حديث مسلم: (ما تواضع أحد لله إلا رفعه) (ت١)، كما أنه أخرها لضعف عاملها.

وقوله: (مخفوضات الأسماء)، من إضافة الصفة للموصوف، أي: الأسماء المخفوضات، وهذا القيد لبيان الواقع؛ لأن الخفض من خصائص الأسماء، فلا يوجد في الأفعال.

وعبر بـ(المخفوضات) على طريقة الكوفيين، أما البصريون فيعبرون بـ(المجرورات...).

والمخفوض مأخوذ من الخفض، وهو ضد الارتفاع، تقول: هذا مكان منخفض، أي غير مرتفع، وفيه سفل، وخفضه إذا أنزله من علوٍّ إلى أسفل.

والخفض في الاصطلاح: وجود كسرة، أو ما أجرى مجراها في آخر الكلمة بعامل الخفض.

ويقال: خفض وجر، والجر عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين، وهما بمعنى واحد.

والخفض من خصائص الأسماء، ولا يكون في الأفعال كما سبق.

والعلة -والله أعلم- أن الخافض ومخفوضه كالشيء الواحد؛ لثقله؛ ولأنه لا يملك شيئًا ولا يستحقه.

(م٢) زاد بعضهم الجر بالمجاورة، كما في قولهم: (هذا جحر ضبٍ خربٍ).

يجر (خرب)؛ لمجاورته (ضب)، فهو مجرور بالمجاورة.

=

(ت١) أخرجه مسلم في صحيحه (ح:٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مخفوض بالحرف (م١)، ومخفوض بالإضافة (م٢)، وتابع للمخفوض (م٣).

= لأنه لما جاور المجرور جر، وكان حقه الرفع؛ لأنه صفة (جحر) المرفوع، وهو مرفوع بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

وزاد بعضهم قسمًا آخر وهو الجرّ بالتوهم كما في قولك:

(لست قائمًا ولا قاعدٍ) أي: لست بقائمٍ ولا قاعدٍ؛ لأن خبر ليس يجوز جره بالحروف.

ورد بأن هذا القسم داخل تحت الجر بالحرف.

(م١) أي: العامل فيه الحرف، وهو الأصل، ولهذا قدمه.

(م٢) أي: العامل فيه هو الإضافة، وهذه طريقة المصنف، والمعتمد أن الجر بالمضاف لا بالإضافة.

والإضافة لغة: الإمالة والاسناد.

واصطلاحًا: نسبة تقييده بين اسمين توجب لثانيها الجر.

(م٣) أي: مخفوض بالتبعية للمخفوض، أي: بتبعيته لاسم مخفوض، وهو قول ضعيف، بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وهو الحرف أو المضاف؛ إلا البدل فإن العامل فيه مقدر؛ لأنه على نية تكرار العامل.

التبعية أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، وقد تقدم كلام المصنف عليها في المرفوعات، فالنعت يتبع المنعوت في الخفض، والعطف يتبع المعطوف في الخفض، والتوكيد يتبع المؤكد في الخفض، والبدل يتبع المبدل منه في الخفض، وإذا كان ذلك كذلك، فتكون المخفوضات قسمين: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالمضاف.

ومثال الجر بالحرف: (مررت بزيد).

ومثال الجر بالمضاف: (مررت بغلام زيد).

فـ(غلام) مضاف، وَ (زيد) مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة.

فـ(زيد) مجرور بالمضاف على الصحيح، وقيل: إنه مجرور بحرف جر مقدر، أو بالإضافة عند الأخفش. =

فأما المخفوض بالحرف، فهو ما يخفض بمن(م١)،

= ومثال الجر بالتبعية: (مررت بزيد الفاضلِ).
وقد اجتمعت الثلاثة في (بسم الله الرحمن الرحيم)، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحه:٢].

تتمة:

عدّ بعضهم حروف الجر ثمانية وعشرين حرفًا، ذكر المصنف منها أربعة عشر حرفًا، والبقية هي: حاشا ولغاتها، وعدا، وخلا، ولولا، ولعل، ومتى، ومُذ، ورُبَ (مخففة)، وها، وكي.
قسم على أربعة أحرف، مثل: (حتى وحاشا).
وقسم على ثلاثة أحرف، مثل: (ربَّ، وعلى).
وقسم على حرفين، مثل: (مِن، وعَن).
وقسم على حرف واحد، مثل: (الباء، واللام، و (واو) رُبَّ).

(م١) (مِن) بكسر الميم وإسكان النون، احترازا من (مَن) بفتح الميم، فإنها تكون: شرطية، واستفهامية، وموصولة.
وقد تكلم الشارح الوالد رحمه الله على معاني هذه الحروف كلها عندما ذكرها المصنف في أول الكتاب في كلامه على علامات الاسم، وأنا أذكر بعض معانيها اختصارًا، وتذكيرًا، فـ(مِن) هي أمّ الباب، أي: أم حروف الخفض؛ لأنها تجر ما لا يجر غيرها، كالظرف الذي لا ينصرف، كـ(قبل، وبعد، ولدى، وعند، ولدن)، فهذه الظروف لا تجر إلا بـ(مِن).
ومن معانيها: الابتداء زمانًا، ومنه: (سرت من يوم الخميس)، والابتداء مكانًا ومنه: (سرت من مكة المكرمة). =

وإلى(م١).

= والتبعيض: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران:٩٢] والبدل: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]

وبيان الجنس: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، والتعليل: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح:٢٥] وتأتي بمعنى (الباء): ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى:٤٥]، وبمعنى (في): ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩].

وللفصل -وهي الداخلة على ثاني المتضادين-: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة:٢٢٠]، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [ال عمران:١٧٩].

وبمعنى (عن): ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٢٢]، ﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:٩٧].

وبمعنى (على): ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء:٧٧].

وهي تجر الظاهر والمضمر، وقد اجتمعا في قوله سبحانه: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧].

(م١) وهي لانتهاء الغاية زمانًا، ومكانًا، فمثال الزمان: (سرت إلى يوم الجمعة). ومثال المكان: (سرت إلى المدينة).

وهي تجر الظاهر والمضمر، كما في قوله سبحانه: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة:٤٨]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس:٤].

وتأتي بمعنىٰ (مع)، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء:٢].

وبمعنىٰ (اللام): ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النحل:٣٣].

وعن (م١)، وعلى (م٢)، ....

(م١) فأمَّا "عن"، فأشهر معانيها المجاوزة والتعدية، ومنه: (رميت السهم عن القوس)، فالسهم تجاوز القوس، ومنه: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور:٦٣].

وتأتي بمعنى التبديل: ﴿ لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة:٤٨].

وبمعنى الاستعلاء: ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [محمد:٣٨].

وبمعنى (من): ﴿ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [التوبة:١٠٤].

وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر، نحو قول القطامي:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ ✽ مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

وتكون بمعنى (بعد)، ومن قوله سبحانه: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق:١٩].

أي بعد طبق.

وهي تجر الظاهر، كقوله سبحانه: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح:١٨].

والمضمر، كقوله سبحانه: ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [المجادلة:٢٢]..

(م٢) وأمَّا "علىٰ"، فمن أشهر معانيها الاستعلاء، ومنه: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المؤمنون:٢٢].

وهذا استعلاء حسي، والاستعلاء المعنوي: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الإسراء:٢١].

والتعليل: ﴿ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [الحج:٣٧].

وبمعنى عن، ومنه:

إذا رضيت علي بنو قشير ✽ لعمر الله أعجبني رضاها

وبمعنى في، ومنه: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص:١٥].

المصاحبة: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة:١٧٧]. =

وفي(م١).

= وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر، كقول مزاحم العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها ۞ تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بزَيْزاءَ مَجْهَلِ

لحظ في (على) معنى فوق.

وتجر الظاهر المضمر، واجتمع ذلك في قوله سبحانه: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [المؤمنون:٢٢]

وتكون أسماء، كما في قولك: (نزلت من علىٰ السطح).

(م١) وأمَّا "في" فمن معانيها الظرفية، ظرف الزمان، وظرف المكان، وقد اجتمع ذلك في قوله سبحانه: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم:٢-٤].

والظرفية: إما حقيقية أو مجازية.

فالحقيقة أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز، كقولك: (الماء في الإناء)، فإن انتفى القيدان أو أحدهما فهي مجازية:

مثال انتفاء القيدين: (الخير في العلم)، ومثال انتفاء الاحتواء -أي ليس للمظروف تحيز، وليس للظرف احتواء-، قولك: (زيد في البرية).

وبمعنى (من): ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [النحل:٨٤]، وبمعنى (إلى): ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [إبراهيم:٩]، والاستعلاء: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١] أي على.

ومن معانيها السببية، ومنه الحديث: (عذبت امرأة في هرة حبستها)(ت١). =

(ت١) أخرجه البخاري في صحيحه:(ح:٢٣٦٥)، ومسلم في صحيحه:(ح:٢٢٤٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ورب(م١)، ....

= وهي تجر الظاهر، كقولك: (زيد في الدار)، وتجر المضمر، كقوله سبحانه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف:٧١].

(م١) وهي تأتي للتقليل والتكثير، وهي حرف شبيه بالزائد لا تتعلق بشيء، كـ(لعل، ولولا)، وحرف الجر الزائد والشبيه به لا يتعلقان بشيء، وفيها معنى المباهاة والافتخار، وتزاد بعدها (ما)، وتتعلق بما بعدها وجوبًا؛ لأن (ربّ) لها صدر الكلام، ويكثر حذف العامل فيها، وفي قولك: (ربّ عالم لقيته)، فـ(ربّ) تتعلق بالفعل الذي بعدها، وهو (لقيت)، فلو نصب ضمير المجرور بها، كان ما تتعلق به محذوفًا، وقُدِّر مؤخرًا عنها، ولا يخلو ما تتعلق به من ثلاثة أحوال:

إما مدح فتقدر: أمدح، وإما ذم فتقدر: أذم، وإما خبر فتقدر: أذكر، وما أشبه ذلك. وإنما كان ذلك؛ لأن فعل الضمير المتصل لا يتعدى الظاهر.

وإذا ضمت (الراء)، فلك في الباء: التشديد، والتخفيف، والإسكان. وإذا زدت التاء فلك مع فتح التاء تشديد الباء وتخفيفها، وإذا كسرت التاء فلك في الباء التشديد والتخفيف.

وهي لا تجر إلا بشروط خمسة:

الأول: أن تكون مصدّرة في أول الكلام.

الثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

الثالث: أن تكون النكرة موصوفة بجملة.

الرابع: أن يكون عاملها مؤخرًا.

الخامس: أن يكون فعلًا ماضيًا.

مثال ذلك: رب رجل كريم لقيته.

وجرها للضمير شاذّ، كقولك: (ربَّه فتى).

والباء(م١)، والكاف(م٢)، واللام(م٣).

(م١) وهي تأتي للإلصاق، نحو: (مررت بزيد)، فـ(الباء) هنا للإلصاق، فالمرور التصق بمكان يقرب من زيد، فجعل كأنه ملتصق به مجازًا.

وتأتي للتعدية، وهي التي تُصيِّر الفاعل مفعولًا، نحو قوله سبحانه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:١٧]، أي: أذهب الله نورهم، ومثل: "مررت بالوادي"، و"ذهبت بزيد".

والسببية: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء:١٠٦]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت:٤٠].

والاستعانة: وهي (باء) الآلة، نحو: "كتبت بالقلم"، "قطعت بالسكين"، ومنه: "بسم الله الرحمن الرحيم".

والتبعيض: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝٢٨﴾ [المطففين:٢٨].

والظرفية: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران:١٢٣].

والقَسَمُ، وهي أصل حروفه: (أقسم بالله)، وَ (أسألك بالله). وتجر الظاهر والمضمر، نحو: (اعتصمت بالله) وَ (اعتصمت به).

(م٢) وأشهر معانيها: التشبيه، وهو مشاركة أمر لأمر في معنى، سواء كان شريفًا أو غير شريف، كما لو قال: (زيد كالبدر)، أو قال: (زيد كالحمار)، والتعليل: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨]، وقد تكون أسماء في الشعر أو في قليل من الكلام، نحو قول امرئُ القيس:

وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا ۞ تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

فالكاف في قوله: (بكابن الماء)، اسم؛ بدليل دخول حرف الجر عليه، ومعنى (تُجنب) أي: ينزل.

(م٣) ومن معانيها: الملك، ولام الملك هي التي تقع بين ذاتين، وتدخل على من يملك، كقولك: (المال لزيد)، أي مملوك لزيد، وأمّا إذا وقعت بين معنى وذات، فتكون للاستحقاق، كقولك: (الحمد لله). =

وبحروف القسم، وهي: الواو(م١)، والباء(م٢)، والتاء(م٣)، وبواو رب(م٤)،

= وأما إذا وقعت بين ذاتين، ودخلت على ما لا يملك، فإنها تكون لشبه الملك، كقول: (الخطام للناقة)، وَ (الباب للدار).

وتجر الظاهر والمضمر، كقوله سبحانه: ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [الصف:١]، وقوله: ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [النساء:١٧١].

وللتعليل: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝ ﴾ [العاديات:٨]، أي لأجل حب المال لبخيل.

وتأتي للقسم، كقول الشاعر:

لِلَّـــهِ يَبْقَـــى عَلَـــى الأَيَّـــامِ ذُو حِيَـــدٍ ❁ بِمُـــشْمَخِرٍّ بِـــهِ الظَّيَّـــانُ والآسُ

ذو حيد، أي: صاحب قرون، والحيد والحيود: حروف قرون الوعل، المشمخر: المرتفع.

وتأتي للتعجب: لله دره، يالماء ويالعشب.

وبمعنىٰ (علىٰ)، ﴿ وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات:١٠٣].

وبمعنىٰ الصيرورة، وهي لام العاقبة: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨].

(م١) وهي لا تدخل إلا علىٰ الاسم الظاهر، نحو: (والله)، ونحو قوله سبحانه: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ [الشمس:١]، ﴿ وَٱلطُّورِ ۝ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝ ﴾ [الطور:١-٢].

(م٢) وهي لا تختص بلفظ دون لفظ، بل تدخل على الاسم الظاهر: (بالله لأفعلن)، وعلى الضمير نحو: (بك أستنصر).

(م٣) ولا تدخل إلا على لفظ الجلالة، نحو: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء:٥٧].

(م٤) وهي التي بمعنى (ربّ). ولا تدخل إلا على نكرة، كقول امرئ القيس:

وَلَيـلٍ كَمَـوْجِ البَحـرِ أَرْخَـى سُـدولَهُ ❁ عَلَـيَّ بـأنواعِ الهمـومِ لِيَبْتَلـي =

وبمذ ومنذ(م١).

= أي: (وربّ) ليل، والقول بأنها (تجرّ) هو قول الكوفيين، والراجح أن الجارّ هو: (ربّ) المحذوفة بعد (الواو).

والفاء، كقول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ❋ فأَلْهَيْتُهَا عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

أي فـ(ربّ) مثلك.

وكذلك بعد (بل)، كما في قول رؤبة:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ ❋ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

وهو قول البصريين.

(م١) وهما حرفان يختصان بجرّ الزمان، مثل: (ما قابلتك مذ عام، وما قابلتك منذ شهرين). فإذا جاء بعدهما اسم كانت كل من (مذ، ومنذ) حرف جر، أي: أن كلًّا منهما يكون ظرفًا ماضيًا أو حاضرًا؛ فمثال الماضي قولك: (ما رأيتك مذ يوم الخميس، أو منذ يوم الخميس، ومعناهما (من)، مثال الحاضر: (ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا) ، ومعناهما (في). وإذا وقع بعدهما مرفوع فهما مبتدآن، ومعناهما ابتداء الغاية، أو الغاية كلها، وما بعدهما خبر. وإذا وقع بعدهما جملة فعلية فيكونان في محل نصب على الظرفية بالفعل كقولك: (جئت مذ دعا زيد، ومنذ دعا زيد)، أي جئت في وقت دعائه.

وكذلك إذا أدخلا على (كم)، فتقول: مذ كم سرت؟ ومنذ كم سرت؟ وهما يتعلقان بـ(سرت)، وما عدا ما ذكر، فالأكثر في (منذ) الحرفية، وفي (مذ) الاسمية، فتقول: (ما رأيته مذ يومان) أي أمد ذاك يومان، فيكون مبتدأ وخبرا، وقدره الزجاجي: بيني وبين رؤيته يومان.

وأما ما يخفض بالإضافة، فنحو قولك: (غلام زيد)، وهو على قسمين: ما يقدر باللام، وما يقدر بـ(من)؛ فالذي يقدر باللام، نحو: (غلام زيد)، والذي يقدر بـ(من)، نحو: (ثوب خز)، وَ (باب ساج)، وَ (خاتم حديد). تم بحمد الله[م١].

(م١) هذا هو القسم الثاني، وهو المخفوض بالإضافة، أي: المخفوض بسببها لابها؛ لأنه سبق الإشارة إلى أن الراجح أن الخافض هو المضاف.
والإضافة لغة الإسناد تقول: (أضفت ظهري للحائط)، إذا أسندته إليه.
واصطلاحًا: نسبة بين اسمين توجب انجرار الثاني منهما أبدًا، ويسمى أولهما مضافًا، ويعرب حسب موقعه في الكلام، وثانيهما مضاف إليه، وإعرابه الجر دائمًا.
والمجرور بالمضاف قد يكون ظاهرًا، نحو: (يوم الجمعة).
وقد يكون مضمرًا، نحو: (أبوك، أبوه..) ﴿ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ﴾[الشورى:١٥].
والإضافة على نوعين:
إضافة محضة، وهي التي تفيد التعريف بالمضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، وتخصصه إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: غلام امرأة.
وإضافة غير محضة، وهي إضافة تخفيف، وتسمى (لفظية)، وهي في تقدير الانفصال؛ لأنها نائبة عن الفعل، فلا تعرّف ولو كان المضاف إليه معرفة، نحو: إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: (مررت برجل حسن الوجه)، فـ(حسن) صفة لـ(رجل) نكرة، ويجوز في هذه الإضافة الجمع بين (أل) والإضافة، فتقول: (مررت بالرجل الحسن الوجه)، وذلك بشرط أن يكون في الثاني (أل) أو فيما أضيف إليه، كـ(زيد الضارب رأس المعتدي).
وهو على ثلاثة أنواع ذكر المصنف رحمه الله منها نوعين:
الأول: ما تكون الإضافة فيه على معنى (من).
وضابطه: أن يكون المضاف جزءًا وبعضًا من المضاف إليه، نحو: (جبة صوف)، فإن الجبة بعض الصوف، ويصح الإخبار بالمضاف إليه، فتقول: (الثوب خز)، فإن لم يصح تعين أن تكون الإضافة على معنى اللام: (كيد زيد). =

= والخز نوع من الحرير، والساج نوع من الخشب، وهو شجر الأرز.

الثاني: ما تكون الإضافة فيه على معنى (في).

ضابطه: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، نحو قوله سبحانه: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ:٣٣]، فإن الليل ظرف للمكر، ووقت يقع فيه المكر، ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة:٢٢٦].

وأما ما تكون الإضافة فيه على معنى (اللام)، فهو كل ما لا يصلح لأحد النوعين السابقين، نحو: (غلام زيد) وَ (حصير المسجد).

والقسم الثالث: وقد تركه المصنف، وهو المخفوض بالتبعيّة من العطف، والبدل، والنعت، والتوكيد، وقد ذكره المصنف رحمه الله في أواخر أبواب المرفوعات مفصلًا، فمثال العطف: (مررت بزيد وعمرو)، ومثال البدل: (مررت بزيد أخيك)، ومثال النعت: (مررت بزيد العاقل)، ومثال التوكيد: (مررت بزيد نفسه).

فالتابع في هذه الأمثلة مخفوض بالتبعيّة، أي يكون وقع تابعًا لاسم مخفوض قبله، وهو قول الكوفيين، والراجح هو أن التابع مخفوض بحرف الجر الذي خفض المتبوع.

والحمد لله رب العالمين وتم الفراغ من تكملة هذا الشرح في يوم الاثنين التاسع من ذي الحجة، عام اثنين وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة.

صالح بن عبد الله ابن حميد

فهرس بأهم المصادر والمراجع

١. ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون.

٢. انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري،لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي - صبحي بن جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٣. إيضاح شواهد الإيضاح،لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦ هـ)،دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني،الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٤. البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٥. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد. اعتنى به عز الدين ضلي / مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ.

٦. التحفة الوصابية في تسهيل متن الآجرومية تأليف: أحمد بن ثابت بن سعيد الوصابي.دار الآثار / الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ.

٧. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)،المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨. تقويم اللسان، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، المحقق: د. عبد العزيز مطر (أستاذ علم اللغة بجامعتي عين شمس وقطر)، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦ م، الناشر: دار المعارف.

٩. تكملة المعاجم العربية، لرينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ)،

١٠. نقله إلى العربية وعلق عليه:جـ ١ - ٨: محمَّد سَليم النعَيمي،جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠ م.

١١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري،لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٢. جمهرة أشعار العرب، أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ)،

١٣. حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي،الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.

١٥. حاشية الآجرومية / الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.

١٦. حاشية العشماوي على الآجرومية / الشيخ عبد الله الفاضل الشيخ العشماوي الطبعة الأولى / ١٤٣٩هـ تحقيق وتعليق / خالد بن بكير خالد دار ابن حزم / بيروت

١٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي/ اميل بديع اليعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٩٩٨م، مكان النشر: بيروت.

١٨. الخلاصة النحوية في شرح المقدمة الآجرومية / مصطفى فتحي عبد الحكم الطبعة الاولى ١٤٣٧هـ، مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع / الكويت

١٩. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأحمد بن الحسين بن

علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ.

٢٠. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف - مصر.

٢١. ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تحقيق: إيفالد فاغنر، بيروت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٢. ديوان جرير، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٣. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبدالله سنده، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٤. ديوان زهير ابن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٥. ديوان الفرزدق، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٠ - ١٩٦٠م.

٢٦. ديوان الحطيئة،، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٧. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي،لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير

بابن التركماني، المحقق: الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد،الطبعة: الطبعة: الأولى ـ ١٣٤٤ هـ، مصدر الكتاب: موقع وزارة الأوقاف المصرية وقد أشاروا إلى جمعية المكنز الإسلامي.

٢٨. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق دار احيا التراث العربي، شرح بن عقيل / محيي الدين عبد الحميد / بيروت.

٢٩. شرح الأجرومية / الشيخ محمد بن صالح العثيمين من اصدارات مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية الطبعة الثانية عشرة ١٤٤١هـ

٣٠. شرح الأجرومية للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري تحقيق الدكتور / حايف النبهان دار الظاهرية للنشر والتوزيع الكويت

٣١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٣. شرح ديوان الحماسة،أبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)،المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه

العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر،الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٣٥. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

٣٦. شرح الكافية الشافية لابن مالك، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني،دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،الطبعة: الأولى.

٣٧. شرح الكفراوي على متن الآجرومية الشيخ حسن بن علي الكفراوي الطبعة الثانية ١٤٣٧هـ.بحاشية الشيخ اسماعيل بن موسى الحامدي. تحقيق / عبد الكريم سامي الجندي دار الكتب العلمية / بيروت.

٣٨. شرح الكفرواي على متن الأجرومية عنى بضبطه وتخريجه الدكتور / حسين بركات، دار الأخيار / الرياض الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٣٩. شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد

ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد،الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٤٠. شرح المقدمة الآجرومية / الشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير / دار بن الجوزي الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ.

٤١. شرح المقدمة الآجرومية / خالد بن صالح تواتي دار بن حزم / بيروت الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ

٤٢. الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

٤٣. صحيحُ ابن خُزَيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، حَققهُ وعَلّق عَلَيه وَخَرّجَ أحَاديثه وَقدَّم له: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي،الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٤. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي.

٤٥. الفتح على أبي الفتح، لمحمد بن حَمَد بن محمد بن عبد الله بن محمود بن فُورَّجَة البروجردي (المتوفى: نحو ٤٥٥هـ)،لعبد الكريم الدجيلي، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق،الطبعة: الثانية، ١٩٨٧ م.

٤٦. الكامل في اللغة والأدب،لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٤٧. الكتاب، أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، سنة الوفاة ١٨٠ هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل - بيروت.

٤٨. لباب الآداب، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، تحقيق: أحمد حسن لبج.

٤٩. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ ٧٢٠هـ،دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٠. مجمع الأمثال،لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)،المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد،الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.

٥١. المستدرك على الصحيحين،للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، بإشراف: د. يوسف المرعشلي. ملاحظة: الكتاب مصور عن الطبعة الهندية ترقيم الصفحات مطابق

هذه الطبعة، أما النص وترقيم الأحاديث فموافق لطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا.

٥٢. المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الآجرومية لشمس الدين محمد بن محمد بن اسماعيل الغرناطي الأندلسي المالكي / تحقيق أحمد محمد جاد الله / الطبعة الأولى دار النوادر / سوريا

٥٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي،الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٥٤. مسند الحميدي،لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

٥٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)،

المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٥٧. المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)،المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٥٨. منحة القيوم على مقدمة ابن آجروم لعلي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي، تحقيق وتعليق / محمد شايب شريف دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ بيروت.

٥٩. الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري،أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠ هـ)،المجلد الأول والثاني: تحقيق/ السيد أحمد صقر، الناشر: دار المعارف - الطبعة الرابعة.[سلسلة ذخائر العرب (٢٥)] المجلد الثالث: تحقيق / د. عبد الله المحارب (رسالة دكتوراه) [قال المحقق في آخره: الكتاب لا يزال ناقصا.. ولعل الله يمن بالعثور على نسخة كاملة لهذا الكتاب النفيس..]، الناشر: مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.

٦٠. المفضليات،المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف – القاهرة، الطبعة: السادسة.

٦١. ملحة الإعراب،للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد

الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)،الناشر: دار السلام - القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

٦٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٦٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات